

200
صحيفة
2
الـWansharīstī, Ahmad ibn Yahyā

Uddat al-Furūg

كتاب
في تلخيص فوائد المذهب في المجموع والفروق
لخاتمة المذهب ونزاعه في العباس
تسديد احمد الفقيه فيقول
كتاب المذهب في العرب
وغيره رحمه الله
تقريبه
عنه

والتدبير
التي
فيها

الكثير من الطعام ولم يؤخر في الكثير من اجله لان ثمة له مزية التكبير اي انه يكتم
غيره بخلاف سائر الماديات والما استغنى للمرفع ان تخرج ثوباً للصلابة ولهم
يستحب لينة الرق والارجح لان شيب عوز الاول فنهمل عنه وبسبب عوز النمل
فتصل به ولما يستحب غسل الجراح من ارجح والرج اذا بقا حشر وحبب غسل
النمل حشر عوز النمل عيش لان فلانة الرق والارجح منها اكثر لانه لا يتشق
منه من انواعه ووزن البغلة ولا يفرار البغلة من انواعه فكلما غسله لزانك وانما
بعيداً عما يهيب الخوف والنعلم من ازواج الثرواب واخوانها ولا بعيداً عما يهيبها
من غيرهما كما لزم والغزوة لان الكرم فان لا تسلم في الاغلب من ازواج الثرواب واخوانها
جنبه ذلك للضرورة والرج والغزوة لا يهين الكرم فان ابنه لا يذ ليش من
شدة النمل من ان يكمن هو ذلك منها وايقظ فلما شدة الرج فتعبر عليك وازواج الثرواب
واخوانها فتعلم منها فكلما كنت اخفى فليس فيه فيد شتموا العقبوا بمواضع التي تكسر
فيها الثرواب واذا كانت تكمن في الثرواب فلا يعقب عنه وكثير من حملته الطلبة لان
تغير شتموا لا يحتاج اليه لانه غير ما علم به فانك من مشقة التفرز منها وليس كما كثر ان
لا يلزم من علم التفرز منها في العلم فان وجود كنه الثرواب في علمها والله تعالى اعلم
والفما فلا الرج حبيب بالعقب عراصف دور النمل لان المشقة في اخفى اشرف منها في النمل من
جملة نزعها وافساده ويمنع النمل اشرف منها في الرجل ولما فلا الرج ونب وزواله عن ذلك
ينفع بوز النمل ويعمل بوز الجارية في البصير فخلو من ثراب فلا دامته الماء كدلت
را حنته والبر لا خلقت من خلج واذا فسده الماء زاد نشأ فنبهها فلا ان يشي وتعرفه
الرج ونب بار النمل خلو من ثراب والا نسي من خلج ليش نشأ لان النمل من ثراب ومن خلج مؤ
وادم وحوا واذا من بعد ما يفرضوا من ذكوة وتغذ في ادم بزم الخيف فلا يغفل فيه
يرجع الى النمل ولما فلا فانك في ان ناء يبلغ فيه الكلب اكله يغسل سيقا يفي الماء
وغزوة دور النمل مع ان الجريد ليس به فتميع الماء من غير ذلك لزانك في الماء من ليش
يبرئ الكلب غلباً ونبته لئلا تسر ولا يكاد تعلموا اما اول الطعام فبشر النمل

السير

تلك
الاول

9-10-62 O.L.L.

(RECAP)

2276

9427

[illegible]

اردو نغمہ
اوانش اسٹوڈیو
انٹرنیٹ
لکھنؤ وینڈا

ان سئل هل يغسل بالمشتمل بالوضوء مع ان يقتصر عمود الاستلام بحيث مكفله
 شاملا للمشتمل بالكملة ونحوه لا يوضوء خارج مقتضى عمود قوله تعالى اذا قمتم الى
 الصلاة فاغسلوا ومقتضى عمود قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله
 صلاة احدكم اذا اغتسل حتى يشتمل بمسح الغسل اخللا في الغموض الاول ولم يغسله
 بشيء فانه شبيه بشيئهما ابو عبد الله بن عمر وروى عنه الله وانما شرع النبي
 في التوضوء والتيمم دون الرايم واليرجلي لان الغرض من عمدة الصلاة التراب على
 رأسه لا غير ذلك كما في اليرجلي بل يسح عليه بالتراب لا على ما في التراب
 بتركه وعيشه فانه الشا من هذا السبعة وايضا وضع التراب على الرأس
 عمدة العرا من الغيب والله عن غسل حبيب الغار غير ولا تكرر منه ما جرد
 فلذلك لم يوجب فانه العيش من كثر البواقي وانما لا يهمل التيمم بوجوه اذ
 في الصلاة على الغرض في الغرض خلافا لما في الكا في غرضه من هذا فغسل
 باليدين على معتزلة المشهور في اثناء اثناء وعندها وقا ان الله مستور فلا في الكا
 ونحو العيش نكح واحتيا كما وتبطل في حوا الغرض بغير ثوبا في الصلاة وذا في الصلاة
 ونحو ان تمام وفرغ عليه وان في الصلاة الجمعة للارجل بالبركة والركن
 معكم وتسبب ناول ان تمام وتغفر العزل بالانزول بل لا يوجب في الايدي فتميم
 زه اخرج به رحمه الله فيما من هذا في الكا في مسألة التيمم على معتزلة المشهور في
 اثناء عزيمتنا فانكم انزع اثناء العزلة وجود اثناء التيمم ونكح في الصلاة
 وجود النوع بغزلية التزويج ومو في جواب معارض الغرض في التيمم بالاعتكاف وانما
 لرفقه فبقول الله اذا وضعت يداك في الماء فامسح بهما فامسح برأسك فامسح بوجهك فامسح
 اذا كانت المني انما من لا جعل في هذا من ان الموضوء له لوشاء من التيمم
 غير الله فمعه الواجب من ذلك فلهذا وسببه الله فلم لا يلزم الغرض في التيمم بل
 في منزلة الضرورة انما في جملة ما كان لوجوب له ثوبا وشرك عليه الا يبيع ولا يبيع
 فان قلت من لا يبيع في الماء لانه اذا وضعت يداك في الماء لم يبيع لانه

لَمْ يَلْمِزْهُمْ فَبَرَأَهُمْ لَأَنْ أَتَقَعِدَ بِهِ الْمَلَأُونَ
ضَمِيمَةً. فَلَمَّا لَاحَظَ جَارِئُهُ مَرَاتِعَهُ تَلَامِيذَهُ

حكم المشرك حيث المشرك مشكك حسنا بطلان حكمه حيث مؤمنين مشكك حسنا وانما مشكوك
 الجيملة بمثلثة قطع الصنع وفوقها من تغير اعضا والنتيم في الصلابة لانه ح. يشك في
 المشرك وموا التيمم غير تلك الملة حسنا بقاء موضع القطع لمعة يتبين حكمه
 كما جيملة. يفي من ان يقطع كما يقطع في الجيملة وانما يغير في التوقيت من يتبين على موضع
 جيملة ويغير ابرار مرقونها. بما غني كذا مرفوع ان الكل كمنزلة حرفة لاجل ان يثبته الى
 حفيضة بما سته با حواسر والاصغير لا يعلم ذلك فيه وانما تعلم كمنزلة باين جيملة
 باذا يتم بما جيملة لا يغير في مرقونها ولا امرئ له بالنتيم على امرئ لثقلنا له مرا جيملة
 ان لم يتصل على قوله ابو بكر التعليل فيمنه من ان يعرفه جيملة في التوقيت في
 يتوصل اليه با حواسر في الماء موقنا غلب عليه من النجاسة وبذلك يتوصل اليه في
 التراب ولا ان جيملة في الميلة فيكون كمر النجاسة التي لم تغير بها عليها من قبوله
 في التوقيت في ان قلقل فيه النجاسة من ان يرضي حنية الكاهن منها قليل ومو الكثير
 غير معني مع ان اعتبار التوقيت في غيها علم فان لا الصلابة في الشرح ومو من حواسر
 وانما فلا تروا جيملة التيمم بالشمع على التغير بطلان صلاته اذا ابرك نوبة في الصلاة
 وفلا تروا جيملة في صلاته بالنتيم انما لا تكمل لان ابي جيملة بالشمع على
 الجيملة انما بكملة بطلان التيمم انما في قطع الغسل وحار الغسل لا يغسل ولا يغسل
 وكذلك وجود الماء اذا لم يجب بوجوده بطلان الصلاة ان تروا امرئ يتيمم مع وجود
 الماء ولا يجوز له ولا يجوز له ان يصلح بالشمع مع كمنه الغفر وغيره مع غسلها على حارة
 ان النصارى وانما جاز التيمم على التغير غيب الكمنزلة المائية ولم يجرى غيب الكمنزلة التيمم
 في ان جميع كمنزلة تستلج. بما الصلابة لان التيمم لا يرفع الغرض فلم يزل ان يجرى بلبسه
 لا يبرؤية الماء بلزقة غسل رجليه ولا كذلك الكمنزلة المائية فانما ترفع الغرض
 بموا ففوز التيمم فامهنا وانما في جهور الغنى والعلم والشغل على البراءة لا في التيمم
 الكفريل وجوز التيمم في كل شيء على ابدال القولين لان الخروج عن قبل ان فامة مكنة يخرج
 انما في التيمم ولا كذلك الغنى والعلم في التيمم بطلان التيمم با مشكك وفكشها

الطول البعيد باليزع وفقره الوفاية واز يعين مثلاً وغوينا بعبثوا الباء واما
 لهم بوجها الى عداة ابدا على من نفس الماء في رجليه وعلج باليتيم وخرنفس رنية
 كمداء وفقره ولم يتركنا حتى ضل اند في من ثم صوفه لان اليتيم فخر جوزع وجود
 الماء للفرقة استعما له بفقر جوز ترك الماء مع وجوده على وجه والمواع لا يكون مع
 وجود الرنية على وجه وايضا اليتيم روعني مبه وقت الصلاة وليس الرنية متعلقة
 بوقت يغلا موقته حتى جرت الرنية معروفة لنا فوجب ان في من ثم الموق كوجوه
 الماء في الوقت لانه كان في حين ان ذاء واجرا الماء والوقت بلم في من ثم فادى فانه اني
 يوقر قنيد من ان الزم فانه ان يوقر يسر اذا قلنا بان الكفاية على التواخي
 واما اذا قلنا باننا على الفور بعبث فكيف والله اعلم وانما فارق لك تطل النابلة
 بتم التفرقة ولا تطل التفرقة بتم النابلة مع ان الكل ملالة لان الزم هو فنية
 على ان التواخي للفرقة لان ابراهيم في الموق فاما كان ان مركزك جازار تمللي
 النابلة بتم التفرقة لاننا قبع لنا ولم في ان تمللي التفرقة بتم النابلة في
 فالك خلاف الامور ان تسمى التفرقة ج تبقا للنابلة وانما فان فالك لا يسر
 على التغيير ان لم يسر على كمداء بل الماء كالملة ويسر على اختياره والاعتماد وان
 شرت بعين كمداء لان لبشر التغيير فوفى على ارادة تد واختياره بخلل لبشر اختياره
 والاعتماد فانه بعين فوفى على اختياره فانه فخر يحتاج اليه وفوق على غير موق
 وانما تمت كمداء فاما انما اذا سمع عليه كالملة في الزم المصنوعة
 واجج باننا في الزم والتموص بالماء المصنوع والملاكة بالنوب المصنوع والتموص
 بالسكر المصنوع ولا يبع فيه الجمع الغداه بل بشر التغيير في الجمع فاما كمداء
 كمداء قد بالغت ولم يدا به فلم تمل عفيفة الماء فوريه وغامب انما الموق
 به ولا كمداء جنو على صاحب الغد وكذا فاما بعد من الاستدلال الماء فوريه فزوجه
 بهما والعلية في الجملة قنيد فاما ان عرفة لان في الغد المصنوع وبعبث نظر
 وفيها سمع على الجمع جرد بان نحو الله فاكرو فينا سمع على مصنوع الماء فيثوفا به

عفيفة

والنسب يصل به والمربية يزوج بها والكلب يصاد به والخنزير به والصلالة
 في انزال الغصوبة يرد بها عزايم لا يربى اب الرعم فلا تقاس الرعمية ومما ينسج
 على القزاه ورد النسب ابوا عبد من بن ادريس الجاهلي من الغزاه في النسب على اعراف
 المغصوب على الخوف بالله الماغصوب بل ان المغصوب ينسب استعماله في الوفاء والى
 وتغلغلت فيمنته بزفة الغامب ويظهر حوب رد عينته سواء قلنا كل مغصوبكم باقم
 ام لا وما حصل الوضوء الا خلافة جوائده وتعلم قيمته بالبرقة في حاله وحوبه
 عينه والجاهل ان الغاصب لا يربى من عصبه القوي من غير ان ينسب من اهلنا فخصه
 بالبروق من النسب الغاصب والنسب الغاصب وذلك ان الجرح النسب في عينه فتمسك من ولبس
 الخوف وقت ان حرام تمسكه عينه بفوقنا من ان يربى من حرام وليس الخوف والنسب
 النسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام وليس الخوف والنسب في عينه فتمسك من
 ولا من ان يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه
 والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام
 فله يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه
 الخوف من النسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من
 والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام
 بل ان النسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام
 فله يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه
 الخوف من النسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من
 والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام
 بل ان النسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام
 فله يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه
 الخوف من النسب في عينه فتمسك من ان يربى من حرام والنسب في عينه فتمسك من

ولا تقف على ما يضر الملة وأما عليك قضاء الصوم ورضي عنه

أي نظام الملة

والما تقف على ما يضر الملة ولا تقف الملة وكل ما عباده برئته كما مضت
 تلحق قضاء الملة لتكررها بلو الرقت الفضة لسقوطك عليها ولا تاتى متى
 تشاء غلتك به تقطعت غراسها منها وعلم يعلم مرثانها ولا كذاك الصوم اذ
 مشقة في قضاءه اذ موغيت منكر في السنة وربما عاصت فيه وربما لم يقصر فتيمة
 فلا في الغسر فكتة ومن الغر بانه سهل بعض ان سبيلك لم لا تقف على ما يضر الملة
 كما تقف الصوم وكل ما يضر في جانب عرذلك قال نعم ان عواضك لعد عنها
 انما الم الحيف وهي الملة بسلتك اذ عليه السبل عرذلك بما وعى لانه
 اليه امر ما ترك الملة فالق انا هذا الحيف وهي ما جنة حتى كنت الصيام فينا ساء
 على الملة ولم تشل عن ذلك فاعرض الله الى اذع امر ما تقف الصيام عفوية
 لترك الشؤان فلنا منزله عور فاعرض كويمة عريضة لا برئته عليها ولا افسر
 ولا خفي ومن اعلمهم حج الملة الظاهر في ابطال الرينة يروا فما جاز للملها يفران تغرا
 ولا يجوز للجنب ان يفرغ ان عوى كل واحد منها فوجب لغسل البزك كله لان في قول
 فبينة على ان الضرورة في شيء مما لا يمنع غيرهما والضرورة اعمية لقراءة الملة
 ان فدا مشقة من الغراء اذ في ذلك في تشيها فدا لكون الرينة ولا فدا في يكتنفا
 روجه عن نفسه بخلاف الجنب فدا للضرورة به ان في ذلك لانه يكتنفا روجه في ذلك
 عن نفسه وانما فلا في ذلك يتوقها الجنب اذا ارادة النوم ولا تتوقها الملة يفران كذا
 الملة غير موجب للغسل لان الجنب قد اراد على روجه حرته بان غتسلان فلما تركه غلط عليه
 بل لوضوء ولا كذاك الملة يفران فدا له على روجه حرته فلم يتوجه عليها تغليط
 ان فدا معزولة بترك ان غتسلان

في روى كتاب الملة

والما فلا ثواب الغالب في القبلة يوم الغيم يعبر ملة في الوقت والغالب في
 الوقت يعبر ملة ابرار في الغالب في القبلة في يوم عليته من الغلبة الغلبة كما ان
 يوم عليته في ابرار والغالب في الوقت اذا انكسب له بكنهه والشمس ان في كنهه

المعز

لا يهتمقارون من مبلغ وشيوا لها فتمسكوا به ارباب السعداء له فمكروا به فكاركان
 ذلك لانه دعه الى الله تعالى فاما حجة على عباده في ما احتجوا الى السعداء
 على التبليغ كما احتجوا اليه للتبليغ انهم لم يسموا به السعداء كما سموا الكافة
 يترجم اليها في تبليغ ارباب النبلاء الى اللاح على ما جاء في الحديث وايضا كما عت
 الله به بجملة فمداوية للشيكلة وجملة له والغزو انما هو بمنزلة كشف العكس وبلوغ
 الغاية في الجملة من ذلك بالغزاة وليس في العباد الى ابلغ في منزلة الغنى من الاوارق
 من اقوله صلى الله عليه وسلم ساعته ربيع لنا ابواب السموات فلداع ربح عليه
 في عتقه حفرة النيران للكلالة والصف في سبل الله يغني انما ساعته جملة
 وانما فلا ان الغنى من كل الاوارق الناجية دور العريضة مع ان كل انما صلا
 في الناجية اخبر رتبة من العريضة جاز فينا فانه في العريضة فتمسكوا به
 البعز يقتض ان السور لا يقيم غير الواجب واجبا وارح فتمسكوا به رتبة
 الواجب انما صلا وانما فلا في المرونة ووسيع المؤثر فليقل كقولنا وانما فلا
 وفلا لا يملك المعتكف على جنازة واراضى الله زحام المصلين مع انه في كلا المشايخ
 فزاد على عملنا على اخر مؤيد لان صلا الجنازة انما هو على الكفاية يملأنا
 بغض الناس على بغض وليس فتمسكوا به كل انما وتلزمه بعينه فليمنع له ان يدخل
 على نفسه عملا ليس يتوجه عليه في عينه وحكاية المؤثر قلن كل واحد في خاصته
 لا يتوجه ذلك اخر غير فليمنع من كل انما حكاية المؤثر واجبة ومن لا يقبل على
 المشهور وايضا حكاية المؤثر في ذكر من ارباب ذكر من غير فليمنع ما فعله في اعتقاد
 صلاية وصلاية الجنازة ليس من غير فليمنع المعتكف وايضا فلا حكاية
 المؤثر امر قريب يسمي وامر الجنازة يكون في اشتغال مع فله اعتبار امر في التبريد
 وانما جوزوا الاذان للمتن قبل الوقت دور غير لان الجمع يترك التام من فله
 بينا جوزوا التام من فله واذ كان قبلية الجملة وقبيلة التعليل وما هو القلوات
 تترك التام من فله في الصلوات قبل الجنازة اكثر من اعلان به بوجوبها فلا داعي

بوت

يؤتى واما فاذ كان يرد المصلحة السليمة اشارة ولا يرد المصلحة
اشارة مع ان كلا منهما ممنوع من الرد فكما بين في الفصل من الكل في الفصل
ومن تكلم بما جزأ بطلت ملة تة بعد ردة السليمة اشارة بتركها غير المتكلم
مشو جبر بطلت الملة والادارة التلبية لا يفسد الملة اذ لو تكلم كلاما
جميعا لم يفسد اذ لا تلبية بل لم يفعل بتركها ايضا لما كانت الملة
مما ينكر رجعت الاشارة للمصلحة عوضا من الكل والادارة التلبية
يكنو لا يرد بغير البزاع من ذلك قال في النكت وقد عرفت ان التيمم يرد
في الملة ايضا كما كان اذ كان عبدا لا يرد في الملة في التيمم مرفوع كالملة
فلو ارجعنا فيه ان اشارة لتكروا في الكل وبنلان الملة في الملة في التيمم
ينع التكروا من الملة اشارة في الكل ايضا كما كان اذ كان بطلت الملة
واما موقوف في يد وكثرة السليمة واجبت له ان يرجع كلاما بطلت السليمة
قد اذ خلت بسلا في التكرار في نفس ان يسلم عليه لرد ذلك حتى يرجع ما موقوف قد اذ
عمرو وسلم عليه عرفت بما كان من عليه كنع الغافل فيزيك لا شتعا ليد ذلك قبل
وفيه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الذي يسلم عليه ومقرئوا في ارجع في
منزلة ايمان بالله وسلم فانك ارجعت له اذ عليه بمنزلة فانه ابن يؤتى
تتمم ما خلا من غير عنيك ابن ورجع التيمم في ذلك ان يقول ابن فله جميع
ان يسلم عليه ولا يرد في الملة ان يقول ابن فله السنة جواز ذلك في الملة
خاصة بل لا يرد في رد غير النبي صلى الله عليه وسلم جميع كل يسلم عليه ويغفر
عن اذ على ابن فله والله اعلم بما في ذلك في الغارضة مبعث ينارة سنة
تسع واما في رد مشو موان وطلا جازا بكم ومشو يعلو بكلمة بالاشارة في رد عليه
الا بكم الجواب اشارة بفعل انهم في التيمم ملة في كل كلمة اشارة في التيمم
من تكلم وقال الكلام وكما في ما عندك في الجماع من اشارة فلا تبطل ملة تة
ومن التيمم فلت الغافل ان يقول التيمم فلو انهم في التيمم لان اشارة الاخر

بان معنوا العزوا من كرا ان الشئ في غير فعله او عدا شرفنا بينة منه في محل فوعده وباننا
 في العبد الكرم على الفراء او مشوزة ولذا قال ابن قيس عن سمعون فيها يستعمل الكرم والقيام
 لا للفراء ولا في ما كان مذكرا كماله لا تنسبها ومو في فريضة وفرد على فيها ركعة لا يقطع
 واداد كرمنا في ثا جلة وفرد على منها ركعة انه يقطع لان التدا في على التا جلة الكمال
 لنا في جميع كرمه للبا بينة لا ثا في له اذا بقى على فادخل عليه وانما كان فيه وفيه
 كرا ان العريضة بانة وان اتى من ركعة اخرى لم يعمل فله سعيه نعلما معروفا مع ثا دخل
 فيه لانه لم يكمل اربع ركعات دخل عليه فصارت الباء بينة التي ذكرنا فرائث ما اذا
 اتينا في روا التت عا عفره واتبرا عليه وانما بين التا جلة من افيت عليه كماله
 اجماعا عفا عفره ان لا فاد لم يفسر جوات ركعة مع اية فاد واذا اخرج بنا جلة وذكر
 ان عليه فريضة بانة يقطع اربع يعفر ركعة وان عفر فقولنا لا رعب اخيت عليه
 كماله اجماعا عفا ولم يفسر جوات ركعة اذا اتى التا جلة اذ رك العريضة وجعلنا
 على وجه التام مع الالف فاد ولم يكر في فية فاما بينة التا في فاد فرك فريضة
 فلا رعتا فدا شتمعة ومضى فمطلو في الزوية فجميع لم يترى ان من التام
 رجمة التت من العزوا ففاد الخادم انه يقطع في التعليل في موضع التي يقطع فيه
 في العزوا بل اخرجوا فاد يقولون انما المزمع وان عندنا عن مندا ففلمع ولست ارضاه
 وانما فاد لولا جهر على بنها مئة انه يعبر فاد لم تصح السبوس ومهر شمس الصبح حتى
 على الكتم فاد نه يعلينا ويعبر الكتم في الغروب مع ان كمالا من النبا سة والترتيب
 واجب مع الذكر لان القول بعزوا التي تيب شركها افور من القول بعزوا في التا
 النبا سة شركها فاد على القول في فاد بل جمع من هذا والاعادة فيه اوضح منه في
 مسألة النبا مئة فاد الشئ البقية ابو يحيى ابو بكر بن الغلام جماعة فجميع
 فاد ان غير التام ومن العزوا فجميع كماله لاننا في سلم الفرة المذكورة لا نفلا
 ولا ليللا في الفاد بعزوا النبا مئة شركها عواقر ومب والفا بل بعزوا
 الترتيب شركها عواقر اجماعا مشوز فلا ترجع بل الشا بعين وعين في عواقر اجماعا

البتة منه كما قالوا لا يكلد بوجوده فواجب لا يترافا جشور في منزلة المسألة واقفا
 التكم في ادلة القول بوجوب إزالة البها سنة كثيرة في علمها ولا اعلم لغو
 ابن ابي جشور في ليلته بيننا ويكره البغزو على المستور حريتا على اهلها من غير حكم على
 مراعاة قول احرار الكلب في الترتيب والكره منه في إزالة البها سنة بوجوب ارتكوب
 في عمادة كذا في الاقروا انه عند فقير الوقت يعرف البها سنة ويمتد فقير الوقت على
 غسل البها سنة يكلد بها فكل من على الترتيب والكره من إزالة البها سنة بوجوب ان يكون
 زكرا في عمادة في الترتيب او متع منه في ابن عمادة في الظاهر واغترض ابن عرفة قوله
 لم يقل بوجوب الترتيب غير ابن ابي جشور بل نه فلا يرجع فذلك وابن الفاضل في فقه
 وابن حبيب واغترض يعرفه بما ذكر ايضا بل انه بعسر فاما انك على شيعة ابن جماعة فقالوا انه
 بر شيعة ثم فلا في ترتيبه وبل في ترتيب الكلالة راجع لترتيبها ومولاهم وجودها في اقد
 والكلالة راجعة لها بواجبها فلا علمنا ان فيها صفة له والكلالة كما يوسع والكره
 يوسع وبها الشارع لم يفرع في تنكيسها جماعة في اخر في البها سنة اضطرار او باره مسددة
 التنكيس للزوج تعلمه بهلا تبرز ولم البها سنة بكلالة واحدا في الفاضل في سبوح
 الشهود اذا كان يترى خلافا فلا يفرع ولا تتبعه اذا ثبت على اجتهاد في خمسنا في الشهود
 كما في عملاء يترى فيسأل من يبيع ان يبيع الف في البها سنة والكلالة خمسنا اذا لم يمنع مع
 الاطلاع مؤشرا فيجب للم يبيع في ذلك ما انقاله فذلك في قوله اتبعوا بما ارسلنا من قبله
 في البها سنة في السجود لمنا و ايضا السجود وان كان يبيع جميع خلافا فلا يفرع في غير تنه
 على انه لا يفرع من سجود اقل قبل السلام واما بغيره والمكب خمسنا من غير فاد تكميل
 لا يفرع من البها سنة ايضا خلافا في التنكيس خمسنا ضعيف وليس يعرف في خلافا في
 الشهود قبل من ازي الزيادة شعلا انما البها سنة فذلك في البها سنة ونعذر ابن جماعة على ذلك
 في زكرا وعمرو في الله عنه واما ما يعمل الكلالة على كمينه في الكلالة على المستور ولا يعمل
 على كمينه في استنباطه الميراث الا ان لم يعلم الفاضل على المستور في الكلالة في الكلالة
 تعلق بغير اهل الشريعة وفي الميراث تعلق بسببه لا بعينه والكلالة الحكم الشرعية

كالرفع وفيه اشبه بالركعة او فما اتبعوا على الركعة اذا بطلت على المأموم لا تمييز
 الثانية عموماً منها بل تيمم الثانية على حالها واختلجوا في العزواين فاع لا تميز
 المأموم فبنيته على صلاة الاطاع وركعتا ابن فاع الثانية على تيممها فوجب مثل
 ذلك في ركعتا المأموم بخلاف العزواين فاع فلا له ابن عن السليمان وكل فاع لا
 اذا اخل بسجود الركعة الاولى في ركوع الثانية لم يقيم الاولى بسجود الثانية
 وعملته في السجود بل انه با السجود للركعة الثانية وقا لولا الركعة الاولى في الركعة
 بطلت على الاطاع والعز تقوى التي تليها فاع ما مع انه لم يفرق بين الاولى والثانية
 ثبت لكل لا يلزم للجزء وايضا سجود الثانية تلي ركوعها فيبطل في كل واحد منهما
 فانه ابن عرفة وما اتبعوا على السجود لسجود السجود واختلجوا في السجود لسجود
 ترك ايمهم مع ان كلا منهما سنة متواترة ترك فاع بعله يحدده اذا امرتكم باقروا
 عنه فاستطعتم ولما تركه افاقة الاشروان فكمع ذوزاب عملان فاعصر من
 ابن عمر لثاير له في افعال الصلاة بخلاف الاشروان فكمع لندمهم بعض اعضاء
 السجود ولما تركه افاقة اقصى ولا فكله افاقة الغير مع ان يخرج كل واحد منهما
 زعم ابن العنينة عما يقبح ولا يدخل على ابنه من سبيل بخلاف غيره ولما فاع لا اذا اخل
 خلع من يمينه فسلما او ذكر افاخله كنهه وكذا ان الحسن المسك في فاع فاع لا علة
 ولو خلع من يمينه كذا من امر ابن عزان فاعخله كنهه انه لا تفرقة الا علة له بان
 الكبر والالتفات لا يغيرون غلبا وكذا ان المتنوعة من جهة ان المتنوعة من جهة
 للعادة والرواية فتقوم على اشياء من الغلو والاعجاب ولذا ان لا يوجع غشوى
 فسلما بل من الهمز والالكاز مشغور اعذر الناصر ولما اوجب اشبه ابن علة ابن
 على من خلع من الهمز والالتفات من الغلبة ولم يوجبها على من خلع من الهمز والالتفات
 من غير الزك لان التليل الازار على نفس الوضوء بالتميز بين فكمع ولا كذا ان الغلبة
 بمنزلة بل ان التليل الازار على نفس الوضوء بينا فطعم فكمع ولما لم يفوتوا العزواين
 في نظم الشيخ ابا الحسن الحسن خرج اختلاف في افعال النساء مع ما في الذكر وعكسه

في الركعة
 في الركعة
 في الركعة

في الركعة
 في الركعة

الموازية يعبر من تحت بشروط المحرر ابراهيم المحمدي جوبه وانه يوجب عليه من اعادة
 ملاته مع ان التعليل بوجود المحمدي جوبه على ما فيها لان الساري لما اخذ في القللة
 ومرة على ان لا يكونه فيه ومع تلك النجاسة وجب عليه بعلمنا فعلمنا بنبأه مرغم به
 القللة فتصح بها النجاسة وليس معه فاء فلا يترك القللة لئلا يترك بعلمنا ويكون
 ما نوقلا وكرناك مرغم به ومو على غير وهو ومعه فاء رانه بلانه فيتم وتصل لاكنه
 يكون فاقا نوقلا ولا كراكنه غير بلانه مشتغرا بالنبأ به واما ما يستعمل اذا ذكر المحمدي
 ولا يستعمل اذا ذكر ملاته فيسند بل يرفع وينكسر لان ملاته اما فرع فربكة بملاته
 اقله فوجب اذا انطقت على الاقل القللة ان يخل على مرغله من اقله فخرج
 من منزلة الجملة الاشتغالي في ان حرك بالسنه ونفي فاذكر على الاقل وجوب فكمعه
 وفتح من المحمدي واما فاقوا اذا ذكر الاقل بعزم انهم انه لم يفي في جميع ملاته يعبر
 القللة ومرغله ابراهيم اذا ذكر انه كان جنبه او غير متوقف ملاته مرغله فاقه به في
 الفراءه من نفس المللة والوهو والغسل ليس من نفس القللة واما ايضا الفراءه بجملة
 الاقل من غير ما هو من واذ اتركنا بسن عليهم والوهو لا يجله عنهم واما ايضا الاقل كرا اذا
 بسن ملاته الاقل بسن ملاته مرغله يخرج بالسنه من ذكر انه كان محمدا ونفي من
 سوره على اقله فانه لا يبر واما فاقا ان حبيب في المستعمل بعز العز او حبي على ملاته
 الاقل في الثالثة بكملة واذا اقل على الاقل بكملة اربعة مرات فاعيد ركعة واقف ملبى
 ليعبها انما تصح للطبيعة الثانية والرابعة لان الطبيعة الثانية والرابعة كما يشبهون
 ملات المستعمل البناء على ملاته الاقل في الركعة الثالثة لترك الشورة والجهنم
 كانت القللة جهنم ولا فما يستعمل المشاور فيسما فيهم اذا اتمهم فيهم بعز الاستدع
 وحملان على المستعمل ولا يستعمل المعين من يسلمهم اذا حملوا على المسافر المسافر
 على على الكرا ملاته فاق الاقل والمغفور ان اتموا يا فضلهم فاقوا على الاقل
 تنقص ملاته قبل الكرا ملاته فليس لهم اشتغالي بعز كرا ملاته واما ما ينجح المستنوي
 غير المستعمل من قل غبي السجود القبل المزمع ملاته فاق ينجح منه افا كان مستغاليا لان

واليعبر من تحت بشروط المحرر ابراهيم المحمدي جوبه وانه يوجب عليه من اعادة
 ملاته مع ان التعليل بوجود المحمدي جوبه على ما فيها لان الساري لما اخذ في القللة
 ومرة على ان لا يكونه فيه ومع تلك النجاسة وجب عليه بعلمنا فعلمنا بنبأه مرغم به
 القللة فتصح بها النجاسة وليس معه فاء فلا يترك القللة لئلا يترك بعلمنا ويكون
 ما نوقلا وكرناك مرغم به ومو على غير وهو ومعه فاء رانه بلانه فيتم وتصل لاكنه
 يكون فاقا نوقلا ولا كراكنه غير بلانه مشتغرا بالنبأ به واما ما يستعمل اذا ذكر المحمدي
 ولا يستعمل اذا ذكر ملاته فيسند بل يرفع وينكسر لان ملاته اما فرع فربكة بملاته
 اقله فوجب اذا انطقت على الاقل القللة ان يخل على مرغله من اقله فخرج
 من منزلة الجملة الاشتغالي في ان حرك بالسنه ونفي فاذكر على الاقل وجوب فكمعه
 وفتح من المحمدي واما فاقوا اذا ذكر الاقل بعزم انهم انه لم يفي في جميع ملاته يعبر
 القللة ومرغله ابراهيم اذا ذكر انه كان جنبه او غير متوقف ملاته مرغله فاقه به في
 الفراءه من نفس المللة والوهو والغسل ليس من نفس القللة واما ايضا الفراءه بجملة
 الاقل من غير ما هو من واذ اتركنا بسن عليهم والوهو لا يجله عنهم واما ايضا الاقل كرا اذا
 بسن ملاته الاقل بسن ملاته مرغله يخرج بالسنه من ذكر انه كان محمدا ونفي من
 سوره على اقله فانه لا يبر واما فاقا ان حبيب في المستعمل بعز العز او حبي على ملاته
 الاقل في الثالثة بكملة واذا اقل على الاقل بكملة اربعة مرات فاعيد ركعة واقف ملبى
 ليعبها انما تصح للطبيعة الثانية والرابعة لان الطبيعة الثانية والرابعة كما يشبهون
 ملات المستعمل البناء على ملاته الاقل في الركعة الثالثة لترك الشورة والجهنم
 كانت القللة جهنم ولا فما يستعمل المشاور فيسما فيهم اذا اتمهم فيهم بعز الاستدع
 وحملان على المستعمل ولا يستعمل المعين من يسلمهم اذا حملوا على المسافر المسافر
 على على الكرا ملاته فاق الاقل والمغفور ان اتموا يا فضلهم فاقوا على الاقل
 تنقص ملاته قبل الكرا ملاته فليس لهم اشتغالي بعز كرا ملاته واما ما ينجح المستنوي
 غير المستعمل من قل غبي السجود القبل المزمع ملاته فاق ينجح منه افا كان مستغاليا لان

ملاته

المستنوي

المتشبهون غير المتشابهين ممنوع من مخالفة الإله قلع وإبدا قلع في مسئلة المتشابهين
 المتشبهون في حدود قلة بشرق قلوبهم مع مخالفة لا والخلق اربع بكر موجود احكاما
 موجود قلة فيه الا ترى ان المتشابهين انما يتم كماله الا في شئ كانه موجود في
 فرائده وخلقهم في كماله ينبغي ان يفرق حكمة في عبود الشهور فما جنتكفر
 انما عوز المتشابهين المتشبهون حتى يسلم في سلمهم من تلامذ ولا يشغل المتشابهين
 المتشابهين المغير بل في تلامذهم لا في نفسهم ولا يشغلهم من سلمهم في المتشبهون ولم يفرق
 الشيء لم يفرق على تلامذهم فبما سبب ان يشغلهم ولا ان يسلط من بغية القلة في مخالفة
 المتشابهين المغير قلة لما لم يفرق المتشابهين على تلامذهم ولا على المتشابهين
 من كغيره فبما سبب ان يشغلهم ولا فما قيل موجود في نفس القلة في التسليم الكوثر
 ولم يقل موجود البطل فيه والجميع رخصة سببها التسليم الطويل في التسليم من
 القوم والاعلى وتقوم في ذلك في قسمة له المتشابهين في القوم وتلاخي في تفسير قسمة
 غير المتشابهين في تفسير منه كسب نفسه المتشابهين في القوم وتلاخي في تفسير قسمة
 مؤنة التسليم في رخصة نفس القلة في التسليم باننا المتشابهين عود وحقيقة انه متشابهين
 العود تلة في اكمل العود فكل ما في متشابهين التسليم لبعض العود وجوبه في متشابهين على
 البناء منه لان العود في اعلا باه في متشابهين لا يكره اربع الا متشابهين والمتشابهين التسليم في
 مسيل الزود في تفسير المتشبهين في الاعلى انما متشابهين في تسليم او افادة واما الاكلام
 فلا يبعث في تفسير التسليم في تفسيرهم لاننا نكفر كنه في تسليم من قبل العود في تفسير التسليم
 قسمة تليق والعبور لا يملك افادة التسليم واما تسليم الربا عمة دور التلافي والتلافي
 لان التسليم انما يكون في عود التسليم واما عود التسليم فانه لا يشهد التسليم في التواجر
 ولم يفرق في ليل على جزاء في تفسير التسليم التواجر كنه في تسليم كنه في التسليم في تسليم
 حكم الجزاء التواجر وكرات ذوات الاعلى في تسليم والتواجر لا يبعث في تسليم في تسليم
 جاء التسليم بكون العود على التسليم في تسليم في تسليم كنه في تسليم كنه في تسليم
 كلفيت لما لم يكره في تسليم التواجر وكرات عود التلافي فزاد لما لم يكره في تسليم

ولو جعلنا لغزو وكعشر في المثل الواحد المنكسر لزدنا على الشتر بما يعقبة وخرجت عن حرج
 النعمية الحاد وبما جملة بلان سدا ما يلزم تعليله وان تقبل عليه يعني عن كماله ب
 الغزوة فيه وانما السنا بية بلان سدا الى ركة وتولت بكر مستقيلا غفلا باننا خبيث على
 قللة الربا عية والسهم جاء به النعمية والغزو من الغزو والنعمية والغزو اذا دخل
 الا فلان روعا غفلا بيا لغة واعلا مبالغ القللة الربا عية بلان سدا اسكت كاث كالسنا بية
 ابن فلية من العزوف وكما في النعمية العزوف سنا سنا وان كان في العية في الربا عية كماريا
 وانما تقتران جمع على ان القللة في حال الامر لا يقسم فيها على ركة واحزلة وانما يقسم
 اليك ونعيم في خروج لربة ورجوعه وان لم يكن كل ريلة غفلا غنيك لان عمل اهل حرج
 ينفق الاله الكرم يرمي وليلة مع الاثقال لا يلدن فيه بجزء من ذلك جزو مشي الى ركة
 بزم وانما ايضا المخرج من ركة الى عرفة ومنه لا يزل من الرجوع الى ركة بعلم الشرع فكل ركة
 مجموع السيرة والرجوع فغزاره تقسم فيه القللة خفية لا يلزم على من اخرج حرج
 الى خمسة وعشرين مثالا بلان سدا ان يرجع الى حيث خرج منه لان رجوعه مثله ليس
 بلان سدا في الحج الرجوع للزم بكل السهم والرجوع يغزاران تغزير سني واحد ورجعه
 واحزلة وانما يتم قرينة الرجوع الى المكارن ان خرج منه اركان وكنته انما فاولا وان لم يكن
 وكنته فكذلك على المشهور خلافا للسعور ولزود ما هبنا لكان على الفهم في رجوعه
 وافاقته في غير وكنته انما ان يكون الا فاقته لان الزود بلان سدا لكان على منك
 في اول سقي في الرجوع كان حكمه ان قلل ما لم يبع منه الغرض بالشك والقرينة اذ لم يبع
 بغير على ان هل هو الا قلل وما لم يكن تغزير انما به لا يسيم الا بسيم مع خفية بوزن كنة
 من الا بغزو قولنا لكينة في الجيش بلان سدا ان لا يفهم وتوزع على قلل اربعة اقلل
 ان لا يملك اقلل من ذلك وليس على لغة منه يجعلنا غزير اللغة سنا بزم اقلل
 وانما كانت الارجح فسلكوا في امرنا لم يغفروا السهم مع الشك فيما غفلا انكره بلان سدا
 حكم لعقله وانما يعيد من يجمع خوفه سنا بزم غفله فسلم وان يعرج للمطر وان ينصرف
 الى السعور كمن رجوعه على اجمع فيما ان لا يفهم بلان سدا بيا فاقته من فضل ان كانت

القولوا جاعلا والكبارة مختلفا فيما ايضا لا يعلم القولوا ايضا ولا يخلو
 في الكبارة على القولوا وعلى التراجع انما هو في موضع كل من يعتزرا انه يخرجنا فاعلا
 من علمه منه جبرنا وانما يقولون لا شيء على فانه لا يفرح منا ولا فاما قالوا ان العلم
 بعمل البر في قيمة المبرر عند او قالوا فيهم تفرق بكل فانه لا شيء في قدره لا في جوده السنن
 الكرم وجوبه الا فترا في كقولهم في المرونة فراعته جبرنا في دينه انما هو في
 خلافا اعتد الحماط من انبه لان من لا يعتز منه الا فترا وانما قالوا فيهم تفرق لا يعمل
 التفرق في رغبة المبرر ولا في خرفته وفان يفرح تفرق بكل فانه يتفرق بذلك خرفة مبرر لان
 التفرق بينا في العزم دون العرفة وانما هو في الشروع الحواشي بالاول فاعلا في القول
 لا في التفرق بينا في المبرر ففرق فانه يعتز في القولوا في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 حبيبة يقولون ان المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 يعتز منا فانه في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 على ما نشأ في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 الجليل في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 مغيث ومفكر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 المرفوف للسلك في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 غير انما في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 انما في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 وقعه لا في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 وفيه في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 يستقيم في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 فلنرا في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 نظم لغز في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر
 عما جبر عن تهيئة مفعول على في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر في المبرر

اذا كان عربيا واجتماعية وزالتك ولا يجوز ان يعكس في قتل العمد اذا قبلت منه
 البرية وكان عربيا مع ان الجميع دينة وحب على قتل لا قتل العمد فغصية فلا بد ان
 بالقرينة في ذلك لان العاقل لما يستخرج من القرينة اذا كان فيه مرغبة فغصية
 والقتل حكما به فغصية فيه وايضا دينة انكها على عاقلة العاقل بقليل
 بفارح اذا قلنا بعز في خوله في القتل مع العاقلة ولا ذنب فيهم ولا ما اوجبوا
 الزكاة على المعز ولم يوجبوا على النواصب مع ان الجميع تبرع لان المعز يجوز له
 يشراء القرية من النواصب ممنوع من شراء ممتلكته فخره والله اعلم وانما
 قيل بل هو او القرية المعينة الزكاة واجمعوا في ارفاء الواجبة في الزكاة
 على استمرار السلافة من العيوب المدنية من الاجزاء لان الزكاة فخر حجت كلف ولم
 يتسك منها بشيء لاجل العيت فاجزائه والعقود الكبار له وحبت عليه رفقة
 غني فغصية هو على نفسه فلا بد له بقدر شرائع الجلاب فغصية واجمعوا على
 ان الزكاة شعك للقران فخر في خلقته ولعل من اجزاء المعص من ارفاء والله اعلم
 وانما لم يقب الزكاة في غير ذلك نفع من سائر النواصب وحبت بهما لان النعم من
 المعز للنماء غدا لهما وفيه البر والفسل وان هو وان لا شعرا وان وما روعيت
 من النواصب لان النواصب كمال النماء على منزلة القولة وايضا فخر اخذت بالنعم
 دون غيرهما فانه ان يشي وانما قال ان شيب في علو الغنية والامير ان الزكاة لم يقب
 القارة لان الزكاة فيه كالعمر اذا تورع التجارة ودره حواله الاموال وان الزكاة
 وفقر كونه كالعمر لان الزكاة فيه وان تورع التجارة فلا تورع فيه النية كالعرف
 من اهل العرف في الزكاة وهو من يته فغصية عكس العرف وانما قالوا ان
 يستروا القولة في اهلها فيل كمنها فيم تلع ان الزكاة انه يستقبل منها حولا كماله على
 المشهور وانما ابتاع عبر التجارة بما له ثم اقترعه بما له يستقبل به ايضا فلا بد ان
 العبد تابع له وملك له ولا يرخل ملك السيدان بل ان شرائع جدار كماله ولا كمال
 النماء فانما وانما كماله في بعض النواصب فيكون مملعة فخره فخره

عموماً على القول بالمشاء والفتنة اعلم قلنا ان الزكاة من اقسامها
 واخرجنا بقولنا في التفسير ان الزكاة من اقسامها انما هي من اقسامها
 بتسليم الزكاة في وقتها وتوزيعها في احوالها من اقسامها من اقسامها
 لان الزكاة من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 ولا كذا في الزكاة من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 في الزكاة من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 واكتبر في الزكاة من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 لئلا يفتقر الزكاة من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 خلا في الزكاة من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 والاعمال عليه من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 الجميع فانه من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 على ما لا يرد في الزكاة من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 بقولنا انما هو من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 بعض الزكاة من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 عرض الغنية من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 ان يرفع الى اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 يشغل عن التسليم من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 بل انما هو من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 ان فلان من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 لعل في الزكاة من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 بالنية من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها
 لا يجوز ان يكون من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها من اقسامها

[illegible]

ملفوظ

فلو انزل العلم ما نكنا ما نكنا : ولتو عظموا في النبوة من العلم
 وانما قبل قول الاموي في دفع زكاة العلم غير ما جيل واركانا في حقا في الامم او غير هذا
 ولا يقبل قوله في دفع النبعة اركاننا في حقا في الامم ان لا تصرفه لان زكاة العلم
 لم يقر انعقادها على اخرجنا من سببا ومثو يجر منها قبل الغزو والحقلي
 وفردان في كتاب السمداد في دفع اليه فلا يعرفه على المسلكير وفردان من فقه
 بل كان المسلكير معينين وكذا قولهم يقبل قوله ان لا يملكه واركانا في حقا في الامم
 قوله والاموي في زكاة العلم غير معينين فلا في الشيخ ابو الحسن وانما قبل
 بعد اجزاء البتر في معرفة العلم واجزاء الفلك في مع اركان واجبر منها غير مقبل للبشر
 عما لبنا في الفطرية من غير ما ثبت فيه ان زكاة العلم اشبه بما توفقه وليس البتر
 كزكاة فلا ابو الحسن وانما لا في اخراج القيمة من غير او عرف في زكاة العلم وغيره
 مع كراية في زكاة العتق والحر والما يشبهه لان حجة البغي في زكاة العلم الشمس
 والقول عليه الصلاة والسلام انتم من شئنا التيق وهو اذا خرج فمما او
 عرضا لم يكنه من الاكل منها قبل الغزو والحقلي ان لا يكون فله الشيخ
 ابو الحسن

فصل في كتاب الالهيات

وانما اتفقوا على قول الاموي في الاجراء الاختير بنحو وفيت الصلاة ولم يقبلوا بقول
 الشامي في الاجراء في الصلاة او مقلد او متوال في اركانها غير منها غير بنحو
 وفيت العبادة لان المؤمن مستند في اختياره ان لا يملك عليه شئ من عبادة وسائر
 بل في دفعه عليه ولو اختلفا في شئ التكبير عليه بخلاف الصلاة في انه لا يعلم الا بقوله
 لا يسجد مع ثوبه وايضا التماس من همم على زكاة ثوبهم ووسعتهم من كماله في
 له وايضا انزاله في دفعه في كراية هو معلوم المحمول في ذلك النوع لكل من على
 وفيه ان دفعه بخلاف الصلاة في دفعه في بل لا يزوي في اخر وانما اشترك البعد في
 السمداد ولم يشترك في الرواية مع ان الغني شأنا في الصلاة في السمداد في ثقل
 مع غير ما اشترك بهذا القول النعمة بخلاف الرواية في ثقله في غير اذ

من قول الاموي
 في زكاة

فيهم

محقة جزئاً فلا يفتقر إلى ذلك وإنما لا يفتقر إلى ذلك مع التوافق وإخراج
 ما انزج في التوافق مع التوافق فيه وكذلك في التوافق مع التوافق مع
 أنه من باب التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 منزهة العبدية في حكم ما لم يجر إلا أنه ينظر وجود ما انزج في التوافق مع
 فلا يجر علينا إلا ما لم يجر في التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 يستأنف فعل ما لا يجر في التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 انما يجر في التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 بل في كل ما لم يجر في التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 السداد من التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 فيه وكل ما لم يجر في التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 عمل في وقت ما كانت اداء وإداء، افعال من التوافق مع التوافق مع
 بل اجمع فيما لا يجر في التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 بفعل ولا يجر في التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 عملاً ولا يجر في التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 كين أو من حيث ارجح في التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 خلاف ذلك كله فكان من جوفه والتوافق مع التوافق مع التوافق مع
 على التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 ولم يجر في التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 نفسه فتم من التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 وأجر من التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع
 من التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع التوافق مع

واركان مستطيعا وفلا في الكثرة من لم يستطع ومنه فاستطيع وفيه نكر
 الشواهد والقرائن ما فرمنا ولما فان فالك في ثابلية المقوم والتملة وغيره
 ما الشواهد وهو في بل الشروع اركان اجسادا من العز وواجب كذا لتقدير فلا فضلا
 وبما واركان العز في الغضا وفلا عزلة الوجوب في الغضا والى يعرفون شيئا منه
 وعمل به في البعض اذ اكان شيئا اذ اولعز فرك ما كان في قاع واجبا واركانه
 واجبا لم يكن الغضا مرتباً فباء لم يكن عز شيئا من ذلك والوجوب ثابت في
 ان قاع لوجود شدة الوجوب فلا وقع البعض في المقوم وجب الغضا ولما
 كان العز يغني مطلقا والتبعيل بهل فيه وكن الغيا من يغني ان فضا وفي
 التبعيل فمطلقا ان كنهان رتبة العز لكان التبعيل بالشروع فيه نحو العز فوجبه ان
 بهل عليه فانه يعارضه فعارضه هو فام له في العز فملا ولما كان التبعيل
 في المقوم يعرف ففضله به من العز وعينه وان عتكاي يتبع فيه الغضا فمطلقا
 اركان اجسادا فوجبه بالشروع والوجوب سبب الغضا لان في عتكاي اختص
 به شيئا ليست في غيره فغلط حكمه وانما فرمنا قوع التمتع على فضا وفلا وجب
 المشور اذ لم يتغير واخر جوك في التغيير لان التمتع لما قلنا ثلثة ايلع في الحج فلو
 ان يتبع الغضا قبل قوع التمتع لاذ لم تغير المقوم من غير فزوزة ولا يضا لكان
 فضا وفلا في اجبا فوسعا ومنه انزوا واجبا مضيفا لفرله تغل بهيل ثلثة
 ايلع في الحج وشبعة اذ ارجعهم والفا عتك من تعارض المرسع والمضبور ان تغير الغضا
 اوله وتزله على عاكفة ومو من اهل الذليل على فزلة علم ملك به باه مولوا فاذ ثا جبره
 مع التغيير فلان فضا وفلا في وجب تاخير كذا البعدي وتاخير هيل التمتع لا يوجب
 شيئا ولما كان ايلع فضا وعز فضا من غير فضا من غير فضا ومنه التما في اول
 خلافا والحقونة فمما واذ ايلع شعبا زور فضا من كنهان له لم يهله وفلا يعرفه
 ولا يظن له ان فم فم فضا وفلا وعز فضا من فضا فم فضا في الترتيب والفرد فم فم
 مع مرض يعرف فضا من غير فضا واذ ايلع فضا من غير فضا فم فضا فم فضا

القلة بخلها الحج فلا توفت اذ اية وتوفت فقلها واجر فلو منع منه الحيض وانعاس
لاذرا في شفره اذ ليس له زرع فقلها ولا تقوم له زرع فقلها وانما اوجبوا الضيق على
بلا سراج والعزلة والهنق ولم يوجبوا على فساده القلة لا زرع فقلها القلة بخلها
لما لم يوجبوا زرع او شرك وليسوا في ذلك مما قيل ان يوجبوا فيه فلا زرع الشارح في الاول
الزجر فقلها بلا حجاب التامد في وانعسا مع الكماله ولا ان التقوم والنسك لا يفعل
الا مرة في السنة فلا مشقة بسما بخلها القلة فانما تتكرر فلو امر بها لثمة 2
3 فقلها دما لسوقك فقلها التامد

في كتاب الالغتكاي

واخما مع ايقاع القلة البقية المتروكة بخلها اذ اوتق منها لغيم منها من الجوايف
او التوايل ولا يصح الالغتكاي المتروك فيقوم ومفاد او غيره من انواع الصيام فلا يصح
في حله لا في فلتش او غتكاي فلتش لما هو من ضروريته ومن ذلك الصوم وسواء
عمره كماله او كماله فلتش القلة بلا نه لم يوجب بخلها فقلها فقلها فقلها
املا اذ لا على كماله لذل ان يفتقد من البخله اذ تعلق حكمه في موطأ ط فلو
امز به مرة اخر فيل اخرج لكذا في حمله المتامل وانما جاز للعتكاي اذ يعجز الالكاح
وتطبيب ولم يجر ذلك للمنع لان العتكاي عنده وازع وهو الصوم والمشيروء انك
فانع مرفوعة الداعية بخلها الحج واما ايضا الحج عبادة فلا حثية لئلا وايضا
الجماع مسافر فالغالب فقلها غير الالغتكاي فقلها فقلها فقلها فقلها فقلها
بخلها العتكاي وانما فلتش اذ اجرت الكثير بنفسه على ان ترفع في بيت القصب
هذه زوجة انما تخرج الى بيت زوجها لتعتق فيه وليس لئلا ارتبته في غير واذ اسبى
الالغتكاي الكلاله ولم يخرج من اعتكايها ان تفتت في بيتها انما هو جملها
لنسب واخيه كماله من اذ خال الشبهة فيه والعتكايه موضعها الشجر فيوم عليها
الزجر فيه حرما ومن من اجل اعتكايها منوعة من الكلاله جملها من اذ كثر فيه
وانما يخرج العتكاي لبيد له ابويه اذ امرها وستره اعتكايه ولا يخرج لئلا ثمة

في كتاب
الالغتكاي

في كتاب
الالغتكاي

منها دفعه لشربه وكذا لك الافة المعتدلة وفي ابن جاوره منا بعد فريعت فيستنف
 من كذا في الاخرام هذا كل واحد من المشتهى هو كذا وانك اخف وان كل واحد من موضع بعير لا تد
 خارج معه وفساد به وان كان غير مضر فذلك باسرا لا ان يكون الموضع قريبا والايام
 يسير له فلهذا ينبغي وانما يجرع بالصبو والجنون ولا يجرع بالصبو عليه لان ابن عمته
 عمار بن زول ويكره ان يشرب في الايام براء وهو مضر لان في ايامه والشيخ العبد والجنون
 المكسور لا يثبت في ايامه وانما اوحي في المرونة النوع على فريعت الكهوان جملة ولم يوجبه
 على الزكاة كما في غير هؤلاء لان الزكاة على غير هؤلاء التي يصفونها الطوائف وانما ثبت للزكاة
 حكمه ابن تقي انما في ايامه فاعلم بانما في التاثير وهو حبيب انما في النوع فريعت وكذا في م
 باين عماله وكذا انما في جميع الجماعة اجزا تهم واعلم في موقفا ثبت لصورتي ابن فاع
 حكما ومراعات للنفلا اذ اشترطت لا يشترط الكهانة في ترك عش الكهوان فلهذا اثير
 عمار وانما في المرونة اذا فسق شوكة من كهوان العزلة انه يرجع اليه من تلج له
 وانما في عش الكهوان وفراهم في النساء عليهم كعملهم بملوك وفيهم لار من فريعت من كذا
 من الكهوان فريعت من مصلب العبد له فكما انه لم ياتي بذلك العبد له املا فيجب عليه
 الرجوع اليه والى النساء فريعت من مصلب العبد له وانما في مصلب العبد له
 شوكه منها والشرك الذي من الزكاة وانما كل من المحصور يقدور على مكانه وانما المحصور
 يفرق له عمله من افراده الا البيت وانما في ذلك يسير لان الواجب على مخرج الحج
 او عمرة اقامه ما عليه في قوله تعالى واقرأ الحج والعمرة له ابن تقي في ذلك
 انما في مصلب العبد له في قوله تعالى واقرأ الحج والعمرة له ابن تقي في ذلك
 على الصريحية فاعلم انما في قوله فانه يكرهه الزهراء في البيت وفرد الله تعالى
 في عمله انما في البيت العتيق في عمل الشرايع من ايام حرام وغيره من شعائر الحج والاعز
 منها بالكهوان بالبيت والتسعين في البيت والعمرة فذلك وانك فباقره لا حصار
 بالعمرة فلهذا انما في مصلب العبد له في قوله فانه يكرهه الزهراء في البيت وفرد الله تعالى
 عمله فاعلم انما في قوله فانه يكرهه الزهراء في البيت وفرد الله تعالى

يلبس ثوباً وجعلته على كنفه أو على منكبيه لأن الحرم المانع من التزوجه ولا يلبس ثوباً
 بالحنيط ولم يجعل له ذلك بخرج فمحمده على كنفه وأما الجمال الذي يلبس ثوباً
 فلا حاشية يلبسه على كنفه لأن الحنط يقع بالفلان شيئاً ولا في ذلك لباس لغيره
 وإما فالتوا في الحرم إذا لم يجر التعليل في غير محرم يستعملها ولا يلبس الحنط
 ويقطعها المشعل من الكعير ولو بيع الماء بغير محرم لم يلزمه وأما في التراب فلا
 الحرم فمثل لبس الحنط ولو شدة مشوحاً بيناً والتميم فمثل غير مختار وكل الحرم
 وأما أو جنوا العبدية على الحرم إذا انقلب في نومه على جراح أو ذباب أو غيره
 ولم يؤجروا عليه مما جره في نومه على وجهه من حمار أو غيره ثم انشبه بغيره
 شيئاً من الحرم إذا اقتلح إذا أو ذباباً في نومه كذا ذلك أتلفاً للنفس والله
 النفس يشترط عمله وحكمه لقوله تعالى عز وجل قل قل من الله ومن فوله من قوله
 منك فتعزأ خرج الغالب فلا مضموم له قاله أبو عمر وإما لم يؤجروا
 الجراء والذوات على الحرم وفي بيته ميتة أو ميتة على من الحرم وعقد ميتة
 فبعض لأن البعض مشوحاً على مشغله ميتة كذا في قوله وقال كذا في البيت فليست
 في يده وهو مرفق عليه عن غير صاحب له فلا في أبو شرو وإما جعل الله الحكيم
 في جزاء الميتة في النسوز اثنين ورتبها إلى الحكم لأن الحكم كذا في حكم يعلمه
 للثمة جعلت عليه البيعة شمساً وإما حكم في جزاء الميتة والنسوز إنما يحكم
 بعلمه فأما في كذا في البيعة في سائر الحكم لشتبة البيعة فلا يلبس
 الحرم وإيضاً التكم في جزاء الميتة والنسوز فادروا الحكم فكل من جعل
 بها كذا لتوقف أحد ما على الآخر وأما في تعزير البطل وبغلاء الحرم والبطل
 وإما كذا في الجزاء فليعلم من شئ وكذا في الإلهة فليعلم الكبر لأن
 الذخرا يمنع الفداء والتعزير والتحبيب واليساء وسائر التزوجه ثم إن في
 حرمه العبدية نزي الحرم فيه إلى الفداء والتعزير وسائر الحكم فليعلم أن يكون من ذوات
 التي يغير ذوات بعضها في ذلك بما جاعه وفلان في بابه وبغلاء الحرم على

بنايه بما عرفت انك ومعاونك من النساء والفقير والطيب حتى ياتي الكفارة ولا
لا يترك من سوا التكموع اذا امكن قبل عمله ويترك من سوا الواجب مع ان الجميع من ذلك
منزل التكموع بينهم ان يكون غير انما كلفته وادعوا عليه قبل عمله ومنعوا عنهم في غير
وكتاب الصبي والرجل والصبا

وانما قال ان حبيب لا يتركه ولا يرفع في عنوان اذا امكن في جنب او كنفه ولا يلبس بل في الغنم
اذا اندت لا يتركه بل يغني واجماع اركلا منها لا يشترط ان ذكاته في عملها لان كل واحد في
فمنها تلبس صغيرا كله بما ذكره من ان لا يتركه من سوا الواجب بل في الغنم وايضا
التوضيح الطاهر لا يشترط الا في الغنم فيقال ان غير السلق في منزل الغنم وفي ذلك
الجميع التماسه في موضعين بل في موضعين السلف في قوله ان عرفة بل في العلة العجز والتوضيح
ولا فما فلا توبه الصبي يغني ويترك من سوا الواجب ذكاته يغني فشفقة انه لا يتركه بل يغني على
المعروف واذا ارسل كلنا في ثمانية فقتله الثلاثة بغير افساد الا في الاصل لا يتركه بل يغني
افساده الا في موضعين وانما قال في المرونة اذا ارسل على جملة ولم يرع في منه ونحو
واركلا في راء منه يغني بها فهو عليه من سوا يلبي كل واحد اخر من سوا منها ومن شك من عليه
جنازة فلا يغسل وتور ان كانت عليه جنازة بغير الغسل منها فيم يغير بها جنازة بغير
الغسل بل في الاصل في غلي المشهور لان الشرب في مسئلة القير ان سوا الية مع الاصل من
صغول في رد يبيد في الحلة الرامنة والشرع في مسئلة الكفارة ان سوا الية فيرد منها
فلا يلزم من الية شتبا حة في مسئلة القير ان شتبا حة في مسئلة الكفارة وانما يغني بها
على كنية في الاصل في غلي المشهور ولا يعمل على كنية في شتبا حة القير اذا امكن ان يعلم الغليل
على المشهور لان الكفر في الاصل في غلي المشهور ولا يعمل على كنية في شتبا حة القير اذا امكن ان يعلم الغليل
والكفر في الاصل في الشريعة كما لا يخفى وفي اشياء منها في وفرد في بروو كتاب الاصل وانما
لا كل واحد كذا الكتاب في ما يشتمله ولم يثبت التفرج بشرعنا ولا لنا كل واحد في يستعمله
ثبت في شرعنا وانما كذا في الاصل في غلي المشهور ولا يعمل على كنية في شتبا حة القير اذا امكن ان يعلم الغليل
فلا يفرقه الله عليهم وانما عرفك على انفسهم في وجوهك فاسر انك لا تعلم به فانه في انما

انما في كذا كتاب الاصل في غلي المشهور ولا يعمل على كنية في شتبا حة القير اذا امكن ان يعلم الغليل

فلا

ما حبه متى قرأ غير له وابن فتيمة لا يقب الا بالزوج فلم يجر ازين عنها فبين ما اجتمعا
لانه يمتلج ان يفهم بها الفرية حين لا هو هو ويقر على عدم وجودها انه لو شاء بعد
شراها ان يشر بها بغير ما كان في ذلك له ولا يجوز له ان يشر بها بغيره بغيره بغيره
وانما كان لا يقبل ان يشر بها ابن بل في النكاح لا النكاح مع اكل واحد منهما في فرية
لان الغصه انما ياكله النعم وفي النكاح كسبه وانما منعت الشركة في الالهية
بما ملك ويحاز في منزله المتكسب لان الالهية والكره تكسب المتزوج فيلزم عدم وجودها
ويعمل بخلافها ايضا فلهذا ابر عرفة

في كتاب الايمان

وانما كانت ايمير بل الله محمولة على التاكيد حتى ينور التكرار واليبر بالكلدان على
التكرار حتى ينور التاكيد لان كل كلفه لنا حكم فشرع لان الزواجر لا توجب القيم بمس
المتزوج بها ولا تشر فيها فمضى ملك الزوج لنا وصيغته لنا فبما تبغى معه على واحدة
والنكاح توجب التعريم الا بغير زوج فلم تنكح واحدا منهن الا للمنفق ان اختلفت
به كل كلفه واليبر بل الله موجب واحد لا يمتلج وكان تكرارها محمولا على ذلك فوجب
ابن ايمير ان يمتلج وايضا الكلا ووزن صبي من التعليل فالنعم في اليبر بالالله بجازا بل الله
التعليل في منزله المتكسب في اليبر بل الله تعالى وايضا جاز الكلا ومن حيث فاميته فابله
للتعريف بخلافه في الله فانه شئ واحد يستقبل التعريف عليه فوجب انكح الكلا في الا
ان يفهم تعذر ما وانما فالان انما يسم اذا اختلف اربا كل منهما فكل سبقا ملتونا
بسم حنت واذا اختلف اربا كل خطا فكل من كلفه اختلفت حيث وفي كلا الحوضين عبي
الملتوي فواستملك لان اختلفا في الكيفية وان اشبه واشغل في اسمهم واخر ومعرفة فلم يمت
به في هذا الكفر في لا خلا واسم اشبه بلا وانما انفك في غير ذلك وان لا ينفك على
اسمه لما شرا في يفا شتر ملتوي ستمير ولا يفا ذلك في اختلفا فافلا ان الفاسم
اذا اختلف بعتر بميرة مبنية عليه الشكلا في يمتلج على اليبر بغيره في يمتلج
عليه ايمير وان عماد اليبر يميز لم تعر عليه اليبر لان الفاسم لم يمتلج اليبر والكنة

والله اعلم

ان يكون الكفارة ليعمل العتق فلهما انتم عادة في البيعة عليه اذا اشتراه وليس كزاد
 اذا عاد اليه بل كغيرك اذا لا قيمة فلهن تعرا البيعة عليه بزاد فتمت ما قلنا
 فخرس في كل رده العتق فله عتقه فيبيع بغير ثم اشتراه فلهن يمتلك ملكه واحتماله انه
 لا شيء عليه وقدر النقص لا ازيد عليه شيئا اذا عاد اليه بعرا وتزاولته الا ملكا
 او كرايا محال والعتق من اهل البور والفضل او اخرهما ولا تعود البيعة مع هذه البيع
 واذا تعود اذا لم يكر بيع وانما ان يكونا جعله له ودية واكله البيع واذا كانا البايع
 والمستمر فلهن على ذلك ولم تزاو له الا فلا كصح ان تعود البيعة وانما فلا في
 الفاسد وانما في ابيع العتق المحلوف بعزيمته ثم اشتراه بفعل حلل ان يعمله
 انه حانت واذا فلا تزوجته ارجعت كزاد حانت كما لو ثلثا فبطلت ثلثا او
 يمتك ان البيعة لا تعود عليه لان محال في زوجته بملكها او في الملك فلا اذا كلفت
 ففقدت ذلك الملكا والزوج حلف به واغلت عتقه البيعة كما لو حنت فلا اثر فيها
 بعرضه كذا في ملكه ولا ليس فيه بيع وانما العتق انما خرج عن ذلك ربه يبيع وهو
 غير فاحلف به ولو خرج عن ملكه ربه بالحق في العتق حلف به لم تعود عليه فيه بيع ملك
 ان يمتك بالعتق مع عتقه الشكطار ويبعه لغرقه ثم يمتك عنه بعرضه ان او يملك
 بعن عتقه التمل ان لا اعمل كذا فعتقه ثم يمتك ان يملك العتق فلا فله للعمر في
 ثا قيمة فستريد اعماله فلا انه لا يعود عليه فيه بيع لان كذا ارفع فاحلف به بمزاد
 بيمينه كذا وان زوجته وانما اذا باع العتق ثم اشتراه انتم ان يكونوا في
 بيعه ليس بيمينه ثم يرد عليه وكذا العتق في ملكه ولا يمتك احرار بملكه زوجته
 ثلثا ثم تزوجها بعرضه ليعمل من يمينه فلزاد انتم فلا في ان يزوجها فلا
 قال انما جشور اذا حلف لبيعه فذهبت لا يزوجه ان يملك السنة بملكه بل بغيره
 سنة فتمت ما عيملت او اخرها واذا حلف لا كلمة سنة لزوجه وهما السنة بملكه
 لان الاول كانت يمينه على ان يمتك بملكه اقل ان يملك بسبب قيمه بيمينه
 فله حنت والثانية كانت يمينه على نفق وعلو او اذ فنة ذلك البعل حبر يمينه

مبذول غير له شيء لقوله عليه الصلاة والسلام لا تنزروا معصية ولا بمثلها اي
 اذع فانه انما يؤمنون وانما فان في العزوة فمقالان بعثت كذا وكذا فاعلم من
 نور شيئا موقوفاً فوقه والا بعليه بركة وانما في بعد غلبت من ان الصلاة في
 اوجيب عليه البقرة في غير وايمير المقصود منها التعليم ولا كذا ان شاء فانه نذر
 ولا المقصود به انما هو المتبقي منه وانما في غير نذر عترة فية فلم يستكمل
 يصوم شيئاً لانها عوض عن الرقية في الكفارة وقتل النفس ولهم بوجوب عليه صيام ثلاثة
 الاجام مع انما عوض عن الرقية في كماله ايمير بالته لا في الرقية في ايمير بالته لا تقين
 له من على التين عكاي الكفارة وقتل النفس لا في رقتنا فلا بد من عترة وانما في
 اذا امر شيئاً فله عترة او موقفاً انه يخرج جميعه ولو كان كل فانه وانما في كذا عترة
 او موقفاً انه يخرج جميعه وعزته الثلث لا في الرقية في ايمير لنفسه شيئاً ولو في كذا
 وعكاي بعلمه فيلزم ان لم يعلم به وانما في كذا كذا لم يبق لنفسه شيئاً ولا في كذا
 كذا وعكاي بعلمه موقفاً فكذا في كذا من اخرج بوجوب فعمل على الثلث عترة اية لباية
 ولو لولا ذلك لسقط الجميع كما اذا اعظم في الكلام فانه لا شيء عليه فانه يعتبر الحق
في كتاب الجهاد

وانما لا يجوز ان يفر من الحرب بالينساء وهو الرجل مع ان لا سر لا يفر من كل
 واجبر منها لا في عترة اشترى النساء اعظم من جبهة الرجل للنساء جميعاً في شتمهم
 والوكلاء وانهم الرجل ليس فيه الا لا شتمهم وقد يقتل الرجل على التعليم بالفرز وغيره
 ولا كذا ان احراله فانه ابو الحسن في كتاب الكفاية وانما فانه في الحرب بالينساء عترة
 واشترى اربع قصور في طبرستان من بلاد المسلمين فيها عترة واشترى اربع لا تخرج منهم مائة اخرى
 والذين اذا خرج من فم في فم في بلاد واشترى اربع تخرج منه مائة اخرى لا في بلاد الحرب
 فزخلفهم الا ما في فم في بلاد من جميع بلاد المسلمين كبلان واحزلة وانما في
 انزلة بلانما يفر من فم في بلاد من غير ممنوعين من بلاد بلانما في فم في بلاد من غير ممنوعين
 فانه يعتبر انما في فم في بلاد من غير ممنوعين من بلاد بلانما في فم في بلاد من غير ممنوعين

[illegible]

فليس اعترض الشيخ ابو عمر عن اعمير من العروبة انه لنزح لاكمه ويلزم ان لا يجوز
 ذلك السلعة اذا وكل على بيعها ثم قرئ بيوعنا بل ان المشتور ارضا البيع النكاح
 اذا انصرف منتهى فلو انشأ وبان الضرورة فترفع بوجوبه واحراء ما ايج للضرورة
 فيدفع منها في صرف اثم عرفة رجة الله بان حكم بان عينة في النكاح لا جل البلاء
 انما يترك ذلك العمة ولما لم يكرسها لنزح من قبله في وكالات المرأة حكم له فيها ولما كان
 قبله في وكالات الزوج لم يكرس له منها في صرف القرابة من وجوه عمن له اخسنتها فلا يشبه
 منها ويوارى مانع من العمة في اخلاصة مؤخرات اربعة مع ما نفرت من العفوة والمنازع في
 الويلع عفا واحدا بمواضع سداد او اقل مواضع عفا في ان دخولها في ذلك عفا في اخلاصة
 وايضا ابن ولياء الغالب عليهم الكثرة دون الكل ولا وهو ما لو ليس له بكم وقدره في الغفر
 بطلان العفوة الثالثة بعد الزجر في كراهة البسادة واخلاصة سدة تادى في البسادة منها
 النكاح عن اربع كماله والكشف قليل وايضا الزوج كما انشأ في الزجر في اربع البسادة
 التي في الزوجات والمرأة كلتا بايع لانها حبة السلعة والسلع مقامها وانما في ذلك
 ورتبتها اخص من رتبة المقام فلذلك لم يخلع عفا اربعة لانها ابطلت العفوة وبطلان
 العفوة ان اول الزوج ابكها لبعده حبه وميله والتعارض اذا وقع من الزوجين العفوة في
 حله حبه وميله وفي الزوج اربعة واخلاصة سدة بترها حبه وميله واجتمع في اربعة كونه
 ومصر او موراثة ابن ومفاد الشرعية فلا شئ ابكها له لغوته بطلان الزوج ابكها
 وايضا ولو ابكها بطلان بطلانها وشعير من اكثر من بطلانها والقد له سلمة بطلانها بطلانها
 بطلانها لكونها كغير ذلك من الرجال على مكرم الجبل ولم يوجر ذلك في النكاح
 لضعف كبره وعلمه عليه واذا كان شغف الرجل اعظم فضعف التيميم في مسألة
 الزوجية في ضرورة الزوج الثالثة التي حملت في الشغف بالزجر في اخلاصة سدة اذا ترفع
 منها في اعية فجميعه فكان البسادة اقل وايضا عفا وكالاته جميعه لانها جاء من الكبر
 ونكاحه يشبهه بكونه جميعه كما نفرت في الواجب المتأمل في اللولاء والاولا
 فالاولا اذا دخل منها الثالثة في عركه وقبلة الاول ولم يعلم انها تبون بدخولها على المغزول

ولا يسع خلافا للتشريع لأنه نال في عزله وفي لوائه الميعود اذ وقع العذر على وجهه
 في الحيلة والرخول بعذرهما في العزلة انه يسع النكاح لأنه مشروط في عزله في
 الحكم بالعزلة للميعود اكر لتفزع تفزركا حده واختصا منه بالتزوجة دون غيرها فله
 فالله ابرعوه رحمته الله وانما كان الزوج النكاح احويلها اذا دخل بها قبل علمه
 بل قول في النكاح ولا يكون الميسور النكاح احويل السابعة وان فيضها عن المغيره
 بعرفة الاكمل على الفروج وانتشار امره في النكاحات عظيمة بخلاف الساعات
 فالله المأزق قلبه ما فلا لا يقع ابو عبد الله المأزق رحمته الله في كتاب
 التوكاليف من شرح التلغير الميسور من المزينب والمفتوح في المرونة ان النكاح احويل
 لتزججه جالبه بالمعبر وكثر منه السابعة لتوكلت في يده وفيضها بعد وفاء وصحة
 لكان فلما منه والفقار شبيهة وترجيع يوجب ان يفويه بذلك لا كرفقته مائة
 التلغير يغتصب ان مروي كل على كراهه اراه بعذر الوكيل كراهه ما وعرفها لكنها وفز علم
 ان ولا من العذر ولا كراهه بعذر ما كراهه ان يكون احويلها في جليتها النقص
 لكثرة ما في من المنايع التي يعلب الكثير الا لا اخذتها لم يفلو ولم تغبر حنق المسئلة
 ان كراهه ولا في اذ ان يغفر النكاح وايضا قد علم المنايع مري الدار بما ذكرناه في
 السابعة المفتوحة مروي الفخار مرفق فيضها من نفعها ما سئل ان كراهه من الشوان وانما
 خاف مجلس الشيخ اذ اعسر اللحن رحمته الله بما يمتن بكون الساكرا ولا وانما في معزله وروا
 سكتها شبيهة على ما يقتضيه الميسور من المزينب عنك وقد ان يعرض عنها به حاله في منزا
 في جليتها كراهه مروي الفخار والمنايع بخلاف اية عينا التي تقتضي بالمعبر كثر انفيض
 لما يستلزم من المنايع غير ما ملل الود كراهه ان الشيخ ابا الفاضل الميسور رحمته الله
 وروا جوازه بموافقة كراهه من كراهه الله المزينب وروا ان سكتها السائر حيلة في
 وفيه يوجب ترجيح جالبه كما يترجى بغض اية عينا وانما جاز للوكيل على البيع ان
 يسع من نفسه ولا يجوز للوكيل على النكاح ان يشترط من نفسه ان لا يتغير لان النكاح
 اسراة موبة التفسير بخلاف البيع والراة ابرعوه اسراة اللحن ان يترجى وكيل على

وإذا اغتر في مرفهه انه بفقر من اوانته ولم يدر هل منها زوجة فم فلات الاب ان ترق
فلا لا اغتر من ماله فذا اكانت الاب وحيته للبيت وعطية لها ولتكر من ماله
والاجماع خروج مرقا له لا بنته في المشتل لار مسئلة الفم ايتراء الصم ايتراء
اب من ماله على المغرور وكلام اب من ماله ان اب تزوم بفقر لم تزوم من ا تزوم
البيت فم انبعتة للابنة ولم يبر اب من ماله في مسئلة اعتم ا به بفقر
والاب له منح التهم في غير ابنته والوكيل لا يعرف اليه مقرو في دعوى الغفر
غفر بينة ولو ادعى الضيق فلا غفر الاب فلا له اب من السلام وانما كان التهم ابيع
يتغروا لغفر والفقراء في النكاح لا يتغروا لغفر على المشتل لار الصم في النكاح
شرك في الاباحة والشرك انما يعتق ثبوته عند ثبوت المشركه وايضا ليس الغفر
من الصم والمعاوضة بان الغفر منه التهم والمعروف ولو كانت المعاوضة منه مقفورة
لا جاز ذاك للمثل بل لراة وقلة اب في بيع فذا اوقع للاباحة بمواذ اب يتصور
اب من اذ خرا او احرى فم على لفظ اب يغفر من ابه للاباحة فم ابيع
ان اب باحة في ثبوت الاب لا تزوم بل يغفر الغفر صلت وكونه لا يجل في العمل ليس
لانه لم يشبه وكلمة كما من اذ اذ غفر با ارحا الستم ولم يقع بمه
بل اب باحة صفة بغفر عزم الركة، فكذلك من بعد الغفر وعلى من ا يكتم ان قول من
فلا ان الصم او غفر ان الشرك اب باحة على السواء ا يجب با لغفر من حيث اب الغفر
سبب والا فترتب المشتبات على اشبابها وانما لم يشرع اختيار في النكاح ابتداء
وشرع في ابيع لار حكمة اختيار استروا ان المعلمة الباقية حال الغفر والنكاح يقع
بغفر الجور والامم في الغفر الزوج لانه يعف المربى لار المحترات وود وان الامعان
بشر الغفر والرد ولذا ان اوجب الشرع لار فيه الصم فم لا تزوم احرى الكس
لانه فلا له في الزخيرة وايضا ابيع فم على المكايسة بشرع اختيار فيه ليلا يترحل
الغفر فيه على اخرا اثباتا بغير والنكاح فم على الوهلة فلم يجز فيه للختيار وانما
لغفر نكاح الصم ويعد ولم ينعقد كلاه ولا عتقه لار غفر النكاح وبيع سبب

إليه بأخيه والصبر من أجله والكلمة والعتر سبب للتبرج وتيسر عومر من أجله قال
 عمر رضي الله عنه تكتب للقبس حسنة ته ولا تكتب سيئة ته وأيضا الكلمة وخ
 من الحرود وللأخر على الصبر وإذا تشلم كملوا العبد والكلم جبر مجرى المنع وقلنا
 إنما لينة فلز أخيه وليه لا يضا إلا نسلم أن الكلمة من القول في الحرودة وليس حلا
 من الحرود لا فافعل فرفا فيله في الله لا تفعل الحرود إلا علم من احتلم والكلم
 من حرود الله وليه أخيه من المشايخ كمل على اللبغة وفرفا لا تعلم تلك حرود
 الله ومن حلية فلا تعود عليه ابن سار الكلمة وأيضا قال في الكتب في العبد يخرج
 بغيره إذا سيرة ابن السيرة وورثته جسمته فلو لم يمتد أو ممتد قبل أن يعلم فليس للمسيح
 ولا للمؤمن له جسمته للامير أن ينقل الملك إلى الورثة بغير اختيار من الحرود
 فكل ما يبيع جميع فما كان ملك من العبد وعفوفته والبيع وعفوفته والبيع والبيعة
 إنما يشغلها الملك بغيره لذلك واختياره فلا يثبت للمسيح والمؤمن من ذلك إلا
 انفراد من ملكه وهو العبد المبيعه أو المؤمنوبة ورزق يسوانا من العفو والمتعلقة بها
 ولز الوصف بكلاما وأمراته لغريمه ليفقيهه عنه ابن أبيه أو غيره فلا أن الغريم
 أن يورثه من التناهي فما كان له ولو استمر فستمر هذا الأمر الجملي عليه لم يملك باشره
 ثم أخيه الغريم كما في ملك أخيه السبعة إذا استمر الشفع المستشع به بعد أن ثبتت
 السبعة به لينا بعنه له ابنه رزق كذا لك ينبغي أن يكون المؤمن له في هذا الوجه
 كلمنا في أنه إنما يملك فلا فرق لك النواصب فما قال الورثة فلا فهم يفوق ففعل الحرود
 في هذا الوجه كلمنا في أمنا لهما ويرثون عن الميت كل مشيئة تعلم بموهمهم إليهم بزا
 فلا مشيئة ليس بمثل تعلم بقرير ويشتغل إليهم ملكه فلا فهم لا يرثونه فلا أن يقول
 امرأة كملوا في هذا ولا يملكون كذا إلا أن يشاء فلا فهمون فلا أن الورثة ما أمنا
 أن يرثون المشيئة تبعًا لذلك الحق فقيس فلا أن الغريم في الزعيمه والفوق عمر الواري
 يرى الماردون الغفلوا عن هذا بغيره والبرنية وإن راء النفسانية فلا أن لا يرى للغفلان
 وإن سيئة ابن يلاء ولا فما جبر الله المشيئة بغيره والمعلوم المشيئة ولا اختياره ويرى

الشبعة وخيار السبع والرد بالعقبة وخوسنة به تلاح ليلما وكلما سرفدا الوتدج
 له يورن وفلا به فلا وامتنشني افرا عرا الغزى والغصا لم لا يدخل منها على
 انوارك من الضرر والعار وفغرا به نكاح جعل الشبعة بالنعومة والافرا وقال
 ابن الغزالي في تفسيره ان الشبعة فوزون عندك وبه فان الشبا بعير وقال ابو
 حنيفة لا يورن فلا ان به تلاح ابو على الصا غدا في الحنيفة اختياره متروك وانما
 يورن بفرا الله تعالى فترك وكيف يصح ان يكون متروكا بعد الموت ومجموعة من
 مبقاته ومقاتته تبطل بوقته من خياره وعلم ^{لا} وفردة وغيره انك
 فان لنا عمن الاشلاء الشاش من مزاج الشرعيات بالاعفليات والاشبعة ثم
 تبرعنا بها لان ملكها كالمنا منى واجعة في قول الله تعالى ولا تحفولون لئلا
 انبئنا انما من كل بنة با ثباته لا بفرا حر من الشى ولا يعمله ولا بصفته مسمى
 تشا فيفرا الله بها من شى في شى وفي اب شتغنا لا بغيرنا العبر ولا شبعة
 للفرقة ولا بفرقة وصرح المتك بسدر الاول وعليه العمل والعمل وسرفد
 المرونة وانما به فوز للقول ان يهيى به به الرب من عيوب وليته ولا يجوز له
 في البيع ان يكتف قايكم منه المتشاة في البيع لان النكاح نكاحة والبيع مكايسة وانما
 وجب الرجوع للزوج بالانقراض على من يكره العلم من اولياء المرأة اذا اردت بعيب
 بعد الرضا وان يوجبه الرجوع على السمسار بالتمرا اذا علم بالعيب ودسره وانما
 يهتد البائع مع ان المرأة منه منة كما للبائع ان المرأة تقف في الرضا شرعا وبه
 فنروعة له في تركه والبائع فز سبع ساعة ولا يقف في السمسار شرعا والقاعدة اعلم
 فلا في النعقة وانما وجب الرجوع بالثبات في كل عيب وان يهيب في النكاح الا بالعيوب
 ان زينة من النكاح خللت مني البلاء على ويل على ذلك ان الجمع والبيع
 على اشرار السادة من غير رؤية لا يجوز وان الجمع على جواز النكاح من غير رؤية
 ولا معة ومن اراد الجمع من يفتي ان يهر او الباء يهر وايضا قاسوا على عيوب الاربعة
 في منع من الركة واستدركه ولا من استكمال ان انقراضه فلع بيشية العيوب ان زينة

[illegible]

ان عتقوا من تزوجته ولم يبرأوا به ارتقتا ومزانه وليس ذاك لا قرانه المجهول
 في ان عتقوا من تزوجته واولاه واجب ثابت لا يفتي ولا يزوج وانما فلا في
 الكتاب اذا تزوجت الامة بغنياء من سبيلها بلما بلغ ذاك سبيلها اجاز النكاح
 لمن يجرى واذا بلغت نفسها باجاز سبيلها النكاح باجاز لا لولا لانه في النكاح حوا لانه
 تغلي في جنب الزوال فلا تزوجت بغنياء وليها باجاز سبيلها نكاحها ثم يجوز له
 بيع النكاح باجازته لانه لا يملك ابطال حوا لولا لانه لو وكلنا ان
 تزوج نفسها لمن يجرى واذا بلغت نفسها باجاز وفها النكاح لا جرحه فلا اجاز
 بعنا باجاز لانه لو وكلنا تغلي بيع نفسها باجاز ذاك وممنها هو العزوبين
 تزوج العزوب والامة واذ ذاك ان لولا لانه في جنب الزوج ليست من حقها لانه تغلي
 غلات الزوجة فلا ابرح زوجه الله وانما لا يجوز نكاح المهر ويجوز شراؤه
 للجوار وانما من تبعه لا يرد الا الوكعة خلافا للنفق فيملا لانه من الا نوكه
 وان شتمت لانه لا يكتسب ونوع الوكعة في الزوجة لغرضها فيه ومن مكنته الكلب
 والكلب مكنته ابن حبانة وايضا النكاح خلاص الوكعة والابنة اشار في الجلاب
 بقوله ولا يبيع ابنه من يجرى له وكنته ويجوز ان يملك من لا يملك وكنته فلا ابن
 عمة فليس في الا فرا في كل نفس فامع من قميل فملمته لا يشع وينظر ان
 وقع نكاح المهر وينع ان الولد تعزى من لا يعزى التعزير زجره غلات المهرود ولعل
 من لا يولد ونكاح الرجل امته ونكاح ذوات المهر وشراء المهر وان جاز ان يغلي
 المهرمة وممنها بيع في الجمل لانه لا يفتقد في تمنية المهر وقميل فملمته لا يشع
 واذ ذاك غني تغلي في كونه بغنياء البشوخ وفيما شتم الا ملل اشع نكاح المعتك
 بعلي اما لكونه الريل وانما اختلجوا في قهرج المعتز من كلا وجهي على نكاحها
 عتقها وفلا في نعم ابنة اسلمت تحت نعم في تزوجت في عتقها منه ان اسلمت زوجها
 لم تكن له في عتقها ولا كما تشع لاري ملل زوجة كسفة دواع معصية دون
 كملو فيكون نكاحها نكاح ذوات زوج غلات المكلفه كملها رجعيها فانه في

مقتدره فان زوج فلانة ابنة عمة وانما لم يسمه فكلح الالة بعروجه وان
 اهلوا وفتح فكلح الكتابية بعرا السبب واملا الزوج مع اننا اهلنا الدوا
 كالا نساء فله للزوج من انما في واجرا اهلوا وان لم يسم عروجه من اهلنا فله والكتابية
 بن مناجات الكيم امدر من فاجات الروح لان فان الروح فله ان لا بلا شهم وتارة
 بشهم ومطافنا عند بعض العلماء فتبين انما اعترض عند الجير الصايغ من اهلنا
 باننا راجع امر اهلنا في اختلاف في الالة دور الكتابية واختلاف موجود في الجميع
 بل ينسب امر اهلنا في احد ما بل هو من اهلنا في الالة قال الشيخ ابو الفلسم بن عمر وقد
 يقال اجتمع في الالة الكتابية ختسار الكيم والبروق فله اجعل الزوج بينهما كالا نساء
 اختلاف الالة بعرا الكيم وايضا لا يلزم من امر اهلنا في اختلاف في الالة فراهنا
 في الكتابية لقول الالة ختسار في الالة وضعه في الالة بن تراعى
 اختلاف الالة فافور ليله والالة بنسبنا من اهلنا فان في المرونة بعرا
 اول اهلنا في المستغنى ورفق المستغنى باخر الغنية ان المستغنى من يره يهي على دفع الغنية
 في فري فانه واذا اترقى اوليها الغنييل عرا عروا انما يقولون البرية لم يهي الغنايل على
 دفعها والجميع اراخر الغنية في الالة فراهنا واخر البرية شتاك فكلنا من الغنايل اهلنا
 اضعف من الغنايل وقد تغزرا كل ما ثبت للادفعين ثبت للفقير فيلزم من جهره على الغنية
 جهره على البرية اخرى وانما ايضا الالة على ان جفط الغنايل واجب بفرا الالة فكلنا
 ودفع البرية فكلنا الالة في الغنايل لانه لانه يقولون انما تكفي نفس او غنايل ورثة
 والالة المستغنى الغني وبقول الالة فله انما فاجاز عرا الالة واشتغل
 الالة بعرا الالة والالة مشتراء وضع عرا الالة واشتغل الالة بعرا الالة لان
 الالة المفقود الالة من الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
 وقد يجوز شراء الالة من الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
 الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة
 عروا انما فتعبر عرا الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة الالة

معلومنا وانما فلا نرا في المرفق اذا اذ لم ورتته الرشدا في النكاح انه لا يجوز
 نكاحه ويصح ونكاحه. نخرج نفقته بغير اذن ذوق احتمال الزيادة فيهم قبل مرفق المرفق
 ونفي ذلك واجلوا اذا فهم في مولا التولية والتولية للزواج في فلاح متوالا احتمال
 في التولية اوسع باب العكس لا والعكس لا يفي هذا الغرر ولا الجبر وقاب النكاح
 معلومنا بغير الغرر والغرر في الجبر وانما فلا نرا في النكاح اذا اذ عنت المرأة في الزوج
 غير جليل لها ولواذ عنت عليه انه كلفها ان يجعل لها مع ازدياد العنة نصرا الى
 الكلا ولا يسير في الكلا ونفسه وانما نكح في عواما عليه العنة ومكلا بينهما
 اياه بالوكلاء فكما بينهما اياه بالنفقة والكسوة ونفي ذلك من حقها وانما كان غرض
 ذلك يسير في الكلا وفردا لولا جبر افاد شامرا من جليل مع ضامرك وفيه عنت
 معتدلة اكل اعتقه فانه لا يجوز وانما فلا نرا في النكاحية تشمل ان اشهد زوجها في
 الغرة كان احبها وانما في زوجها نكح اعتقه فيلما نفقه عنتها في يكون احبها ان
 النكاحية جاذبة منها سنة فلا في عنتها فلا في العقل ان مشلما وانما فلا في
 الفلاس ومنه ان اذا اشهد المرأة زوجها وانما في مولا في سنة نكاحه ومكلا عليه
 وازاده لا يفسخ النكاح ولذا اخلت لزوجها ان لا تجعل جعلها بوعلمته فلا في التقية انه
 يفتي في مسئلة التزوجه الكلا وكان من الزوج جليل ان علفه على علمته كانه جعله
 يذمه ولا كذلك مسئلة الغير اذا لا منع له في ان شتمه ولا في سب له فكذلك الكلا في
 بل ويزكر في حيز ان شتمه وانما في التزوجه في مسئلة المرأة خالف على جعله في غير معزور
 بالكرامه فانه في حيزه في السب في مسئلة الجبر عليه حنفا وموا احتيارا بعض الشيخ
 المتأخرين لكثرة معزور من النساء في منزله ابنة زمنة المرأة فلا في سب ان يعامل بنفيس نصير
 القلا يسر وفردا من نكاحه في كتابنا انما في بايضا المسالك في فروع ايراب علم ابي معتبر
 الله فانه في كتابنا انما في بايضا في اهلك والرجع بالترك على فيها فاسر تضي
 الرابع في المشتك فانه يفتي في كثره في راجعه بهما فكذلك وانما لا يرفع المرفق اذا رجع الى
 ابنة مثله واذا اشهد الكلام بينت على نكاحه في كلا الموضوعين اضلال بغركم لذكر الردة

دلائل
 على
 صحة
 ما
 في
 هذا

يتلخيمنا فلا يعلو بلاب الكبي ان على ان تروى انه بن يفي على ان تروى ان يعلو
 الكلام الامل بلاننا فملا او انرا في به وانما اتبعوا على ان المشتري لا يقصر فيه فقلان
 من ولان في المستغنى قبل الحكم واختلجوا في اهلار فيه فقلان من ولان الامل العذر ان
 ولان في المستغنى ذلك مستن لاهلار الابل ان بنمننا في التلخيم في هذا من
 وانما اتبعوا على ان ولان في الغرور بلان يدهم واختلجوا في ولان العبر المغرور بلان يدهم
 واللا كن رفة لان العبر عام في غرور فيه ولو في انما او لربه ابطاله مودعة في انما كان
 قنيمه لا يقال ينظر من العبر بلان الغريم لا توقع اليهم كنشوق العتق لانهم انما
 انما والتونيس لا فاقول انهم في انهم الغريم ينظر في ذلك وفي العبر عتقه ويسمى والتونيس
 على انرا في التوجوه من انهم في انهم الامروء انهم في انهم في التلخيم يستحق ويرام
 ولوك في انهم في التلخيم والابنا كنهة ولينزل في المستغنى ان ولوك ان في انهم في التلخيم كنهة
 للاربع في انهم في التلخيم انما الاولاد لا تكرر له فيهم خرفة لعتقوا عليه كما تعلق
 انهم في التلخيم انهم في التلخيم ولهم توفد لسيير من انهم في التلخيم كنهة فقلان
 التلخيم بلان يدهم انهم في التلخيم انهم في التلخيم كنهة فقلان التلخيم كنهة فقلان
 شروء من التلخيم وانما سفلت في التلخيم اذا كلبتة وفنعت نفسها ولم يشغل اذا
 فنلت نفسها او فنلتها لسيير من التلخيم لان العبر في فنعتا نفسها تعلق بنفسه عوض المني
 ومرا التلخيم في دوراة التلخيم انما تعلق بهم ومرا في التلخيم فاجتفا في التلخيم
 قنيمه من التلخيم العبر وانما يتلخيم في ذلك مفعول التلخيم والفتيا في التلخيم فقلان
 انهم في التلخيم انهم في التلخيم كنهة فقلان انهم في التلخيم كنهة فقلان
 الامل من التلخيم انهم في التلخيم كنهة فقلان انهم في التلخيم كنهة فقلان
 زوجه اخيه في التلخيم ولانهم في التلخيم كنهة فقلان انهم في التلخيم كنهة فقلان
 العتق فاجتفا في التلخيم انهم في التلخيم كنهة فقلان انهم في التلخيم كنهة فقلان
 يرضان من التلخيم انهم في التلخيم كنهة فقلان انهم في التلخيم كنهة فقلان
 والتملكه كما تمبنة بكان في التلخيم فقلان انهم في التلخيم كنهة فقلان

عضوامة استنبه عند الزوج بلاء السبيل والفرج استنبهة بغير اذنيه فوجب له في
 حقيقته قاله ابن زي من غير دفع شيوعه فنعيم في عزا العز والى في نظم لا شفاضة
 باعراض المناجيع والى ما جلتا بلاء السبيل ولا توقف بلاء العز والى ما جلتا بلاء
 امر قبالة والى ما جلتا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز
 نفس او قالت فغير اختارته وقال من شرك لهما زوجهما ارتزوح عليهما باقرهما بغير هذا
 بفعلات ارتزوح عليهما فغير اختارته نفس او اختارته زوجا اذ ذلك يلزم من ذلك تغيير
 العشر فوجب شرعا فلو لم يزوج من قبله على العتق بغير التخييم به فزوج فمنا ففقه التخييم
 الزوج وكل قل بغير التخييم به بغير ما اوجبه الشرع فلو لم يزوج من قبله بغير ما اوجبه
 الشرع والى ما جلتا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز
 ما اوجبه الشرع لم يزوج من قبله الشرع على تقدير وقوع امر قبيل وقوعه لو اشراف بعد ذلك
 لزومه فكذا في قوله الزوج امراته كما لو كان كذا فمنا بلاء السبيل والى ما جلتا بلاء العز
 على اخرا الشرع اذ في مقتضى قوله ان تزولوا عن غيبها قالوا لو اقبلت في آخر الزكاة
 التي ابلت الله للبعث وان اقبلت فمنا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز
 يلزم من ذلك الشرع غير ما جلتا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز
 الذي براء ما جلتا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز
 دار فداقته لو اركب بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز
 في يستل اية عن مسئلة بقوله لا براء الفلاس في سؤال انت عتق البتة تسئل عن مثل مثله
 قال ابن زبير رحمه الله ولعمري ان مثل البتة تسئل عن مثل مثله وجلا له فذكر عزا
 يوجب على مثل السؤال في مثل الكائن بعروا في واية في الفلاس في خيار ووجب بالشرع
 بشرك وخيار جعله الزوج بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز
 به ابن زبير في مروءة كذا قال انه يلزم لغوا طلالوا المعلى على العتق قبل عفوها
 كقوله ان تزوجت جلا في جملته على عزا بلاء العز والى ما جلتا بلاء العز
 في جملتها فمنا فغير فوجب البتة الواجب بالشرع والى ما جلتا بلاء العز

كما مر القريب عنق مثله العنبر في العاقدين كما فلا لك العنبر او وكبير على دعما
كذلك قالوا اجاب العنبر من غير الكور اخر ما لنا لا في زوجتنا المذمة والبقعة
لا يعلم ان ذلك يقبض المذمة متعلقة بها معنا وانما جاز لقولنا في خروج
القضي ولا يجوز له ان يخرج القضي لان البغي متولج وكلما انكح فدر على حله
بالعراق لان الحلاق يخرجه عن الاب القضي بل انما لا تغور على حله متوكل من لان
الحلاق ليس من البسند وتزاد من جهة واقلا من جهة البغ فخر خصم فيه البقية بل لا
فيستجار وابستبارا لما يكون بل بلوغ فلا له عنبر اخر قال وينزل القضي من ثمر المكاتب
والمكاتب في جميع الثبوت المكاتب على النكاح وانه لا يفي المكاتب لان المكاتب اذا اكره العنبر
فدر على حله والمكاتب يخرجه من امر لا تغور على حله البقية فاجتهدوا في اقلان في
المرأة اذا قالت فلان وكنت ولما اخرجت كمن في حيث ان ذلك لا يجوز واذا قال العنبر
ذلك او اخرج عنبره بغير اذنه ثم رجع جاز لا نكاح العنبر فخرج منه ويتر المنكحة
وانما بغيره من السير من على الجواز لهية يتر انشا كبر حتى يستبين السير بل على من
يريه به البسند واقلا البسند زوجت بغير امرها بالانكاح فيها لم ينج عفر من الثنا كج
والمنكحة فكل على البسند قاله بغير القوي من قبضه قال عنبر اخر يتر فاذن
ان العنبر اذا اخرج بغير اذنه من كمال البسند فاجل على السير له ان يفي بالانكاح
واما لا اذا بعرا على من لم يفي وانما جاز في نكاح العنبر على الجواز حتى يستبين السير
كما تبينه له والتمه وانما فلا لواء الرجل في كل وكبلا على ان يزوج من ارجع فزوجته من
غيره اختياره يجوز بلوغ ولا يمتنع فيه ولا لواء المرأة تقول لربها زوجت من ارجع
يتمتع وفوقه عليها على قولين في ان الرجل اذا اكره بالانكاح فدر على حله لان الحلاق
يخرجه والمرأة اذا اكرهت ذلك لا تغور على حله باجل ان لا تستطيع دفعه استغنى
فيه باعلا منها عند عفر عليها وان تغور تغور فيها له على ايجر القولي في ذلك والله
اعلم فلا له عنبر اخر وانما جعل القوي كمن في غير القوي لم يجعل القوي كمن في
القوي لان القوي على ان يزوج المرأة بمرئها له قسمة فكل له في هذا قصدا

بالغرر ولا يترك بنا شيئاً إذا انفرد الولي وفي كلا الموضوعين كل واحد منهما غير لازم
 البراءة إذا كانت مع الغدلة لولم يشرك لها ربع دينار ولا في ذلك لا غير والبضع
 غير المعروف فهو بطلان وليس كذلك الولي ما لا يبيع لا يبيع غير الصداق وإنما قال
 قالك يميز عموماً لا بد من دفع صداق البكر بعذر الحمل ولا يجوز قبل الحمل
 وفي كلا الموضوعين عموماً غير الصداق لا يبيع إلا على البكر لا يجوز على البكر إذا
 كان نكحاً لها وإذا لم يكن نكحاً لها لم يبيع قبل الحمل وليس عليه أن يعقد غير الصداق
 لأنه لا يقع منه إلا بنته في ذلك ويغزى الحمل ويغرر به لأنه في ذم الزوج في زواج
 بمثلها عشر السنة عينيها وإنما سفل الصداق العقد البكر إذا بيع قبل
 النكاح ولم يشفع إذا كمل قبل البتة لأن الزوج بما يقسمه فغلوب على الصداق
 خلاص الحمل وموجب أن لا يكون لها شيء من الصداق كل الزوجين قبل دخول
 ما فراته ويعبر بينهما أنه لا شيء لها من الصداق المسمى وإنما قال الله تعالى
 لم ينفذ على وجه دفع الصداق المسمى والبعض موجب أن يثبت به إذا كان طريراً أو
 الزوجة قبل يثبت بمثلها شيء إلا يغير قال الله في الذخيرة وإنما قال في المرونة في
 نكاح بشر لأنه انقضى بغيره ولو رفع الزوجه في جوارحها لم ينزأ الحكم لا يفسخه
 غيبه لا يفقر وإن ترك ما سئل وإن فرار على العمل كل شيئاً وفلان إذا اشترى
 معيباً بمائة قبل أن يعلم بالعيب ثم رجع إليه بدو شيء كان من ميراث أو مائة
 أو رد بعينه إن ارتد على الباطن منه وانحصر فيه قبل أن يرجع إليه حكم النكاح عليه
 من حيث إن النكاح من الله لا فساد له لأن النكاح إذا حكم بالجلد أو النكاح فلا فساد
 بذلك فحقيقة مؤبدية غيبه فغلغلة بشره ولا علة والنفاس إذا منع النكاح من أهل البيت
 بالعبه بما فدا ذلك والبيع المعبه لا يمكنه فدا إلا ملكته من ذلك سفل الحكم للكونه
 فغلغلة بشره وعلة بما إذا ارتد من ذلك زلزال حكم فليحسب أن حبيب انضمام بقضى
 عليه بالبيع فداً له فإنه لا شيء له لا يكره الره للكونه الفدية بغيره بشفعه عنه
 في منزل وانكر الشيخ أبو عمرو من أن يقال بغيره وإنما قال في ذلك من نكح بغير

وطلو نكاحه جميع ولما التومع من العسر ومنكج بشيوي فطلو له بيع وفسخ قبل
 التزويج ونبت بغير بعدوا المتزوج في كذا الموضع من المتزويج فكلو بغير معتبر لان العسر
 به يكاد يقع بينهم اختلافا وتبدل بشيوي كوفوعه في غير من وليس كذلك النيب
 لان النيب من حيث هو فلو ان لم يبع الا كملوا منها وانما فلان الغنماء
 لم يبع النيكاح بغير فكلو ولا يبع فيه البيع ولا ان جازي وكل ذلك عفو بعدا وهذه
 لان عفو النيكاح ليس له معنى منه العفو فلان كذا في كملوا فيه فكلوا في البيع
 ولو ان غلا اختيار في البيع والا جازي دور النيكاح وانما فلان كذا في البيع النيكاح
 من غير ذكر فلو يبع عفو البيع الا بذكر النكاح في المصود منه النكاح قبله على
 النكاح سنة والمشاخنة فلان كذا لم يبع الا بذكر النكاح في المصود منه وانما
 فلان كذا في التزويج المتزاول بغير او غير يبع النيكاح قبل التزويج واذا غلا عنها بذكر
 يفسخ النكاح ويرد فلا اخذ في كذا الموضع عفو على غير معتبر لان العفو في النكاح
 شهر والخمر واكثر من لا يبع كل واحد منهما للعوضه مشرعا فيلزم من اشهاد الشرم
 اشهاد المستزوم ولا كذلك الطلاق لا يشترط شرمه العوض وايضا النكاح كملوا
 والطلاق به يكره بعد بغير فوعه وعفو النكاح يكره فوعه بعد وفوعه وانما فلان
 فلو ان اذ اخر الشير من او غيرك فربحت زوجته باعز زوجة العسر في هذا فلو يفسخ
 النكاح فان كل قبل اليتاء رجح العسر ليسيرك وقال في يمينه يفسخ نكاحه بعوده له عبر
 ونزول عيب النيكاح لا يجوز وتنفق زوجة لان بيع العسر عوضا من المتزويج يتوقف على
 رضا المرأة ولا كذلك العينة لا تستغلل الشير منها فلو سب ان يعامل منها بغير رض
 فمكره ان يعامل وانما فلان في المرونة اذ اقل العسر المتزويج بها ان كملوا في كذا
 ان كملوا ففسخا يلزمه التلاي واذا اتممتا المجرسية فلا سلم الزوج فكذلك لا يكون
 احقر به فلم يعمد للشعر منها حكمه بل يتلوا النكاح ويطا الحكم ويطا النكاح في باب
 ابا عنه والا باخنة لان كذا ان باعها له شيئا وذلك منها اذا اشهدا معا فلو ان الشير
 ابوا عسر المعيم فتميم ما قال بعض عدوا المشايخ متزاغين جميع لان النسوة في هذا

في لغة المصنف من النكاح انما هو الالة والوطاء دون المعنى
 فيه وانما هو من ذلك البيع الالة

منها وكتاب الغنيم في مسئلة البصر وفوقه بمرور مجروح مستنقذ وان مستنقذ مشكك
 ان يكون في متكم وإجمالا انثيروا النسور ان ازالوا انثيروا من انثيروا من انثيروا من انثيروا
 وانما فالنوا في المراتل تفرق بزنا بغيرهم بعلمهم عرفت فيستمر انما ترجع بعينه
 العوض ولا ترجع بالزنا بغير منزلة عالمة تزوجها به ولو اشتهت مملكة بزنا بغيرهم
 اعلم في منها عرفت في استمروا في ترجع بالزنا بغير لان النكاح فترجع فيه التسمية في
 الغلاية ويكوري في السم غنيم في ذلك وليس السبع كذلك الاثروا لغزوهم بنملا يسي
 وينزلوا عشر في منها فغدا وعش في الماحل فمكت غير العشم في الناللة في الرواية في
 العشم في المسكون في منها ما فكتة ولو كان ذلك في السبع فلا صفحت وتكون حالة
 وانما بان والنكاح السبع في منزلة ذكرنا ان فيه سراو غلاية فامر في غير ملامحه
 بخلاف اليسوع وانما فالنوا اذا خلافت الزوجة في ذبح العبد القراو في الجنابة
 ان الزنوج على خيار في دفعه بخلاف ما اذا انا عتبه بجماع فذلك منها سئل فيرجع عليها
 بالجماع في دفعه فينته لان الزنا في الجنابة فيقول ان اجسر عنوا اجابا بدية في
 بين ايها فيم في بخلاف اليسوع فانها في الجنابة فيقال ان يكون غير الرجوع وعرض على
 ان عمار في هذا في وانيضا في السبع لا يشك في الرجوع في النكاح لانها في عتبه
 في وقت كان في السبع بما يراو فترت على عتبه بغير دفعه بوجوب له الرجوع وفي
 الجنابة لم تنل عليه شيئا استمروا فينته لا ان يقر به بالمرس وافتراو كما شتر به
 وليس عليها واجبا في شتر به ان تنكح اخراج منه فانه ان يقر به ويرجع به بغير
 من او متراو بغير شتر به فلا ينجس بغيره الله الاكر السبع انما بكر حمة الله يقول
 انما با عتبه بجماع فذلك لا يزوج الزوج في دفعه العبد وان كل في الجنابة يرجع في
 دفعه العبد وان كل في الجنابة بجماع فذلك في الرواية في بيع العبد لغيره انما يله
 فينته في يلفه انه انما عليها دفعه التمر في دفعه وان يكر اذا عابت وكان
 فاما من يرجع فيه واما المانع من ذلك ويكر كمسئلة الجنابة لانه من باب عقوبة
 ونعت منها فيه فذلك والعبد وان ذكر السبع ايها انما يبيع له اذا كانت الجنابة

في لانه عرفت في دفعه وليس عليه بوجوب ان يقر به
 في لانه عرفت في دفعه وليس عليه بوجوب ان يقر به

عمداً ولو كانت حكمته ليس يستغنى فلا ذكر له من اختياره حينئذٍ وإنما قال فما فلا لواجب
 الزيادة تبع هذا فإنه ولم يفتنه الموثوق له حتى كلفنا زواجهما ان الزوج يعتبر
 على بيع المزارع الموثوق له إذا كانت موسماً يزوج الكمل وفتح يجمع عليهما صيغة
 وإذا بلغ التسعة مائة منتهى بوجهاً مشتهراً بالساعة عتيقاً واستغنى قبل ان
 يجمع الموثوق المزارع ان يجسر النكاح ولا يلزمه ان يزوج الموثوق له لا ضرراً
 الكمل ويجوز مائة المزارع من الزوج وموانع فكتبتا من التقرى فيه وإذا نكح بنته
 فلا يكون خزانة الكمل ولا يطلما لا يتصور ان يذوقه فكتبتا وإذا استغنى المزارع على المزارع
 الدين الموثوق ليس سبب من النكاح عليه الدين وإنما ومب هذا حب الدين فلم يقتصر ويرى
 انه يملكه بماذا استقر المبيع او جرد عتيقاً بطل الدين من اهله وبطلت البينة بطلان
 النكاح الله اعلم وإنما قال ان محرم المزارع إذا اهدى زوجته عتيقاً فزكتة ثم كلفنا
 قبل البينة رجع عليهما بينهما اجمع وإذا اهدى فكتبتا فلا شية ثم كلفنا قبل البينة لم
 يرجع عليهما الا بينهما فلا يفتنه الزكاة مع ان اجمع هذا ورد الكمل وعليه
 بقدر كتيبه بأن العبر من هنا نكح ولا كذا انما شية وإنما قال في كتاب السرية
 لو اقترضا من الكمل وقبل البينة بالزور غرما نصف المهر وفي كتاب الرهاع لسر
 نعتي امرأة رجل الرهاع وروحة اخيه مسخ النكاح ولا فتم للارتقاء العزاء بمى
 الرهاع نفس ثبوت النسبة للرجع العمة فاجتبه فالتا ابر عرفة وإنما قال ان
 الفاسم اذا زاده الزوج في مزارع زوجته كونهما منه بعد العتق ثم كلفنا قبل البينة
 يستغنى عنه نصف ما زاده كما لمزوا به فلو ان اقل قبل الزوجين بكاه لم يجب
 ثمة منه وما زاد من قبل عبيده للزوج الكمل والزوج فلا بد العبر من مفسد
 حكم الزيادة مثل سبيلنا سبيل البينة او سبيل المزارع او كل من سبيلنا سبيل البينة
 بل المزارع حكم البينة بجميعها وان كل من سبيلنا سبيل المزارع او ما كلفنا رجع اليه نصفه
 كما لمزوا به في المزارع لراي جميع الزوج ولا بد من اعلم الزيادة بعد احتملت ان تكون
 مائة واحتملت ان تكون زيادة في المزارع والمزارع فاستغنى المزارع بغيره فلا يبرأ من

يدرك ما فهمت فلذلك اوجب لها نصف الكلا وللم بوجوب لها شيئا في المهر وجعل
 كالعكسية اذا اقامت المهر قبل ان تغيب قل له ابن شبيب وايضا ماله الزيادة انما
 مازنت من الزوج وميراثه بماله لا بماله مغلغة لما عتبه بماله حكم المهر عملا بفهم الزوج
 او موضوع في حينه تيقن ذلك نصفها في الكلا واعتبه بماله بعرفته حكم العينة في
 الزينة قل له ابن عرفة وايضا العدة الزيادة ما يبتل من ماله تشبه بماله النحر
 من اجل انما بعد العدة او لم يزد من ماله على ما قلنا وجب ان يمتل بماله على
 ابن ختمان وجب ولا يوجب الا على احدهما مطلق فاذا كان في الكلا وقع الاختلاف
 ان يكثر من النحر او نصف الزيادة وعلى اختنا ان تكون مبنية بكثر من جميعها ما
 في النصف واجب لها على كلا ابن ختمان والى كل بقية ملك الزوج عليهما فلذلك
 لم يوجب قل له الشيخ ابو الحسن الصفي عن شيخه ابو القفال اشترع الشيخ ابو محمد
 ثلثي مائة من الزعفران ففروا على ثلثي مائة من الزعفران ففروا على ثلثي مائة من
 ما يجعل على ثلثي مائة من الزعفران ففروا على ثلثي مائة من الزعفران ففروا على
 الوفور على ذلك ابن فروة اخي والى قل له ابن القاسم ميراث زوج امرأته جارية
 عليه اختها بوجوبها غلظا منها هو او اهل على الواكح وقال ميراثها امة
 بوجوبها ثم استفتت جمعيته لا ميراثها عليه لان مسئلة ابن ختمان دخل على ابن
 من الزعفران ففروا على ذلك قل له الشيخ ابو الحسن الصفي والى قل
 قل له ابن القاسم في الزوج اذا ارهن مهره وولته بغيره كجورن هذا مما ذاك الرجل ثم
 ارادته الميراث وانما له الزوج ليس له ذلك وان شرط له الزوج حقة عتق مائة احد ان
 تزوج عليه فام بنفسها ميراثه بوجوبها عليه امرأته ورعيته بماله ثم كملوا امرأته
 كلالا فلما بناها وارادها جعته وليس ذلك له ابن بره ماله وليس له بماله اول
 بلان لماله ماله اخر جعته في مسئلة الزوج النكاح الثاني يلزمه بره ماله الاول ولم
 جعته في ذاك النكاح الثاني يلزمه بره ماله الاول ولم جعته في ذاك النكاح الثاني
 تلزمه باسقاط الكفاية بقدر جعته في انكاحها منه اولاد ذاك النكاح الضرر

انك لا تغيث الضرايين وقل فلم ترض به فانه الشيخ ابنا عشر البغيم وانا
 فلانوا بالكلية يكلون وبعثته خللا كما وتراجعه الى حكم المشلين انه يعلم بينهما حكم
 ابن سلاله يكلون اذكم واذا اعتنوا عنده وقر اجعلوا الى حكم ابن سلاله انه يعلمكم
 عليه بجهته اجمع ملك فزوفج بعدوا بسبب رجعه لان الكاوية الاعتنوا على ملكه
 عليه ثابت فلان ذلك حكم عليه بالجمية بخلاف البنكاح فانه بلا سر ولا كسلا
 يستترى هلا وبن هلا مع الفساد فانه ابن شتغلوا وانا ساكنا ردة واحدة
 انزوحين ثوب البعثة بكملا واملح احرمها بوجبه بغيم كملوا واما الردة انت
 على نكاح صحيح فلا ينال ابن بكملا وبعلا الكاوية فكلما عندنا غيم جميع بكملا
 بغيم كملوا واما ايضا المسلم يلزمه كملاه فذكر انك يلزمه بما اقرى من الردة
 الكملوا والكاوية لو كملوا لم يلزمه اراشلم فلم يلزمه بما جعل كملاه فانه ابن اموان
 وايضا السلاله الكاوية يشترى قتلته كملاه وكملاه غيم لازم وانزوحا المسلم
 يشترى قتلته كملاه وكملاه لازم وانا فالا ابن ابني ويزو غيم اذا كتب مي
 الغفر جميعه العقل والبري لم يكر ذلك شرهما يوجب له الرد من كل عيب واذا
 كتب سليمة كما شرهما يوجب له الرد من كل عيب من العيوب لا اراشلم عدا له
 بما ربه من ثلث عداي الموقر ولم يقر العدا له بالثلاثة فانه يقر المقتضى
 وانا ثبت القزاول المقتضية فتمت بيمنه وتربى الزكوة على الغاصب ولم
 يثبت العمل بالشرع جعل في ثباتي المقتضى والالية كبريغا غيم كبريغا ثباتي
 انزوحا وانا فالاب الكتاب اذا تزوج اقراله على عتق موهوب ثم دبعته اليه
 بلا شتم موهوب عليه مثله وانكتهما عليه فيمنته ان لا يعير له يكون في الردة
 والموهوب موهوب الردة فلا اثر وجهه بلا شتم موهوب عليه مثله في ذمته وان يرا
 ابن بصر في ثباتي شتم اركه المراه عليه والمغير تغلوا حكم بعينه فلا استوى
 موهوب عداي عليه بالقيمة ان نكاحا خلعت على ابن شتغلوا واما اخذته
 موهوبا فانه كالمسلخ اذا استتمت ان المقتضى يعود بيمينه على البنات وفيمنته

على عرف بعينه ثم دبعته اليها
 باستحقاق موهوبه وانكتهما عليه

يؤمر رهنيت بما يعرف ويرى على ذلك انه ملك بعرضها ما به لك ان يظهر منها
قال له ابن نبيس قنبيس فزعمت في بعض ما فيدي من احوال على نسبت من
كتاب ابن الجلب في اشتغالوا بعبد القدر او اذا كان فينا لما نية اقوال في قول
الزوج بعينه العبد وهو قول فلان وابن القاسم فلان اللحن وحمل الزوج على
المكافاة فيه فلان كنت فيمنه افلم من هذا المثل فلان ذلك مكافاة من الزوج
وان كنت فيمنه اكثر كانت مكافاة من الزوج المثل في ترجع بهما المثل
ولم يجر اللحن وعزاه ابن زبير في البطار لم لك في الغنمة فلا روى الصحيح لان
العبد عرض فلان اشتغل العبد بجمع بعينه بضعها بعزاه ما لعن المثل
الزوج بمثل العبد فلان ابن كنانة في كتاب ابن زبير ومثله في فتنهم ما ليس المختص
بالسراج ان استغنى به حرية رجعت بهما المثل ولا استغنى بالزوج رجعت بعينه
وعزاه في البطار للغير في مستور الحافض غنما به العبد وكذا عزاه في اهل البيت
الملك قبل الزوج حكاه ابن حار في مستور النساء كقول ابن حار في مستور الم
انه بضع قبل البطار وبغده حكاه ابن حار ايضا عزاه عن اهل البيت
انه بضع قبل البطار فتن من كان القدر وعزاه بعينه فلا استغنى وعزاه في البطار
يحيى الشافعي قول اللحن لو قيل ان لنا ابن فلان فيمنه او من هذا المثل لك الزوج
فلان كنت الغنمة اقل له بكر لها غنما به فلان رهنيت بافلم من هذا المثل وان كنت
الغنمة اكثر لزمه هذا المثل لانه يقول انما ومبت عينا ما استغنى فلا يلزم
العرض غنما به ان يعلم انما لو تزوجت بغيره فلا فيم او ذم زانم لم ترض ان يدا بكر من غنمه
مثل فيمنه العبد واختلف المذهب ايضا اذا اشتغى من بهما بعن الزوجين لم يدا
ارفع زوجهما من البطار على وكهنا حتى يورثها على اربعة اقوال يجمع لا يجمع
العبد من اربعة اوله والعبد من اربعة يستحق كله فلا يفي منه شيء او يستحق بضعه
فلا يفي منه ربعه يدا والعبد الاول من الاقوال المثل نية جار على الفاعل فلان
اذا اشتغى عرض فلان لم يعلم انه يرجع بعينه العرض للبعينه العرض وذلك في

اعظم الشاة
مكشور الرن

سبح مساجد من النكاح والخلع والصلح عمر مع العمر والصلح على ان تكلروا فكما
ان كتاب وعقول العبر على عمر من الر العبر وفز نطحت في بيت ليسل حركتها وترسج
فغفلت نكاح وخلق واعتار فكما عمة * كتابت مع العمر صلح بان تكلر *

وانما فاني المدونة يحلوك، الصغية ولا يحلوك، الجمثونة لان الشو على
الله عليه وسلم فان حتى تدروا العسيلة والصغية فز نطحت النكاح وتغصرا به
اليناء وان كانت لا تنزلوا الجمثونة لا فجر شيئا وان تغرق ذلك وانما مني كالناحية
فلا بد اعتبارا هو التتدب وانما فاني المدونة عبرا من صلح وله ولر فز نطحت فان
الاب ان قاله يوفى ان بلوغ الولد فان اصله وري الله وان لم يرك وكان انما
للمسلمين واذا اقلته فاعل قبل بلوغه فانه يقتل به حكمه ثم حكم الله صلح في وجوب
القتل على من قتلهم ولم يحكمهم حكم الله صلح في وجوب الميراث لهم وز نطحت بلوغهم
لان الميراث غير لا نوري مثل تزوج اسلم الله الى البلوغ اع لا يمت فبنا بلوغهم بموازاة
يرجعوا عن الله صلح بخلاف القتل فانه اذا قتلهم فاعل فز نطحت صلح ومع على الله صلح
حقيقة فلا ترف من الله صلح وانما عمنه لانهم ما تروا عليه فوجوب بذاك فقل قلتم
فلا بد بعض شيوع عبرا هو وانما تكون اعمه بر اشيا بالعرف العبر با تعبوا منكم
افكار النكاح ولا تكون الله بر اشيا الله بالنكاح عمننا الله ز نطحت انما تراه للنكاح عمننا
بالعرف عليها انزل الله الشرع فنزله وكهنا ما كان عوا ففهموه به ولا تكون الا فانه
فانما تشبه ولا شيئا كيمي في النكاح بل هو جعل العبر علينا بهيم بنا بر اشيا فاذ
حصل النكاح من الله صلح فاذ كانت بر اشيا فمهمه فان الله صلح انما
عبر الله انما ز نطحت الله تعالى من الله التعليل فاذ بعض شيوعنا الى اوز عمر ان
الشباب العرب اذا استزوجوا ربة عا لينة لا تراه عا لينة الله للتشريع ومع ان الله
عمره فانه وكهنا من الله صلح يملك معا فملك السرية فانما تكون بر اشيا وان
لم يثبت وكهنا وز نطحت الله صلح الله صلح بل هو ولا وترفع من الله صلح العبر
نيز عمنه وان فانه وتعلو بعض الشيوع فز نطحت الله صلح بل هو ولا وترفع من الله صلح الله صلح

منه على ان لا يزوجها
منه على ان لا يزوجها
منه على ان لا يزوجها
منه على ان لا يزوجها
منه على ان لا يزوجها
منه على ان لا يزوجها
منه على ان لا يزوجها
منه على ان لا يزوجها
منه على ان لا يزوجها
منه على ان لا يزوجها

اذا اقلنا زوجنا وسيدنا ولم يزوجنا ايمنا افرح موتنا فان علينا افضلا من علينا
مع حيثما اذه اننا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
نقلنا لسيرنا على اننا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
فدركنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
ما لو كنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
البحر من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
بغير قسما ولا كليم علينا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
في شبهة العزاش بل ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
والعزلة فلم يعلم ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
ومولا يعلم ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
مع من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
يهد ولا يعلم بالبر لا حرب بل ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
نكاح بكر ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
كده واجر من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
وسكر كده واجر من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
لنزد من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
الغلام ليتك من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا

في كتاب الخلع

وانما قال في الكتاب اذا اخلع بعين بعينه الى اجل محض او اخلع ومطل الى اجل
ويكره ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
وتما جيله بما يفرض على زوجه ذلك كذا في الدبر وفيما به وفيما جوده في الكتاب
الخلع على نفقة الزوج في ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
فتكسر للبر لا في النقص في ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا
لنقل على الدب فكلمه وليس في النفقة بغير ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا من ايمنا ايمنا

على الله نكبه فانه ابن عزروا فما كان في الكتاب ان يصح ائتمار بشره
 النبعة على القول اكثر من غير وجه ائتمار بان بوق السار و اجنير والنهالت
 لم ينزل كماله في ان اجمع غزولان العنبر ان يودع من عند الكلبة ودخل
 فانه سر ان غزولان النة خالها على ان تتبع على ولد اكثر من غير بشره
 النبعة في ذمة على سر ولا يعرف اتسليم لا تسلم بارسلت وانما هي همت المرأة هما
 شركت على نفسها به شترام الحكم في ذلك بلما كل ما شر له من ذلك امراتهم فان
 به ان ائتمار منع واليك من امله فانه ابن عزروا ايضا العنبر لا بوال غزور
 به يسير وهو يمل الى نكاح او لا يمل ونرا من ذلك المرأة من بين ما وبست من
 رجوعه ائتمار ونفوز الغريبه من جهة الزوج وعنه جلاوي مسئلة النبعة فانه
 فر تعجب في اثناء الذكر على النبعة فلا يمل الزوج الى غرضه وفرد لا تعجب وفرد يعيش
 الولد فيلزم منه ما التفت وعنه من بين ما على كل حال ويمل الزوج الى غرضه او
 بوقت بعد الحولين الولد او الولد فلا تخرج من بين ما شيئا وتوحي فانه ولد ويمل
 الزوج الى غرضه بكثر الغزول من جهة فانه عينا في ايضا ان بوق السار وفلان
 معهما غزول يغزول على ربه وان الله بان بشره عليهما ان الولد اذ اقل في اثناء
 الذكر رجوع عليهما بما يغزول من ذكره فلا عني الاول في الله في نكاحه من اجماع
 عن بعض شيوخه فليس ينقض من الغزول بوق السار على فانه اليسر على من غير
 مؤصون ولا مردود الله اعلم وانما يقتضي الغزول ائتمار له كلان بوق السار في
 ائتمار ولا يقتضي في القزول في الله ان يستلج البضع لا بعوض بخلاف الكمل وانه
 ان كل من عرج العونية بلواك ائتمار فانه انما ائتمار ائتمار والبيع وانه
 يجوز ائتمار اليك والبيع في زوج العوض ائتمار في النكاح من جهة الله تعالى في
 به التواكؤ من النكاح على اسفاهه بلما بزم وعنه العوض ربع دينار فما كثر
 ولا كذاك حل العينة فانه حول الزوج ائتمار به العوض وانما له الله اعلم
 وانما فدانوا اذ ائتمار ثم تبت ان كل رابعا يبرأ المال واذ ائتمار منكم وتلاه
 ومن ثم تبت ان كل رابعا يبرأ منكم ائتمار منكم تبت ليسوثة ومنه اذ

انما هو
 العنبر
 بوق السار

العنبر

العنبر

للحرية. لا تلبس ثيابا تستسعر منزع ما له ولا يزيل ما له عنه. ولا الحكم وليس كذلك
 الزوجة اذ لا تسيل الخ فلم يمتد وجوبها جنيها ولا يمتد اليه اذ بوجه شرعي واذا ثبت
 كماله فلا ذلك. بقدر اغزي بعين حروفها كذا للغرفة او يرد واخضع العربية
 وليس لهم ازيد وان ذلك المتزينا والاشعر والبرق له لان النكاح ما قسر انما جنة
 اليه كما جنة الخيول والاشعر واللباس وغير ذلك مما به يترك للمزوجة منه فلم
 يترك لغزها منه من التزوج كما لم يترك لهم منعهم له من متزكا الاشياء وكما فهم على ذلك
 عما قلوه بخلاف الجمع بل انه مما به قسر انما جنة اليه وانما تقع غيبة في التعلق
 من الزوج لغيره غير غرض او ليس بعقله ولا غلب على رجليه فبما جازح من افواهم
 اغتيلوا عن غير عوض فلم يضر عليهم وعلمت ذلك جليها فلا في كتاب الصلح ليس
 للمزنا ان يملك عودا بعد ما موال الغزاه بهذا شبه الجمع اذ ليس من وعقله
 وقدره لولا غير المعونة ان سزا انما يبيع ابتداء فاذ وقع الصلح مضمون ان
 ابوا القاسم ثم عزى على هذا ينبغي ان يمتد الجمع ايضا وكما فهم عما ملوهم على انهم
 في قائلهم بكل وجه يملك له ما متبعة او يردع عنه مضمون فاذ رآه او معتادا
 في

في سر وفي كتاب الطلاق

وانما ينبغي المكمل في التغيير على الرجعة ولا يجمي المكمل في الكفر النكاحية على
 الرجعة. وفي كماله هو تغير متزوج من الطلاق. ان المكمل في التغيير اذ حل الضرر على
 امراله يتطوّل العزّة عليهنه بعوفك يظلم ويقبلع ومنزاع المعنى بعفود في الكملان
 في الكفر النكاحية لانه لم يكره عليهنه به عزّة لانهما تعتبر به في الكافة وانما
 يكمل على امراله في التغيير. ان يكمل في التغيير على التغيير والمعنى بل لتبينه ولا يظلم امراله
 من فزون زوجته لان المور اذا لم يكمل عليهنه زيدا مما احل الله وذلك لا تسيل اليه
 وانما فان ابر القاسم في ان يقول ان تزوجت فلانة معي كذا او من على كذا في ان
 ان تزوجته وقع عليهنه الكفارة والكملان فعلا واذا قال في امراته انك كذا لم يظلم
 وانما على كذا في ان يكره الكملان ولا يلزمه الكفارة في المور لم يثبت عليهنه
 ونفس فكيفه بالكملة او الكفارة وانما اوجب عليه فاذ اوجب على نفسه فانهما

قوله (الرجعة) سنية في حال كونه (او بعد)

بنعير تزوجه ايتاما جوهينا الا يفرح اخرهما على ما عبه وان يفعا عليه فعلا لا نه
 او جينا على نفسيه معا بشرم تزوجه بملات النماء فانه يلزمه الكلل ونفيس
 تلبينه بتعبي بل ينة منه بشلع فراغيه مرفوله اني كمالو فله كذا وزنه لانه فسيم
 قوله غيب ذاك وانيت على كنه ايه بمنقذ فاني منه فله يلزمه واما لفر
 الكلل وفي قول الرجل ان تزوجت فلانة بمعنى كمالو لولم يلزمه امشكك الشبعة
 في قول الرجل ان اشتري فلان ففرا مشككت عنه الشبعة لان الكلل هو له عز
 وخجل في ذلك المكروه اذا وقع ولا يشتكي الرجوع فيه برحق المراه المكللة
 او ليس ذاك عفا لما يلزم بقدر النكاح كما ان الزوة تبسه قبل النكاح وامشكك
 الشبعة ليس هو له عز وخجل وانما هو عز له قبل المشترع فيصح له الرجوع فيه
 برحقه فله يلزم اية بغزو جوبه له عليه فله بغض الشيوخ واما لفر
 تغلب الكلل وبه جنسية ولم يلزم تغلب الشيوخ بهما في الشرع وبجل العمة
 به لكلل وفي كل واحد منهما لكونه اهلا متبعا عليه ويقسم بالفرع على العمة
 انما جلة دون غيبه لما لكونها برعا متبعا فيه فله ابن العمة رحمه الله وفيه
 نظرا نظرا مسئلة السور واما يلزمه الكلل عما جلا في قوله اني كمالو يزوج
 اقول ولم يجله على ما بغزا موتا وقالوا اذا قل له عزه اني عز يزوج اقول انه
 جعل على قوله بغزا موتا ثم ينكح اقلان يكون وميته او تزوجا واربع يكن له
 نية بموت وميته عنز انزل لفا سم وتزهر عنز اشنب فلزم على هذا ان يكون الحكم في
 الكلل بمنزلة اني كمالو مع ضرورة لان الكلل هو جمل على ما بغزا موتا لم يكن في ذلك
 جلا في اى لا يقع الكلل بغزا موتا بملات العتروا فاحسب اذ حله على الغيب
 وبغض عليه على الغزو ولا يغفر في الشك بل يزوج مولا لا في الجلا على الغيب
 تغز الكون وليس كذلك الشاك الكلل واما قالوا اذا قل كل امرأه
 تزوجنا ابنا مرفلية كذا او مرفلية فلان او مرفلية بعينها ان الكلل يلزمه الا ان
 يكون المعنى من الغيبية او الغميمة ليس بها فلا يزوج لهها الغميمة وفلة القليلة فلا
 تلزمه الا بغيره اذا قل كل امرأه تزوجنا مرفلية كذا او مرفلية كذا ان ذلك يلزمه

كلامه

سواء كانت القضية قليلة أو كثيرة وكذلك الغزوة وفي كلا الحوزتين ينبغي
 تعلفة بمكة من البيعة في أول مرة لكليهما على نفسه بآيات الجاهلية وكلام
 صريح بآيات الجاهلية من قطع في حكم الشريعة وكلام في عدم العلم بنفسه
 في الدنيا بآيات الجاهلية لزمته والله أعلم وإنما قالوا إذا كان كل هؤلاء
 المتزوجين كما لم يزوجهم كلاً وكلاً من الزوجين وإذا كان كل امرأة متزوجة
 كما أمرنا بمنزلة الزوجة ذلك وفي كلا الحوزتين كلاً وللزوج لا وفي نفس على نفسه
 بآيات الجاهلية يجوز ارتقاء المرأة على الرجل في الزوجين وإنما قالوا إذا
 خلع بغير عيبك ليس فيه إلا جملته فإدعوه عن حلاله ابن بطون كونه العبد
 من القول قول السيد وإذا خلع بالطلاق ليس فيه إلا ما خلع به فإدعوه
 عن حلاله ابن بطون كونه زياً المحرقة بن يفتقر له وفي كلا الحوزتين
 مرجع لا شهادة للبيعة كقولهم تعلقوا بغيره أغنى الطلاق والعتاق كل منهما في
 العادة الجارية بأن لا يتبين في غيرك أو في من شئت من غير أسند فإذا ادعى
 بخله قبل قوله أصله إذا ادعى العتق أو السيد منك وليس كزائد فخلع أو
 لأن العادة الجارية بالمراد ابن شهادة ابن تيمية من أن يرجع إلى رجل فإدعى
 أنه دعى إليه والمبعوث منك وعلى الرابع البينة وآية خبر وإنما قالوا ليس
 الشرع لزوجه من كل امرأة يتزوجها علمنا كلاً من بخلها بخلها بآية ثم تزوج
 غيره من بعد من قبلها ثم رجع إلى الأولى أن الزوجة تملك عليه ولو ادعى من قبله
 فإن كل امرأة متزوجة ما علمت فلا تملك بطلانها كلاً فإدعى ما أراد
 أن يتزوج غيره من قبله فإدعى ما علمت فلا تملك بطلانها كلاً فإدعى ما أراد
 البينة بطلان الظاهر الغرض من مثله ما علمت يجوز لها بغيره فإدعى ما علمت
 إلى الإبراهيم ذلك أبرز ففتن منك المتسئلة أنه فافتن عليه بذلك بينة فلم يترك
 لم تفتح عليه بينة لم يتركه ابن تيمية رحمه الله في أجوبته ولا في غير ذلك والله أعلم
 وإنما نفع ابن تيمية بشيئة الله تعالى في البيعة بالله على مستقبل ولم ينع في الطلاق

يختص وجوبه بالموت بفوقية التهمة على المكمل غير محصور بسببه والضرر امر
بحسب حكم التعلل والمنه والشراف على فزله وليس جميعه مفعرا يعرض له تعالى
وانما يجوز له بما يزد على زوج ويشاركه من خوفوا لا يميز بين الزوجين وبغيره
بلم يعلل عليه بتهمة الزوج كما يعلل على الميراث لان النكاح من احتلفوا في
وجوب النكاح فمنهم من يقول بتثبته واجب بعقد النكاح والنفقة ابن خزيمة في
ومنهم من يقول بوجوبه واجبا بالضرر وله ان يشفع بالكل ولا يفسد به على القول
الزوجي ان النكاح قد كثر واجبا بعقد النكاح وان الزوج استغلام نصحه
يطلق فيه لا تثمة عليه في الطلاق المفضل لانه عول له بمن ترك من قرئت
النكاح ووجوبه وانما استتم في كلفه في الضرر وعلى قائل له من العرفيل ولم
يتصور فيه ما يتصور في النكاح لان التهمة لان الميراث انما يجب بالموت بانه على
من ذلك الوجوب محصور بسبب الموت وموافقا للضرر والنكاح قد كثر واجبا منه
عقد النكاح لان الزوج حقل في استغلام نصحه بالكل ولا يفسد به في المرض
على ما تقرر له من وجوبه وعلى القولين في قرب الوجوب في جميعه او نصحه ليس
ووجوبه ففقدوا على الموت منهم فيه كتمته في الميراث وغرافا تثمة المكمل في
ان مكمل التهمة بالموت دون ما يشترك بهما غير مرايع مدونة وبغيره ما فلا
يلزمنا قائله يلزم عليه وبغيره من جهة منكم الكمية ان الزاوي اذ انتم رؤيته
عند دفع مريضاته ولو انه قتل زوج اخته او زوج ولبنته قبل الرجوع بهما لكل
لانه النكاح كمالا ولم تكن التهمة تمنعه من تكملة النكاح كما تمنعه الميراث بكون
ان التهمة انما تمنع بهما يفتقر بالموت مرايع مكمل دون ما يشتمل مع غيرهم قال
جميعه ان يمتزوا فما قال في الكتاب حكمه كذا لو ولد زوجة وبطارية تسميات
كذلك وقال انما اراد في يمتزوا القول بطارية وجاء مستقيما انه يصور في ذلك
من حلق الشللحار بكلا وامراته ثم قال كذا اراد انما كذا في عصية انه
ان يفتقر واربعاء مستعينا وكلاهما قد فهم الله على زوجه باقالات يصرفهما

النفق

جميعاً اولاً يصير فيما بينه وبين الزمان حكمه كما لو قال ازوجك بغير مهر
 تنسحق حكمه بالطلاق بالغير بما يقع به الطلاق وعليهنا بسوغ له التفرق في ذلك اذ لم
 يترك له ليكنه ما يقع واذا اريد ان ازوجك كما لو قال ازوجك امرأه كانت او فداك
 او فداك لغيرك بغير مهر لا يقع عليه الا مهر زوجته في الغلط فيصير بها
 اذ علمه من الغير بمهرها كما كان ليكنه في جهته ولما والله اعلم قاله ابن عمر واما
 قال ابن عباس اذ اقامت امرأه فمهرها ان الزوج كان لغيرها البتة بغير مهرها
 واذا اقامت مؤثرتة في الحكم بالكل ولا يتصور على قيمته واما فيصير على امرأته
 فلا اكران الزوج مؤثرتة علم عليه بالطلاق وقع عليه في اجزاء حياته ومهره
 في تلك الحال وورثته زوجته فلا كانت الزوجة من الميتة لم يرثها في غير كل
 امرأته وسبق مريضة لم يرثها وكذلك لو قال جميعاً فلا كان مؤثرتة اولاً وورثته
 وارثات الزوجة من الميتة اولاً لم يرثها ويثبت مهرها ان عللناه قول ابن عمر
 في ثوريته فانه اذا كان مؤثرتة لانه كملوا في المهر فانه غير المهر الصالح وانما
 قالوا اذا كان في مهره اذ اعلنت بانيه مهره وكلها في كلهم واذا كان لزوجته اذا
 حملت فانيه كما لو بوجوه واجهر يقع الطلاق لان في بية اجمعوا انه لا يجوز
 الطلاق اذ اجل يمتنع منها ان عروها في الكتاب بمهر فلان اخر ونساء وكما
 ولم يزوجوا احد منهن بغير مهرهن كما كان في العشر منهن
 عسك حر ولم يزوجوا احد منهن بمهر واحد منهم للعشر للعشر يتعذر جمع في اخر
 بالسمع بخلاف الكملوا قاله ابن عمر في الطلاق ومهر امرأته يغيب المهر
 ومهر النكاح اذ لا يجوز ان يزوج امرأته من نساء بمهرها بكنان لا يجوز في مبره
 ومهر الكملوا في العشر مبرع اهل بيته ومهر الشراء لانه يجوز ان يشتروا من
 جماعة بمهر بمهر ذلك في مبره ومهر العتق لانه غير المهر في التمسك والفسا
 فلان في كتاب الا يمارى بالطلاق ومهر خلع لزوجته بالطلاق كل من تزوج عليه بالطلاق
 فلا ان يبعده مفعلاً بينه وقال في كتاب ابن بله ومهر خلع بالطلاق في بية

في تزويج الزانية او امرأته بغير مهرها او بغير مهرها
 او بغير مهرها لا يجوز

ينعونه عن ان القاسم وكله تركه، متباع الا منة بغير اختيار واختيارا وان لم ينكر لارايه
 جعل له الاختيار وان لم يكن النكاح به فلا لوكيل بغير فعله جعل له وقت به ملكه ولا
 كذا في الرجعة فانه لا يزوج شر ولا يضا المتباع لو لم يكن وقفاً على امساك
 حتى ذممت ايتام الاختيار وان لم يخطت عدوك مختاراً والزوج لم يجعل له
 الرجعة فكلما لم ينعونه فانه لا يزوج شر ولا يضا لو قادت على امساكنا حتى
 انقضت مكر الرجعة لانه منته بخلاب انقضه ايتام الاختيار قبل ان يركه انفع
 مروكه الاختيار فانه لا يزوج شر وانما فلا لولا اذا قال المكلل الكلا والبرجعي
 الزوجية اذا كان غيرا جعته لم تكن رجعة واذا قال كثر راجعتك بلا فليس
 كما في الرجعة وفي كلا المتغيرين مؤاخذة بغير رجعة لان تعليم الرجعة بوفاء
 يات بصرفه وعرو النكاح في يجوز والرجعة نكاح فلا اخير عروقه مضي
 بغيره بوعروا فله مؤاخذة بغير رجعة وفقت في العدة بكمه فله فان فز راجعتك في
 الحال وانما فلا لولا اذا قال فز راجعتك فذلك فز انقضت عروقه صرفت في
 الحال وانما فلا لولا انكم في العدة بكمه فله فلهما شقق فيه صرفت وانما
 لا شقق العدة في مثلها لم تصدق في كلا المتغيرين مؤاخذة لانقضه العدة لان
 المنع بانه بقضاء عزته في الحال تنهم على كرامة نكاحه وليس كذلك اذا اعلنت
 بغيره فز مكره كذا في لانهما تنهم على نكاحه انما كرامة له فلهما لم ينكر الى
 فونهما ولا يضا بالشكرى ثبتت الرجعة فلم يغفل فونهما في بطلانها وفي الاول لم
 تثبت بفعل فونهما وانما اخلوا للظلم الرخول على الظلمة فونهما وانظر
 اليه ولم يجهزوا ذلك في غير الرجعة على المروج اليه مع ان كل واحد منهما لم يكن
 في الرجعة فلهما والعدم مختلفة النكاح بخلاف الظلم فونهما فانهما فاقبة العدة
 هيمنة النكاح فانه في التوفيق وانما فلا لولا اذا قال بينة بغير العدة انه افر
 بالنكاح في العدة بغير رجعة ولو اطلق بغير العدة بينة تشهد انه امره منكم انه
 انتم عليهما باثنا او ارحم عليهما ستر في عزته لم يكن ذلك رجعة لان النكاح

بغيرها فلهذا ما راجعنا له ان لا يشر له الا فلا من غير ان او اخلع في الصحيح من القول
وعنده واذا علم الغرض من احوال علمه السهمود لم يبعد في ذلك المخرج من
التواضع

في كتاب كماله

وانما كان ذلك اذا اخلع بالله لا وكمهنا واستثنى يكون موليا واذا اخلع
بكمهنا وكمهنا سفلع عنه ان يلا وانما يلجأ بعد الكبار لا يلزم كما وقع عنه
التمتة منها بل افعى الكبار ان يزرع عنه في مسئلة ان يستثنى بتمتة لا جلي
ان فسلع من الزم وكذا ان يلزم في المناينة لا فيشأ بعد ايضا ان يكمي اخرج
الذل وفي غناه الصياع لشدة فلم يتم بخلاف المستثنى فلهذا بغير لا يشيخ
وبغير فكمهنا ان احتمال قصر غير هذا وان لمنا فلا لا سبب لا يخلع عنه الا بلاء بالكبار
وايضا المستثنى بمثل ان يكون فهد لا يستثنى به حمل اليمين ويحتمل ان يكون قصر
به ذلك بل ان يترك وغرور الكبار في قول اليمين بلا شك وان كان في غرور فهد
بما حل من اليمين في غير هذا فلما كانت الكبار في سفلع اليمين على كل حال كما في التتمة
بما لا يخلع فلهذا اعتبر الحروف في غير هذه وفي التواضع ان يخلع عن الكبار
عن ان يلا لا ان يخلع على غيره كونهما له ولا مخرج لكون ان يستثنى للهاء
ان في ايضا ان يخلع ان يخلع امراته بغير استثنى منها سزا وانما استثنى
كما وصفت متملا فلان الكلام من امره العفد على ثرا وكمهنا فلما كان كلاما من امره
وترك وكمهنا لم يزل منه حكم ان يلا بل ان يستثنى لما كان متملا وان كان في الكلام
من امره العفد ان يخلع بكمهنا فكمهنا بكمهنا او اعلاه من ارادة به بالكبار لا استقله
اليمين لما ان يخلع كلامه بكمهنا فلا يثاب في غرور فلما كانت يمينه في ان يخلع كلامه
ان يستثنى عن التواضع والعفد على ذلك وكانت ارادة به متملة لزانك وايضا عليه
حكم ان يلا فلهذا الشيخ ابو الفاضل من غير غرور وايضا التتمة في الكبار ابعد
ان يلا فتوقف على وجود غير اخرى ثم على هي الكبار عندها وتمتة في ان يستثنى
على مجرد ارادة الشريك فبلغ وقطوف على امره ان يلا فتوقف على امره فلهذا

عروة رحمه الله وانما فلان اشهد اذا خلعت لاولئك منه واشتد لي بكر موليد
 واذا خلعت لاولئك منه وكنت ولم يخلص لي بكر موليد في الكفارة على حننه لا يقرب الله
 بغفر الحنت لا قبله فخلان اربع شتاء والمنة تغل العلم وايضا اذا اشتد لي
 اهل بيته فزويج حكم ابي يلا باشتد به في الكلام واذا نفي واجبه ان البكر فغث
 فشكوكا يمينه على اربعة شتاء ومع حكمه اربع مئة وذاك فلا يثبت بالسك عليه
 حكم البكر وان لم يكن زعمه انه كفي عن اربعة البكر فتعنه عليه والكفارة فشكوكا
 يمينه فلا يرفع حكم البكر المتعنه بالسك فانه ان عزره فهو صحيح لا بأس به وانما
 قالوا يمين فلان اربعة كفتك فكل ملوك اهلك من العسكلام من ثم وكما ثم اشتد به يعني
 عليه كل مئة يمين من العسكلام حنت بالوك فبل ان يمينه وقولوا ان الزخلة بعث
 عنك اربعة كفتك فثم وكنته ثم اشتد به يعني عليه فلم يثبت بالوك فبل
 الشراء للزخلة بعث عنك فزاد في الحرية فمع يوكنته ان لم يكن ملكه لم يبع ابيع
 الحرية فيه ان ترى انه لو اجترعت في العمل ومو في غني ملكه لم يبع عن عليه وراشده
 بعذر ذلك ولا كذا ان الزخلة بعث عنك يمينه من العسكلام او وكه زوجه لانه انما عذر
 الحرية يوكنته يمينه ولم يرفع فمعنا وعذر الحرية يمينه ذلك صحيح ان ترى انه لو
 فلان ملكا حننه اجترع مرفل نفسه كل عذر اشترى به من العسكلام بمو في الحرية ذلك
 العذر وكذا ان اذا حنت يمينه ذلك العذر فانه ان عزره وانما فلان في المرونة
 اذا خلعت لاولئك فوجته حتى تقطع ولربما ان يكون موليد به انه اراد اطلاق ولوك واذا
 ان المرفل فله ايلان في ان لم ينفذ الضرر وانما فمراستحلال بئنه وانما
 فلان بعذر الزوم للاجل من اطلاق ولوك فلا ينفذ ذلك في نفسه او في اخر ولا في
 اطلاق الولد فيه اطلاق له ومن قبل فخلان المرفل وانما فلان في المرونة ان
 خلعت اربعة يمينه امراته ان يتركها يمينه مولد باروكه بعذر ان جمل فقلد عروة اخرجه فله
 كانت البكر في رتبة فملا فتمت فيه بنت فذلك له واربعه ذلك على عليه وقال في
 كتاب الكفارة اذا فلان انا اهنو شني ثم عن كفتك فمرفل ذلك مع ان لا يمتنع مرفل

تعذر فيه
 مينة

مقتضى الابداء

ويستحق الابداء بما
فعله من الجور والظلم
كما ان الكبار لا يبدون
انفسهم في الدنيا

واجبر منها شفوكم لا يبين عنه في الظاهر ولا يشفع عنه الظاهر وان الكبار
ولا كذا في الابداء بل انه يشفع عنه بما جرت لانه استيلاء اما البرطان يعطى
على عليه في الموضع بعينه واما الكبار واما النور بلما كان له من روعة
في استقام حكم الابداء غير ان خروج الابداء من بين الكبار او النور لم يكن
من المخرج قلنا ان من روى ايضا الحكماء في الكفار شرع في تفسيره في قوله عنه الظاهر
في الابداء شرع في التوسيلة التي بينه وبين الله قلنا الشيخ ابو الحسن الصغير
قريب مما قلنا ان من روى في قوله عن الكفار كانت على امر ليعلمه في ذلك الابداء فيل
ان يقول امرأة كما لو لم اسم امرا في بله كذا في ثمانية اشهر من يوم روعته
في ان اخرج الى الابداء على عليه في ذلك وكذا في ثمانية اشهر من يوم روعته
سئل في اسفله ان يعمل الصلح وانما قلنا في المروقة وقران لرجل
امراة كما لو ان لم تبعد بنا في اوقات في مائة النهرانية انت كما لو ان لم
تسلمي وميل بينه وبينه ولم يدخل عليه من ابداء لا كذا في ثمانية اشهر من يوم روعته
على فروع ما برأه ازاد بينه في ايامه وومب له في جنين الرضاعة وان كلفت
عليه وقال في المروقة ايضا وقد دخل عليه بالفرار وغيره لم يجل على ترك
النور ومنه في يقول ان لم يعمل او لم يعمل كذا في ثمانية اشهر من يوم روعته
يطلع ما روي فبنته في احوال الابداء ويعود ويرجع على يعمل نفسه وعلمه على
يعمل غيره مع ان الجميع على حث لا افعال على يعمل غيره اذا اراد التجميل الا ترى
انه كذلك بشفع الجمال وبقدر عليه فلذلك لم يوافق الابداء في قوله ان يبينه
في كذا في النور على يعمل نفسه بل انه لم يبع عنه التجميل والكلدان اليه
عنه في حكمه كما راعته ابداء في ان قراره بينكم وكبها قلنا الشيخ ابو القاسم
ابن عمر رحمه الله وانما قلنا في الظاهر اذا دخل عليه الابداء بسبب استماعه
من الكبار وموافاد عليهما فيمنه فكيف لا النور في خرج الابداء بعينه
وكما في افعال على ترك النور اذا وكن زان عنه الابداء فشاء وانما بفهمه بطرنا

في قوله في ذلك وكان بمنزلة الظاهر احوال الظاهر
بأنه في روعة الابداء في افعالهم في احوال الظاهر
بأنه في روعة الابداء في افعالهم في احوال الظاهر

بالكبار

بالكبار

بأنه في روعة الابداء في افعالهم في احوال الظاهر

بالكبرية وانما الكلام مراد به اذا وحي في يرتفع عنه المانع بل يتناكروا الله
 اعلم قاله في التوضيح

في كتاب الطهارة

وانما قالوا اذا افان كل امرأه اتزوجها بمعنى علي كنهني اي يلزمه التكلم واد
 فان كل امرأه اتزوجها كما لا يلزمه شيء وكان له ان يتزوج مع ان جميع
 مانع للزوم لان الكلام لا يمكنه منفلا عنه عن نفسه فلذلك لم يلزمه لانه
 وصح في منع ان يشبهه وانما انما في الجمع فيه انما انما الله نكاح الله لا جله
 والكلمة يمكنه منفلا عنه عن نفسه بالكباري ويصل بها الى ان يشبهه والله
 اعلم وانما قالوا انكم من اجنبية لم يلزمه ان يشهد التزويج واعدا
 ان منتهى لزوم ان يلاء عيسى تزوجها وكل ما يمنع الزوم لان حقيقته الطهارة
 تشبهه رجل وكلمته يجرى ومنزلا المعنى لا يجوز في الاجنبية لانها لم تكن عليه
 يجعل تشبهه مع جبره وذلك غير موقوف له الكتمان فلم يلزم وليس كذلك الا باللاء
 لانه لم يجر على تركه ومنزلا المعنى من خود في الاجنبية كوجوده في الزوجة وانما
 حكموا بانفكاح الشايع بالتحلل في كبري الفل والكنة والاشهاد ولم
 يحكموا بانفكاحه بالاشهاد في التزويج في كل جزء من اجزاء الطهارة يعسر التزويج
 منه فحلال التحلل بالاشهاد مع ضرب من التحصيل لانه في بعضه اجزاء الطهارة
 فليس مما لم يشهدوا بالاشهاد لا ينكح تنابح الصلاة وفريقين عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه سلم من كعب بن جراح في فام في حشبة وعروضة في الصبر وكلم
 على فم الصلاة بكل ما فيه مراجعة ثم بنى على ما تفرد به من صلاة بانكر
 الصبر في تنابح الصلاة وتنابح صيام الكباري على القول بالاشهاد في كعبه
 وانما قالوا انهم من اجنبية اذا افان ان مرأته كل امرأه اتزوجها علي
 كنهني اي عليه كبري واجرة واذا افان كل امرأه اتزوجها علي كنهني اي
 اتزوجها علي كنهني اي بكل ما تزوج امرأه بعلي كبري وفي كذا امر فليس
 فدر على الكلام في التزويج لان من قال كل امرأه اتزوجها فرجع به من الكتمان

انما

عَلَى

يقولون ذلك ليشوكة انتم على كنههم في بليس عليه الا كبره واحركه لاشم اليه
 بينهم في الكنهان وليس كذلك اذا قلنا بل منزلة التي اقترعها عليها لانه ابرد
 كل واحد في الكنهان ولم يرد الا شترها فيكون بمنزلة من قال لا ربع فتسوله انشق
 على كنههم اليه وانما كنههم اليه حتى اتى في اخر من جلدته عليه اربع كبره لانه ابرد
 كل واحد في كنههم ليس الكنهان ولم يشر به من واما في قوله اذا قلنا كنهه انما
 كما لو قلنا وانما كنههم على كنههم اليه به كنههم عليه واذا قلنا انما كنههم اليه
 وانما كنههم انما عليه الكنهان اذا اعدت اليه مع ان الجميع كنههم واحد
 كنههم لان الظاهر كل بهج ولا يتوجه اليه بوجوه خفيفة وخفيفة تشبه
 على حجر ولا يلزم من ان جسيمة لان فقهه لا يجوز منها واذا قلنا به فرائده
 كنههم انما كنههم في جسيمة فلا يجوز من كنههم في منها ومن غير منها فلم يتوجه
 واذا قلنا انما كنههم اليه بفروغ الكنهان ومنه فوجهه فلهذا ذلك فاذا
 خفت بفروغ كنههم بل به ما نرتب عليه وانما قال في الكتاب اذا قلنا تغير
 انتم قول بنا ان كنههم انما كنههم اليه لا يلزمه كنههم واذا قلنا انما كنههم
 كنههم كنههم كنههم في الثلاث لان الكنهان لما كان من غير واحد من كنههم
 في كلمة واحد ولا كنههم الكنهان والظواهر في انه لا يمكن معهما في كلمة واحد فانه
 اربع في جسيمة الله وانما قال في الكتاب في العاقل لزوجته انما كنههم انما وانما
 على كنههم اليه يلزمه لان العاقل في جسيمة لم يقع عليه بنفسه وانما كنههم
 مرتبة فاذا حصل منه النكاح ففروغ الكنهان والظواهر في انما كنههم انما كنههم
 ففهمنا عليه في عفره فلهذا في قوله انما كنههم انما كنههم انما كنههم
 وجب تحريمه الا بعد وفاء لفظ الكنهان يتلوا الظواهر في انما كنههم في غير وجه وانما
 مثل انما جسيمة او لو قلنا لزوجته او في خلت الزاوية كنههم فانه كنههم
 في خلت الزاوية على كنههم اليه بنفسه من القول لم يتعلم عليه عفت فاذا
 دخل الزاوية من قوله الزاوية ففهمنا في الخلت والكنهان فلهذا جميعا تشبه
 مسئلة الاجنبية وانما قال في الفاسم في الحكاية تعجز ان الكنهان لا يلزم

بهما وقال في الحجة من مسلمة ومقتضى مجموعية بكما هو قنينا ثم اسلم بطريق الظاهر
 يلزمه بهما مع انه في كلا الحجتين كذا هو من لا يحزر له وكذا حاله ان يكون له في
 المجموعية لم يخرج بعد عن عهده وانما كذا قنينة فخرج منها بشتها بهما نفسها وعنهما سب
 ردما الى ملكه وانما على قولنا ان كذا يلزم في المجموعية قلما يحتاج الى شيء من هذا
 البصر وانما قلنا ان كذا قنينا ان كذا قنينا ان كذا قنينا ان كذا قنينا ان كذا قنينا
 الى ان كذا قنينا ان كذا قنينا ان كذا قنينا ان كذا قنينا ان كذا قنينا ان كذا قنينا
 يفتك العهدة بكذا قنينة ارفع من قنينة الكفار ولم يصح ان تسمى كناية الى
 الكفار كذا قنينة في الرتبة فلا يتصور ان يكون الى ان قنينة وصحة ان يصرح
 كناية الكفار الى الكفار ولا تسمى الى ما هو على قنينة ان يصرح وقنينة قنينة
 لا يقال ينزاع المعنى موجود في كذا قنينة وقنينة كذا قنينة كذا قنينة كذا قنينة
 لا قنينة المعنى في الصريح اللطيف واللبق لا يصرح كذا قنينة الى كذا قنينة
 وضع له ان على كذا قنينة الكناية المعنى بهما معناه هادون بعينه على
 المنصور المنصور وانما اوجوا الكفار بالاعتراض الكفار على قوله دار وخلق
 ان فضل قنينة واركان تحتها انما قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة
 انما قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة
 بالوجوه ان قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة
 على الرتبة بوجه واحد ايضا المعقولة في الباطن تحتها قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة
 الزجر والردع عن الوقوع بهما لا يجوز ومقابلته فلا يعمل من التواء على المسرفة في التكلم
 لما عليه من الارتفاع في المنكر من القول والنزول فتقع الموازنة فيقتل المسلمة بما سب
 ذلك التسلية ولا كذا قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة
 وحيث انما قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة
 الكفار والجموع والرجعة للعبادة فانه ابو عثمان

فروا كتاب الالهي

وانما اوجب الله سبحانه على قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة قنينة

زَوْجًا وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا ائْتَى امْرَأَةً زَيْتًا لِيَتَّبِعِيَ الرَّوْلُ
 مِنْهُ مَعَ أَرْبَاعٍ فَزَوْجٌ لَا يَنْبَغِي حَاجَةٌ وَفُرُوزَةٌ أَوْ كَرَحَةٌ يَتَّبِعِي نَفْسَهُ النَّسَبَ
 وَالتَّحَدُّوا كَتَبُوا الشَّرْعَ مِنْهُ فِي نَحْوِ الْحَرِّ عَنْهُ وَالنَّسَبَ بِمِثْلِهِ أَنْ يَرَى مَرَاتٍ عَلَى مَرَدٍّ عَمَّا
 رَفَعَهُ وَإِنْ ائْتَى امْرَأَةً أَمِنَ إِذَا ائْتَى الزَّوْجَ عَلَى زَوْجَتِهِ بِالزَّوْجِ فَلَا تَلْزَمُهُ وَلَا
 بِمِثْلِهِمَا إِلَّا مَا يَنْبَغِي عَلَيْهِمْ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَرْتَبِنَا وَإِذَا كَرِهَ أَحَدُهُمَا نَفْسَهُ فَبَلَغَ
 لَعْنًا جَمْعًا عَلَى الزَّوْجِيَّةِ وَبِتَوَاتُرٍ لِيَنْتَهِى النَّسَبُ مَوْجِبَةً لِلرَّجْمِ وَجَمْعًا لِلزَّوْجِ
 فِي مَسْئَلَةِ اللِّغَامِ لَا يَجُوزُ لَهَا قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ فَالْأَمْرُ التَّوْبِيحُ وَإِنْ ائْتَى امْرَأَةً
 فَقَالَ الزَّوْجُ إِذَا عَادَ إِلَى اللِّغَامِ بَعْدَ تَكْوُلِهِ وَلَمْ يَقْبَلُوا فَوَلَّى الزَّوْجَةَ إِذَا عَادَ
 بَعْدَ تَكْوُلِهَا عَلَى فَوَلَّى سَمْعُورًا بِرَأْسِ الْكُتْلَى وَأَبُو عَمْرٍاءَ لِلزَّوْجِ مَرَّةً عَلَى زَوْجَتِهِ
 بِرَعْيِ عَلَيْهَا فَإِذَا تَكَلَّمَ الزَّوْجُ وَكَانَ مَعَهُ عَنْهَا وَإِذَا كَانَ لَمْ يَخْمُضْ لَمْ يَكُنْ لَهَا
 بِعَيْنِ النَّسَبِ وَأَمَّا مَرَّةً مَرَّةً عَلَيْهَا فَإِذَا تَكَلَّمَ بَعْدَ مَرَّتِهِ وَأَخْمُضَ امْرَأَتَهَا
 قَالَهُ فِي التَّوْبِيحِ وَإِنْ ائْتَى امْرَأَةً بِمِثْلِهَا خَيْرًا إِذَا تَكَلَّمَ امْرَأَةً عَمَّا لَعْنًا
 الزَّوْجُ ثُمَّ إِذَا تَرَكَ الزَّوْجَ إِلَى اللِّغَامِ لَمَّا ذَلِكَ وَإِذَا تَكَلَّمَ الزَّوْجُ عَمَّا لَعْنًا ثُمَّ إِذَا
 أَزِيدَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَعَ أَرْبَاعٍ فَجَمْعٌ بَعْدَ تَكْوُلِ لَمَّا تَكَلَّمَ امْرَأَةً عَلَى
 اللِّغَامِ كَمَا يَنْبَغِي فَرَارُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّوْجِ وَمِنْهُ أَنْ تَرْجِعَ عَلَى الْفَرَارِيِّ وَتَكُلَّ الزَّوْجَ
 عَمَّا لَعْنًا كَمَا يَنْبَغِي فَرَارُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّوْجِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَمَّا يَنْبَغِي فَرَارُ مِنْهُ وَإِنْ
 لَمْ يَقْبَلُوا عَلَى أَنْ يَشْهَدُوا لَمْ يَكُنْ مَرَّةً مَرَّةً الرُّؤْيَا فِي الزَّوْجِ كَمَا مَرَّةً فِي الْمَكْمَلَةِ وَاعْتَبَلُوا
 فِي الزَّوْجِ مَرَّةً مَرَّةً الرُّؤْيَا لَمْ يَكُنْ الزَّوْجُ بِهِ ضَرْبٌ مِنَ الْفَرَارِ لِيَتَّبِعِيَ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ وَبِ
 كَرَاهِيَةِ الشَّهَادَةِ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْيَمِّ وَإِنْ ائْتَى امْرَأَةً أَمِنَ إِذَا تَكَلَّمَ امْرَأَةً عَمَّا لَعْنًا
 لِلزَّوْجِ يَكُونُ عَمَّا لَعْنًا وَإِذَا تَكَلَّمَ السَّيْرُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَلَمْ يَرْجِعْ لَمْ يَكُنْ يَتَّبِعِيَ الرَّوْلُ وَكُلُّ
 مِمَّا فَرَّاهُ مِنْ جَمْعٍ يَتَّبِعِي قَبْلَهُ يَنْبَغِي وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَعِزُّ إِلَى اللِّغَامِ وَهُوَ
 مِمَّا إِذَا رَجَعَ مِنْهُ إِذَا بَقِيَ فَعَلَّ الشَّهَادَةَ وَلَا كَرَاهِيَةَ وَلَكِ الْيَمِّ إِذَا لَعْنًا
 بِهِ وَإِنْ ائْتَى امْرَأَةً بِمِثْلِهَا خَيْرًا إِذَا تَكَلَّمَ امْرَأَةً عَمَّا لَعْنًا وَلَمْ يَرْجِعْ لَمْ يَكُنْ يَتَّبِعِيَ وَلَا يَشْجِي قَالَهُ
 الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْمَغْنَمِيُّ وَإِنْ ائْتَى امْرَأَةً أَمِنَ إِذَا تَكَلَّمَ امْرَأَةً عَمَّا لَعْنًا وَلَمْ يَرْجِعْ لَمْ يَكُنْ يَتَّبِعِيَ وَلَا يَشْجِي قَالَهُ

كما تزود في المكملات ولم يذكر في المزايا ذلك لئلا يظن الرجل تشبه النساء على
 المزايا بل تزود في ذلك احتياج عندي في هذا الصفة والمقصود من المزايا الخلف على نفي
 قول الرجل في ذلك حاصلا بينهما على نفي الرؤية بل في ذلك مراد نفي ابن عم ونفيه
 يستلزم نفي الابن عنده فلو ان شيعي انده واما انما انتقلت الرؤية بالصفة
 وانما انما اكتفوا بحقيقة واحدة في براءة الرحم انما عنة ولم يكن بقولها
 في المعتصية بل في ان القول من انما للغير في شيعي ان لا يشيعي ان بل على
 المزايا لان المكملات من انما براءة الرحم ليس شيعي النسب وحقيقة واحدة في
 كافيته ولا كذا في المذهب فانا نعتيم في براءة الرحم وسر المستبراة
 فلذلك كذا في المزايا بئس حيف وفيه ذكر وايضا ابن سبويه انما ليس بقوله
 لبراءة الرحم في تشبه اشتباه الالة وانما فان ابن القاسم اذا قلنا في
 الزوج على الغيب ان القول لا يشيعي الا بغيره واذا قلنا في ذلك على الزماني
 فانه يشيعي في غير المزايا الزمانية لما كانت في غير المزايا بل في الزماني تشعبت
 عنهما التبعات بخلاف التي افترت بالغيب فانهما في حرمتهما ولم تصرو
 في وجع النسب فانه في النكاح قسما فلو لو رجعت التي اقترى بالزنى
 قبل حرمها فانه في المزايا بالزنى وهو من زوجه وانما اختص الرجل
 بالغير والمزايا بالغيب لان في ذلك الشرع المزايا على البعدين جنسه يسم
 لزانة قوله تعالى في ذلك من اعلم وانما في المزايا قوله ومنهم من عاهد
 الله الاية وما وده في الحديث من قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيمة فمن
 خلق باللات والعزى فليقلع الله الله ومن قال لها حبه تعالى انما مرك
 بليته ووفاء الله لانه لا يخلف بغير الله. يتفق في حكمه وكذا كفارة
 التوبير وفرضه الاخراج في اخراج قال في غير وجه فكانت كفارته ان يخرج
 ماله في وجهه ولما كان الزوج مبعدا الزوجة ونسبه فاسب ان يذكر المالا عنة ولما
 كانت الزوجة مفضية لزوجها ولربها واملك فاسب ان تترك الغيب والله
 اعلم وانما قال اصبح به تزوج امرأته في العدة قبل حقيقته فكانت بولس

كما يغفر بها محروقاتها العفوية فليدنا نتمها زوجهما المسلم وما اذ خلعت عليه في جرائه
 من التباس فيه وايقض النظم فيه يلزم منكم المحرم في دينكم اذ ازنيت بكنزك اذ لا
 نكحت والتمغية لا ينقل عليهما من بافرارهما فتعبد من قال ابن عمر ومثلا
 البرو علق لا نكح نزل ما علم منكم في منكم اذ لا عنة اذ انكحت ولو علمتم انهم
 يمترونهم لم يكره ان نكحوا بها باللعان لا يخل انهم اذ انكحت عنة عنة في دينهم لان
 ذلك يكون من العفة على احكامهم واقافة محرودين مع وفاة لا يجوز لنا بعلة فلان
 بقصر الشيوخ في من ان قال ابن عمر ونكح لارتكبهما باللعان خروفا عليهما من عفوية
 املد بينهما ليس فيه عفة على اقافة محرودين مع واقفا بهما التكميل في قافة محرودين
 بلقائهما وانما تنكحوا التي ترجى انهما غصبت ومنى تحت زوج وكما قدريهما
 كنهم من محرودين تنكحوا التي كازوج لهما ان حكمت حين نزل منكم وبلغت من
 قبضتها نفسها مع ان كل واحد منهما اذ عنت ما اذ نزل خلاصه وهو الكواعية
 في انك بقلان لان التي تحت زوج لو شاءت ان تلعنه بزوجهما بلا تعة بقلان
 ابن عمر فانها تنكح ابن بقرينة هياح وفكر

في كتاب العدة

رؤ

وانما وجهت العدة وار علمت براءة الرحم ولم يجب ابن شتبراء ان تعلم
 براءة الرحم لان شتبراء وعقود المعنى ما شرع الا لبراءة الرحم فاذا حصل في
 حاجة الى ان شتبراء بخلاف العدة باربعها معنى التعبير فالمراد بالعدتك وان علمت
 براءة رحمك لا بد لك من العدة للمعنى التي قبلها وان كل في الجملة شرعت لبراءة
 الرحم وعز اختلاكم الا لانتسابهم من من الوجوه كما ان شتبراء وكما كنتم لم نقل من شاة
 التعبير ولما اختلفوا الله اعلم وانما قال الفقهاء عدة الوفاة قبل الرتبة
 وعدة الكلاوي غير الرتبة وكلاهما عدة في العدة في الكلاوي انما استوردت
 ولا يصح ان يقال ان البول ان وقع عذق المتولد منه فلا يقع العدة من العدة وهو الا في
 ابن جبر الا شتبراء لا في ذلك يعلم انهم من مثل الشهور والعدة الوفاة مرور زمان في ذلك
 غير متوقف على شيء في وقوع لان العدة في الوفاة المتصور منها الشهور والعدة في الكلاوي

المنعقدة بينهما ابنة شتراء، وإنما قلنا إذا ارجع المختار ثم كمل فملا من يسر فأنما
 تبين على عرقتهما وإذا ارجع من الكمل والبر جميعاً ثم كمل فملا من يسر فأنما تشتتت فاعاد
 وفي كلا الموضوعين وحدا الكمل وقبل النكاح لا ارجع تزوج تزوجاً مبتدئاً وكمل وقبل
 النكاح لا ما سببه من تزوج وكمل وقبل النكاح فأنما تبين على عرقتهما لا ويرى ليس ارجع
 كذلك لأن الرجعة ليست بنكاح مبتدئ بل نكاح الزوجية بما فيه بينهما بلزائمه
 اشتدت العدة وإنما سألوا في الدالة المتولى عنها العدة في وجوب ابنة خوارده ولم
 تنسأ وما في بقرار العدة مع اقل الكمل واجب من الزوج لأن ابنة خواردها مولا لا نشأ
 من الزينة والطيب وليس له صبغات ومنزله فرس مشرك من العدة وأبنة واركك فت
 انما الكمل ابر او ايسر عداً كذا بل ابن حرام لم ينع من الطيب استزوج ذلك
 امرأه شح والعمة واركك امرأه الحجة الكمل امرأه والعدة من عداً المنزلة بل ما ثابتة
 المنزلة تنهت العدة وإنما اوجبوا العدة على المغيبة في المكيفة النكاح، وإن
 كان فيهم عليهما الحمل على المشهور خلافاً بين لبنانية وامر حبيب وجماعة من التابعين
 ولم يوجبوا العدة على امرأة المغيبة التي لا يولد ولو كان النكاح، لأن البصير لافاء له فعدلاً
 فلا يولد له فكملاً ونفى الولد عن المغيبة في المكيفة للنكاح، لا ينظر إلى الفلح فبما سبب
 ابنة خيتام فتميم فلان النكاح في بعض مثل العلم انه راجع بنت احد وعشر سنين
 سنة وعمرها اربعة اشهر في بلاد مكة كترك البصير وإنما قلنا قاله وابن الغمام وابن
 عبيد الحكم وامتنع في المريضة تعتد في قرنتها ان لم تراع غير سنة كاطلة تسعة اشهر ثم
 قلنا وفي الموضع اذا لم ترجعها ولا حملاً في زوال الرضاع تترجم لها بعد الرضاع بما حيف
 واما سنة في الرضاع فتقدر على ان تترك في ذلك حتى يرجع اليها الحبيب بان تشتد اجر
 يولد له من بر صفة وتترك في الرضاع حتى يرجع اليها منه والمريضة ليست بتلك
 المنزلة اذ ليس ولومها اقل من رضاعها لانه ابو عمر ارفأ فأن اشبه عدة المستخدمة
 سنة وعدة الرضاع والمريضة اقل حيف واما سنة بعد الرضاع والبر مع الرضاع المستخدمة
 مرفوعة لم يجرى بها مثبتت المريضة بالسر واذا مويعر زوال ابنة مستخدمة عنها في
 الغالب وليس كذلك انما في المريضة لا والغالب فيها البر بخلاف ابنة مستخدمة بما

عليك من عده لا كلوا اجرة من اهل بيتك فانه ابو عمارة وانما اجازوا بيع المعتزة
 والحرة وقنعوا بيع المشتاجرة والمعتكبة لان المعتزة واخرتة سدا بسما ولهم
 بسبع له بسما ابن الامتتاج بخلاف المعتكبة والمشتاجرة وانما منع في
 المرونة البيع بشرك زوال الرتبة خلافا لمعذور واجل نراه ابن رفر بشره ربه لان
 الضرورة عليه في كراه ابن زهر في ذلك ولا كذا ذلك دارمكتنوا المعتزة منها وانما
 تقترا امره ابن ميه في دار ابن ماري ولا تقترا امره اقام الصلاة في دار ابن مائة لان
 سكنى ابن طام على معتز ابن ماري بخلاف الامانة فانه معتز الحرة وانما اجرة
 ابن طام مكرومة ولا كذا ذلك الامانة فانه ابن مائة صواب ايضا امره الذي
 له حرة في بيت الامان بخلاف دار المسير فانه ابن زهر فنهيهما قال ابن زهر فنهيهما
 من اذ اكلت النار حبسنا على المسير حبسنا مطلقا واقلا حبست على المسير
 ودار ابن طام اذ اكلت لا تفزع زوجته حتى تنفض العزة كما في دار الامانة وانما
 فالتوا معتزة الصغير في الوفاة في الموضع الزكيات فيه عند ابن مائة قبل الوفاة
 وليس له ان يتفلا بهما وقالوا لسير الامانة المعتزة عنهما زوجته ان يشغل به لان
 العزة في الحرة يقتلوا لو لم تتركه ارب مرقلا بهما وانما في كذا الموضع حتى تنفض للبناء
 وليس للاب ابن مائة وبغري ويشغل بهما الى المشرق ويكف الزوج ان يهلكها
 سداك بمنزلة الرضول فانه لا يكف ذلك لئلا يهلك مع بقاء العتقة لم يكف ذلك بعد
 الوفاة بل ان اشغل ابن بوار الموضع فربما يهلك مع بقاء العتقة لم يكف ذلك بعد
 ببقاء منه بغز الوفاة فانه النسخ فنهيهما قوله ولو لا اشغل ابن بوار الموضع
 لم يهلك منه بغز الوفاة فيه نظري في ذلك لا يلزم من اشغلها بهما في الحياة اشغلها
 بهما بغز الوفاة فيموت الله تعالى فلهذا رتبة المسكر في العزة وانما راء عمر رضي الله
 عنه وملك في العلماء ارحمهم فصرح التزويج في زواجر العزة تقدم على تزويج
 الحج وارسلنا الله على القبر فمعلوا حوا التزويج اكر من مزايج لا زواجر العزة له
 تعالى ثم اللاه في حياثة فانه وجب في نفسه وحوايج خاخر له بسما في مراكم
 الفروان بن العري ورحمة الله فنهيهما واقلا لم يفوضوا العري عن السجدة

راجع
 في
 العتقة

لا تحسن للنبي قال على انقول ارجع على الغزو يكون علينا او نغيرها خرجت اليه
 وانه تكرا بعدت عن بلينا اذ امان زوجنا وكرناك لو لم تكرر خرجت لكنا عليها ارجع
 وفروا عن غرضه على الله عمننا وابرمنا من الغرض البصر واهمروا شيطان
 للمعتر ارجع معرتنا من الكلا وانا قال في المرونة في الله تخرج اذ استراجل
 والرباه مع زوجنا ولا يبرها شغلنا في الزوج في الكبر من اننا ترجع الى نيتنا
 تعتد فيه قربت او بعثت او فروا هلك وقال في الله فلان زوجنا في نيتنا الى الحج
 ونصارت اليوم من الثلاثة وما خرج ترجع ولو بعدت كذا بغيره من الا نزل من او
 الحريه من مع نيتنا لارجع فبرض علينا يلزمنا وليس الرناك والغزو فيها عليها
 في نيتنا تعلم من الغنية شيئا وارجعنا نكرونا فلان وجهه اخرها ايضا المرأة في
 الغزو والرباه تبع للرجل اذ مر من النساء انهم يخرج من الرجال واما الحج بما لرجل ان شاء
 فيه فتساووا بان يكون بعضهم تبعا لبعض فلو اشر في ذلك فانه ابو عمران في نيتنا
 فلان في الشيطان وتغيره في الكتاب في الله تخرج الحج في معرتنا من الغزو والبعد في
 بعضهم اذ ان في الغزو دورا للعلو والارتقاء ترجع فيه وارجع نيتنا الى
 الغزو الكلب من الرباه واليه فلان ابو بكر في عبد الرحمن وسور غير من البرغز والفيل
 على الغزو والرباه وهو في نيتنا بعرو معب والاول معب فلان وملاذا
 الغني من ابو عمران في كل امر في بعض من مزا الغزو وانا فلان في التفسير ليعي
 اذ اكثر من الدار مرة ولم يغير حتى كان انه لا يسكنها وموكلها من المرونة ونفرا في
 كتاب ابن الحارث اذ اضمروا ارا بغير قاننا احويا لشكني لان في اكثر المني ليس
 بكا من هيش من نيتنا الدار في اثناء المدة فينبغي انكرا فلان يغفر من اخر المشايخ
 فلان يربح لار كمار لهما من رب الدار وفهم الدار المستراة بدري من مشي نيتنا
 بالعدو الصبي اذ اخلصت له ولم يتعلم منها للبلاي حول الدار المسترا لولا ان لكان بلاي
 اسوك الغزو في شراء المنايع حولها معنا فتعلمنا اذ لا تغفر في شيئا فنبينا
 بموا حق نيتنا في المزمع على نكر كثير من قشايخ الدرب واركان الشيخ ابو الحسن للنبي
 رحمه الله فانه ان الفكر لا يكون احوي المرن بل نيتنا بجميع الغزو وموا اخر من

ك

وأولهم يكره عليه غرقاء بيع للمكرى ولم يكره له أخرك ما تفكح بما ذكرنا من غير الخبي
 الخلو من بيع الرار عن رهنها المتباعدة بدين والفق اعلم فقيها قات الله قول
 لما لم يغور من العرو عندنا في بحر عبور الحور في مسألة الكراء في مسألة الشراء وفيه
 في رواية في مرة في فروق وب وعلى غير ذلك اذ فروج الكراء في ذمة الميت بما شبه
 دارا يملكها المشا فسي العجب من ان الغلام رحمه الله كيف قال ولا اعلم بينهما
 برفا غيبا ابتاع ملك على خرابه وفيه ما وقع ان يغور العرو في ما رفق له ان يغور الاول
 ليس فيها للواخي وانما يغور المشتك في العرو فيها على اهل الشئ في ان يغور
 ابيه واهل فيض للواخي والله سبحانه اعلم المشا في انما في السيوخ من اشتراك
 ان يغور على كذا ما عرفت في منكر المسئلة انما كثر في دارا الى اهل مصر بوجه عند
 ان يغور في ثم عات قبل ان يشتري في الشك في ان يغور لا يملك عليه جزية وانما يلزم
 الزوجة الكراء على حسب ما يلزم المكر خلاصا من البراءة فلا لولا ولو وجبت ان يغور
 بموته لم يكر للزوجة قبل ان يغور معني بفعل فلت في قول لا يلزم من اشتراك الغور
 في الحيلة معز خلاصا من الزوجة بغز الحيات بل تلزم طلوعها وغور منها بان يغور
 الزوج في الحيلة كعكسية من الزوج لزوجته فترقت بشئ كمنها وشو حو في المكرى عوض
 المتبايع في حيلة الزوج المعط وفيه وبه فكما انما اشترى منها فبايع الرار بشئ
 ومعه لها وفي الحوز بيه بغور المكرى في همتة وفيه حيلة الله خلاصا ان يغور حتى
 فان كانت كعكسية لم تغور وار قلنا ان الزوجة قبل موته بفركهم فيها موقوفه تنزع
 اية فائدة ولو كان الحملان في المسئلة فنصوصا خارج الكتاب انكم اجرة ابن زير وانكم
 شتران في عمر انما مع الغور بل على منزا العرو ان لا وتزجعله تعسيرا وانما
 اكتفى به واجره في الاستبراء ولم يكتف بشئ واجره في حرق لا يغير بل لا يتر من فضي ثلثة
 اشهر مع ان ثلثة اشهر انما جعلت ثلثة اشهر في الزمان الواحد ان عاد على
 براءة الرحم فلا يغور لا يجمع مع الحمل على البنا والاشهر الواحد وان كان عوضه واجره لا كذا
 لا تغور براءة الرحم بيا انما تغور بثلثة اشهر فليز انك اعنت ثلثة اشهر في اية شتران
 وفيه واجره بيه ايقظوا في السنة الواحد يغور لا يغور في لالة الله على البراءة وانما

محور لتسير الزوج امته التي لم يكن بها بغير استبراء وللزوج ان يكملها بغير استبراء
وليس للمستتر ان يتطاول به التي لم يكملها سيرا حتى يستتم بها ان التكلم اوضح
من ذلك فتصريح باب التكلم ولا تصريح باب ذلك ولا يصح ان يعلم المستتر
بالفهم والعنف على التبايع ولو لم عليه الضلالة والسلاخ يزوج مستبرأ وكما هو
ان توكها حامل حتى تنفع وتكامله واراد من انما عاكت حتى يعلم ذلك حقيقة بربيل
اقابنها النساء او غير ذلك واقام في التكلم والله تعالى اخصر على ذلك
فصل في كتاب الرضا والتفقا والمضادة

وانما قال ابن زيكي مهر تزوج رجعته او الكس بطرفعت امرأته بن بشار واحرقت منق
وتفع البقرة بينة ومنه وعقد على اختيار في عقد يثبت تكلم الا وفي بعض تكلم
ان خيرة ان اجتماع الرهينة او الرهينة في حكم الرضا ولو تفرد رضاء امرأت
في الوجود كانه في عقد على غير واحد بناء على ان الزواج كانه نشاء وانما
فان مال في منائر الرهينة بينة ومنها واحد ولو كانت ابنة جبهة واذا عقد على
اختير في عقد واحد بعينه نكاحا لان العقد في ابنة ختيه وقع بلا سراوة الرهينة
وقع هيمنة وموئنا على الزواج ليس كانه نشاء والله اعلم وانما وجب العريان
بقول ابني رقع فلا رقع البنت ولا يجب بقول ابني على فرب اب القاسم سيما بان
ابن كانه كانه عقد التكلم كانه مفران عقد التكلم الذي يترك فلا مير لا يجوز امرأته
وليس كونه كانه الام اذا ليس له ذلك وكذا في القول في الوهي لان عقدا في تكلم
اليه بموكل لا بقاله غير المحو وانما يجوز شهادته المراتب في الرضا مع ذلك
البعشور لا يجوز في غيره لان المراتب اذا لم يذكر في ذلك في عزم ان يصرح المحو
بغير كثر حفا من عقول الله تعالى في يضر الشهود بكمنا نكاحا وذلك بخلاف عقول الاديان
لان لا يلزمهم ذلك بل لا عنزاد ايمنا للمشتغل القلم بشهادتهم بل انه لا يجوز ان
يكتموا عنه عن شواهد الامداد الشهادة وايضا شكوت على خلاي عما دقت
لان الغالب من الناس في ذلك بل هو مفران يكتم ذلك فانه الشيخ ابو القاسم من
الكاتب رحمه الله وانما الشبهة ابو القاسم في الرواية في نشر الحجة بالبر الوصل

الى الجور من عفتة ارجو غزاه له لولم يكفر ولم يسو ولم يستمك في البيع
 لان المراءى في الرضا فما بينت البهر ونشرا العظم ولا كرا في ابكار الطاهر فانه
 لا يستمك فيه ذلك بل على العمل الكفا والشراب خاصة ما فتي في ذلك فله
 في التوثيق وانما يجب نفقة الزوجة فكلها غنية كانت او فقيرة على زوجها
 ولا يجب نفقة الولد والوالدة مع البقي لان نفقة الولد والوالدة من احوالها
 ونفقة الزوجة من احوالها ولا فاعال في المرونة اذا عالج حاملها بل نفقة
 النفقة لم فات انما تفكع غنما مفرقة بخلاف الشك في فانه لا ينفكع بمرته لان
 النفقة من الحمل عليه وبعد موت الاب هذا والحمل وارثا بل يجب له نفقة في كل المني
 بخلاف الشك في فانه عن تغلب بركة المكلول لمكلفتة فلا يشكك في امره كسائر الزوجين
 فانه الزوجين وانما اوجب ابر القاسم في المرونة للنفقة والتفقة ولم يوجب
 للمعتز مكلول بل من الكراه اذا غلبت زوجها ومعتز من منزله في العز التي عنكم لان الشك
 متعينة لها في مسكر المكلول في ذقته بل ليس لها الرجوع في ذقته ما لم يكرها اجبا عليه فانه
 ابر من تنقيب فان ابر عرفة ومزاجا من نفقها عن عراف عرافا يعزول بها المعتز
 في المنزل عن لهو وبها ومنا مع الزوج حول فانه وفلان فمرك ابر عراف الزوجها ليعز
 التعليل فان لم يرك الشك حول وانما قالوا في الزوجة تنقب على زوجها او اجنبها
 ترجع بالسم من دجاج وخرى با تفاوت اختلعا في مسألة مشتمل انرا على ابر ينفع على
 الباطع حيا فانه مثل يرجع المشتري او ابيع بالسم اولاً في العكسية في مسألة انرا
 متى رجع عنها على ما مولا في خلق البينة لاجل البيع او في جمل البيع ولا كرا في نفقتها
 على زوجها او اجنبها فانه ابر من زوجها فتنبيه فان ابر من زوجها ابر من غيرها انما
 يتم من احيث تقول المراء فمردن الرجوع بما انفقت ويغفر زوجها وانما جنين انما
 كنت انما هله ولم يقبل ذلك منها بغض لها وانما ارا تيقنا فعلا المنع والممنوع
 تخليته ان النفقة على الزوج فله لا يتفق ذلك العز وتنفقة ابر عرفة برفوع المكاسب
 في البيع وعرفه في مسألة انما والجنين على الرجوع كالعز من مخرج البيع ومينة التراب
 وانما اوجب في المرونة الرجوع للزوجة على زوجها بما انفقت عليه فوسا كل او

مفسراً ان ابري انما دعوا لعلامة او الضيافة ولم يوجب لها التوبة الا ان يعلم
 انهما اراة في التوبة لكون فيهما منة بنعته فيهما فلهذا ضروري او حاس وافيح بالنية
 فيعلم به عليهما فلهذا مثبته السري في ابري فلهذا في ابري عرفة وانما لا يفتكروا
 نعمة العرافة بزود الزما رابع ان يعرفهما الغلاف ولم يفتكروا نعمة الزوجية
 برضا الغلاف اولم يعرفهما في نعمة الزوجية ثبتت في الزمة ونعمة العرافة
 لم تثبت في الزمة وانما من مغلطة بالمال بعرا حكمه فانه بغض الاشياء وانما
 واول الشيخ ابنا عشر الغلاف ابنا محرمين في الزمة في الكلاو على المعصية بالنعته اذا كان
 حادراً واوله بعد اذا كان غامباً لانه لما في فراستها هذا الحكم حجة والغلاف عسى
 ان يكون له حجة فتميز قول الشيخ في محرمين رواية عن الفلاس وبما انفضاه
 وعليهما العمل والفتوى وبالنسبة اليهم ضروري في ذلك وانما فان في الغنينة المعنى
 واوله اذا ارضيتا بالثما هي بغراين جلا في ابري لهما ابري كلفا عن ابري جل الطاعة
 ولا يشترط لهما ضرب ابري في ابري في الزوج ليكلو عليهما بعوم النعته بقالت افرانه لا
 تكلفه عسى الله ان يبرز في ذلك اياها ثم كلفت كلفا ليس لهما ذلك ويتلوع له
 ثمانية لاجل المعترف واوله حصة متبعة لا مزخل للاجتهاد فيه فاذ احكم الحكم
 مما بهما لم يشغض حكمه الا في بقاءه مما قا وجب لهما والتلوع للعاجز بالنعته
 انما يتوكل به اجتهاد فاذ ارضيت بالرفع معه بغير تلوع له بكل ذلك التلوع ووجب
 ان لا تكلف عليهما ابري يتلوع واخر فلهذا ابري وانما فان في الكتاب تصرف الزوجية
 بما انعت على نفسها في العرفاء ولا تصرف بها انعت على ولهما بل في انعت
 على نفسها واجب على زوجها سواء فتنه فلا فوا فيلوا نعتها على ولهما بانها
 من باب التواصل لا لتزويج ابري في يسه وفيها الغلاف بها فتميز فان ابري نفس
 وحمد الله وعلى هذا قول اشدب الزم جعل نعمة الزم كنعمة الزوجية سواء تصرف
 الزوجية بما انعت على نفسها وعلى ولهما وانما فان فالك ليس على الذب ان
 ينعت على زوجية ولكي وعلى الزم ان ينعت على زوجية ابيه في نعمة ابري في تنسك
 ويتلوعه واربري كونه بلغ زمنا بالزمانة مكنة عن اهلها لزوجته فانه ابري

عربية وانما قالوا اذ الكفار ارجل زوجة بما لا يثبت من علمها بانكلام
لا تتبع بما انبغت ولوا انبغت بعرفته ولم تعلم بانها تتبع في كلا الموضوعين انبغت
بعرفته وان العتمة لا في الكلام والتعريف فثبت ان الزوج فلذلك لم تتبع بما انبغت
به بانها اختلفت على ما في زوجها بشبهة الاذوق لئلا يترك ذلك في الموت لانه غير مقرب
وايضاً ان النبغة بقول الموتى من قال التوارث والزوجة لا تستغفر نبغة على النورثة ولم
يتفرغ منهم اذ وقع كائن فتعريف بما انبغت به من التوارث والحمل لا ينفك عن ذلك
عنما به في المتعدي على ما في الغني يستوجب فيه الجمل والغرو وانما كان ابن القاسم
اذ انبغ الوصي انما لم يزد غير علم الميت ولم يعلم به الوصي انه يثبت على الوصي
على الصبر انما يثبت بما وفاقه ولا يرا المعقود ينص على ما في ابيه ثم يثبت في الوكيل فان
قبل ذلك ان لسائر الورثة الرجوع عليه لان النورثة تستغفرون لغني المال المعزوف
برلالة الوكيل لكما في نه منهم جميعاً وان الغرواء لو تلت ذلك المال لم يفتنوا
وكان منهم بائناً في ذمة الميت حتى لو تلت له على ذلك اخذوا في ديونهم فانه غير
المعروف ان يحرز قسماً في كل قول والامام ابو عبد الله في معرفة رجمة الله من الوكيل
باجل الغرواء افروفاً من دفعه مع الادب وله لزوميته الشافعيان كان
على المعقود في الزمان في كل سجنور معنى مسألة المعقود ان لا يولد الا والا يمتو
تنا ففرقت والغام في فادله لانه اذ اوجب للمشكوك وهو الوارث اتيه دمه
مساوية في مسألة المعقود في كل قول في آخره فيجب للمنفرد وهو الضريح اتيه
وموت في تالعه وهو الوارث فمادله وتغيب بفعل من سجنون لانه لو كانت لهم اموال
ينص عليه من ابيه ان يثابره بما دلتهم به فيوتنه لهم وانما قالوا في غير انبغت
على صبي صغي لم قال علم به المنع انه يرجع عليه ايه في ذلك المال خلافة
بارد في ذلك المال واشتبهه فيهم لم يترك فيه شيء واختلفوا في امر اخر متلباً
على ما في له برفع كذا في ذلك المال بفعل ان غير الروي وانما هو واثب
الشغل في اخر مرفقة وذلك الغلاف في الوارث غير الرجوع من امر في شيء لا يتبع به
ذمة لان الصبي لا تعرفه في التوريع وهو المرفقة له بذلك التباغ الرصيد

بنتا قلته وانما قلوا القول قول الزوج في دفع نفقة الزوجة ولم يجعل القول
 قوله في دفع دينها اليها بل في العادة الغالبة مؤثر في الحكم بصرف الزوج بخلاف
 ما يستعمل في البرون بل انه لا يعارض وانما لا يفي على الغالب يبيع اهوله
 لنفقة ابويه وبغض يبيعها لنفقة زوجته بل في نفقة الابوين فكذا ما فكتة
 عنه فلا يجب عليه مما احتج به لانه ما جازا الغالب ثمنها لم يبيع او يحكم لهما
 عليه في عيشته ولا تباع عليه يهما اهوله بل حتم ان يكون في ذلك الوقت
 فروقات او فراقا شتارا بل يفتي فيهما ويكون احدهما من نفقة ثمنها فلا يبر في نفقة من
 يكون حياته وعمره ويرغب في ماله بخلاف الزوجة فانها واجبة حتى يعلم
 سقوط كبتها بغيره موته او امتناعه او فتنه بالبرور وهو مردب المستعمل في الحال
 ومما اهل من القول في نفقة كثير من الحكماء من ذلك ما اكل شاك في البهي او
 شاك في الغروب والبرور يفتي في نفقة الوفاة وشك في الحور ويمنع في يفتي
 بالحرر وشك في الوفاة يجره فله في كل ثمنه ما وقع في مستور
 المرونة وسواء ابيع من الغنينة مبيع قال الغالب في نفقة ابويه بمول على ما
 جرى الا قول استمسكنا على غنمي فبما لاني الغيا من على فاذكر وان ينعى
 عليه في عيشته يفتي من ماله اذ لا يورث من امر يكون فروقات او اشتراك البرون
 ما يوافق له من نفقة ابويه والحكم العلة قالوا ان نوع الزكاة يوافق الغالب
 وانما قال سمعوني اذ كان للزوج الغالب ودفع لا يفرط فيها النفقة للزوجة
 ولا يفتي فيها دينه بخلاف البقاة انما تكون للتنمية بكذا اذ دليل على
 ملكه ولما كانت النود بعة فبها لا يملك ثمنها قال ابو
 عمر في قول سمعوني في الزوج بعة فيفسر من قول المرونة لانه لو عصى وانكر ما لم
 يكن لغرضه اليها مسيل اذ لا يبيع على قبول العينة لفقد دينه وانما وجب
 على الام الرقعة اذا كانت في العمة ولا يجب عليها النفقة بالقبول لانه ليس
 يستحق الام منه لانه كما للشرقة ذلك بحكم العادة وليس عليها في ارفع ابنتها
 كهي كلبنة والنفقة اخراج ماله من يد من ثمنها ثمنها قال ابن عمر السلام رايها في بعض

نفقة

لأنها

كلام ابن العربي مما قيل له ان يقول نفعته الولد على ابيه بغير على قدر
 الميراث قال ابن العربي لعلمه اراد انما على اللام عند عزم اللاب فلت
 ارجع فنبته من القول ان ابن العربي فلتا وبل ابن العربي بغير منه كما انه اذا
 كان اللاب عديا او مغروفا بكيف يمكن ان يكون من النفعه شيئا فضلا عن
 الثلثين النذر مما نفعه من الميراث هـ ابن عربي المعروف كان نفعته على اللاب - ج
 لولومه التخمير البتيم البعير ولابن العربي في اخر سورة الكلا نفعته الولد على
 الوالد وز اللام خلا لابل الميراث انما على الاب بغير على قدر الميراث ولعلمه انه
 اراد انما على اللام عند عزم اللاب فلت كما علم من قوله عز وجل على قدر الميراث
 وتاويله مما علم اللاب فتوفوا التوس في كتاب الصيام وقع في التاويل ان
 ابن بركان بغير اكل لبن اللام ان علمته ان تستاجر له وليس بغير نفعه على ان
 نفعته لا تخرجه في عشر اللاب فاذا لم يكن له الميراث يتعلو عليه بزمنا لما لم
 نلزمه نفعته وانما فالوا من افعر على ليعلم ثم كراهه اب انه يرجع على
 ابه اذا تعمر كرحه واذا كراهه قال به يرجع بما افعر في كلامه
 اللاب الموصو بالمال مشغف النفعه على الملتف بما قال ان يعمل عن السعور
 بكل واحد منها مشغفك للرجوع اولا وتوهم يقولون في كراهه ابه مرجحة المنع
 ان يقول انما وبيت ما كتبت انه يجب علي فلا اعود واجب علي غيري لا يعمل
 اذ مرجحة ابن عربي يقول انما انعت واديت ما كتبت انه يجب علي اقل اذا
 ثبت له قال فلا بد من اللاب لما تعمر كرح ولك برار امر نفعته وجب ارجع
 بغير قصره القادر يرجع المنع عليه بالنفعه وفيه نظي لان المنع سب
 لعقوبته ان يرجع ذلك منه فيستدريه اذ لا له ولا يرجع الى المنع لرجوعه على
 ابن حنبل ولا الى القبي لانه يشغف به نفعته عنه فيستدريه البس له بقره
 المنع ارجع غير بالغ واحتمال الموت وقع اللاب ويعود النفع اليه به ارجع
 بالعلم والاعلم وانما يغفر للغير على سببه ارجع عما يجب له عليه
 بالاعزوى في ملكه وليس له محلا في ما يلد من الميراث به ان يوم يتغوى الله

في ترك اجابته وما يغض عليه فيعلمنا ان لا يعبر فكله فحب عليه المحض
 من اجابته ومنه ما فكله يغض عليه يغض له والرابية كما لا يغض لها فله ابا
 رشح قنينة فلان امر عرفة رمة الله تعذر شكوا الزانية بوجوب احروية الفضل
 لها وانما لا يعرف من اللام وولري السبع وار رصيت بزالك واصلمته وما يجوز
 حتى يتغير وهو للمكلفه ار تسلم ولرما مع ان الحرج المخذلة للكل واحد منها
 في زايح الحرة المكلفه تسلمه مرخذلة في حقا في الحرج او خاله او غيرهما
 وفي الالة المملوكة تسلمه في غير احروية في الفرض قنينة ابكل الشيخ ابو حنيفة
 به في زايح رمة الله من العزوبة في كتاب محو اذا كان للهي حرة حرة
 لايه والقبض حرة ملك بطلت حرة اخذك فليش لها ذالك ولا لاه اي
 رصيت بزالك اذا كانت مملوكة فان كانكرا لما جعل العلة ملك اليم وان
 كان الولد يبيع المخذلة وانما يعرف من الالة وولرما في البيع بذك شغل
 ولا يعرف من المراه المكلفه وولرما في باع المذلة الزكرو نكاح ان فني في
 السير في البيع له حرج خرفة الولد له فيها غرض اذا اومل الى امر الى امر به
 للمذلة مري بينهما في جمل ضرورته وانما في بيع به في الحرة افله مبيع يمين
 ومنها يكون الاثغار ولا كذا في الولد فانه في بيع به ابوك غالب ولا ضرر على
 اي لا يشتتر به لبيس اب ان اذا رحت له عليه خرفة وليس يترك العزوبة في النقية
 وانما تشفع حقة في امره بالزواج ولا تشفع حقة في ابنة القمار في
 فع انما لاي في انما مضمونك باعمال مبرمات في اهل المذمة راوا تكون
 امره اذا تزوجت عمل يشر ووجهنا التام في فكلهنا بغض العزوبة والستان
 له وتولرك فشمعوا الولد اذا تزوجت لهذا المعنى ولغيره والالة ان كانت مضمونة
 بمضمون ماله انما الما انهم في مضمون ولرما كما يدغض الزوج لا سيما ان كراهم
 انما لك في فبالك ومع الزير اعتقوك فله ان يغير السلاع قنينة فلان
 امر عرفة رمة الله تعالى فغير من غير السلاع بل حال الزوج فكسبة لبغض
 ربه المحضون في غير السلاع في غير مبرمات وانما تشفع حقة في الزكرو في ففته

الزوجة اذا قالت اخترت نفسي يكون ذلك كله فاما وان لم تكن لها بنية كما ان زوجة
 انما ملكها في ان تغيب او تغدروا لغيره ولا يكون ابدا بالكل ولا فاما ان اخترت
 بنفسها علمنا انها ارادت الكل ولا فاما العبد ومكره يكون اختار نفسه للبيع كما اذا
 وجرناه بقاوي ميرك ويخرج من يده بل انواع مستوحاة للبيع والبيعة والصرفه ولا يكون
 فوله اخترت نفسي معتقدا حتى يردك واما الزوجة فلا تخرج من عصمتها ابدا بكلها
 ولا يرضا العبد انما قلته السير عنده مراحا ما اذا اجاب نعيم هرج العتق فلا يكون معتقدا
 حتى يردك ولو اجاب بصريح العتق فلا يكون يقول فقلت معتق او معتقت نفسي او اخترت نفسي
 كما قد افهم لها انه قبل ما جعل له ويكون ج معتقدا كما للميم في الله اجابن بما جعل لها
 فلما عدل العبد ان يجيب بصريح العتق واتق بل يخطئ لكان كما للميم تقول فقلت امره
 انما تسلط على ارادتي فميمه فلا الميم يفسد ومزا كذا انما تقياسا من ان ترى الميم اذا
 قال فقلت نفسي انما تكلم في اجابتي بغيري فاجعل لنا وانما هو بينهما في منكر
 ان لهما انما روي في قيم النساء بغير العتق علمينا فكلنا انما روي في كذا روي فيه
 انما روي في الله اعلم ومع ذلك فنقول انما شغبنا واحكمه للعتق وبه اتفق وانما له
 يتشبه اذا قال كذا او سمعك عتق انما لا يعتق واختلاف اذا قلنا للزوجة سلب لزوجته
 الكل ولا يملك لان العتق انما يتعلم بالجماع وبما ان تصح مقارنته والتعريم يفعل بغيره فلا
 يتلذذ به منها جملة من غير تعميل فانه لا يمتنع فميمه لما يقولون ان العبد من العتق
 اية الولي من رضى الله عنه قال في الميراث ان قال كذا من امره علم حر ولا شبه
 ذلك ما يبرهنه ويفعل عنه جرد ذلك على ان خيلا في الكل ولا يملك العتق على
 فزسب امين ولا يلزمه على من يرب من مكره وانما قال ابن القاسم من اعتق عبدا وعليه
 خير بغيره ولم يعلم الغرق وللعبد ورتة احرار بلان بعضهم يعتقده انه لا يبرأ منهم
 به الله غير حتى يعلم الغرق بل اعتق بيمينه ويبرأ السير فالله وقال في امره اشترى عبدا
 فاعتقه ثم استغنى وجعل ما جازا للشيخ اراعتن بغيره ويتم كل ما كان كذا كان العبد
 من شهادته تغرت وسأبره ان شبه به ابن حرار في عتق الحر من عتق من يبرأ بعلمه به كذا
 بعلمه المستثنى بعلمه بغيره عتق به الله اذا اعتق ملكه في كذا امره لا يبرأ اذا جازا المستثنى

لأن الاعتراض برباب الغرض التبعي تعرض له بيننا والشبهة برباب الاستعداد ووجوه
 كقلب المال بحكمه منها بحكم ان سلب نكاح المخرج ميراثك الشفعة وايضا الغرض
 توجه في الشبهة على التبايع فنل ان يبيع فلهذا حكم للزمن في الشبهة على الزم
 فتميم اذا علم في الشبهة توجه الغرض قبل البيع وقلنا في الاعتراض بالتمسك
 بترك التفرغ على الكا براتعت المعروضه جنبها بحمله وانما فان في المرونة
 غير ان القاسم اذا اراد الشريك بالتفرغ على شريكه واتباع ذفته اذا اعتزم وهو مفسد
 في يكره ذلك وقال في الشريك يكمل اذ فستشركه جنبه وميراثك انه يدفع حصته
 عليه اذا كان مفسدا ومثبه بغيره ان شاء كان الشريك الراي وكما حصته
 وحصته شريكه وفي العتوانا اعتزم حصته فقط وانما فان في المرونة اذا اعتزم
 اخرا الشريك حصته من غير وهو مفسد باع ان غرضه ان يبيع فيشغروا اذا كان
 اجتمع انت واجنبوا ياك في مرفقة جاز البيع وعتو عليك وعتو لك لاجنبين في نفسه
 مع ان المشتري قد دخل في المسئلة على ان يبيع منها ويأخذ قيمته بمقولة وذلك غرضه ذلك
 اوان ولم يزوجا بالتفرغ في العبر منها قبل بيع الشريك بدخل المشتري فيها على قبضه
 في يورق منها على ان يأخذ قيمته بمقولة ومثله المشتري وهو واجنبوا ياك لم يجب التفرغ
 قبل الشراء ولا يثبت في ذلك عتوا لا يجوز الشراء فانه غير المخرج غير الشراء وايضا
 يتمل ان يكون معنى المسئلة الثابتة ان المشتري مع الولد يعلم انه ابوك وانما
 انكس له ذلك بعد عتو البيع فلم يدخل على قبضه فانه غير المخرج من الزم
 غير العتوانا ينفذ على القول بل علم احرا متبايعا لا يوجب قبضه فتميم
 لما لم يفرق من مترك العتوانا في نكح صحنون عن مسئلة اذا اشترى وهو واجنبوا ياك
 فقال كيف يجوز مترك الشراء وان اجنبوا ياك فاشترى انهم الاب او نفع في نفسه
 التبع يرجع منها على ان يزوج وانما فان في المرونة في العتو نفسه ميراثك
 شراء فامير ان عتفه فلا فرق ولا يتبعه السبيل بغيره ولا يغير من اختلاف شراء غيره
 له ان العتو اذا اشترى نفسه شراء فامير بعد اشرافا وليس ذلك في غير وانما
 فان في المرونة فاعتو عتوك وللعتو على السبيل بل ان يرجع به على ميراثك ان

يُسْتَنْبِهُ السَّيْبُ أَوْ يَسْتَنْتِ فَلَا يَدُ بِجَمَلِهِ وَقَدْ عَزَّزَ مِنْ عَيْنِهِ رَسْمُهُ لِيَرْمَنَهُ
 ٢٠ دِيرَ بِلَعْنَةٍ مِنْ تَطْلُفِ الْعَيْنِ لِيَرْجِعَ الْعَيْنُ عَلَى السَّيْرِ بِمَا اخْرَجَ مِنْهُ وَبَعْدَ اثْرَانِ
 وَالْجَمِيعُ دِيرَ فَيْتِلَ الْعَيْنِ كَلَامُ الْمَلْخُوفِ لِلرَّحْمَنِ كَمَا فِي مَوْعِدِ أَرْضِ الرِّمْلِ بِمَعْنَى
 بِهِ مَلْخُوفٌ كَمَا لَتَصْرِحَ بِأَنَّ تَضَاعُفَ مُسَلَّةِ الدَّرَجَةِ فَلَا يَنْزِعُ عَيْنَهُ

فِي كِتَابِ الْمَدِيرِ

وَالْمَا فَلَا مَا لَتَقْبُورُ اجَارَ الْمَدِيرِ وَمَا قَبُورُ اجَارَ الْمَدِيرِ وَمَا قَبُورُ اجَارَ الْمَدِيرِ
 مَنُوعٌ مِنْ بَعْضِهِ قَوْفُوفٌ نَبُوءَةٌ مَعْنَاهُ عَلَى الْمَوْتِ كَمَا عَتَوَى الدَّرَجَةُ وَالْمَدِيرُ اجْعَلْ
 رَتْبَهُ مِنْهُ ابْنُ تَرْوِيلَ الْكَلَامِ وَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ دَوْنُ الدَّرَجَةِ وَاجْعَلْ عَتَوَى الدَّرَجَةِ
 يَنْجِي فِي الْحَيَاةِ وَالْمَا بِمَعْنَى الْمَعْنَى فَتَعْلَمُ أَنَّهَا مَعْنَى الْمَوْتِ وَالْمَا فَالْمَدِيرُ
 بَاعَ الْمَدِيرُ بِمَا عَتَوَى الْمَدِيرُ أَوْ الِجْعَ يَنْعَدُ وَادَّاءُ الدَّرَجَةِ وَلَدَوْ كَلَامُ الْمَدِيرِ قَبُورُ
 قَبْضَ السَّيْرِ وَرَدَّ الْوَلَاءُ وَكَلَامُهُمَا مَنُوعٌ مِنْ بَعْضِهِ لَلْمَدِيرِ الْوَلَاءُ كَيْدُ حُرِّيَّةٍ وَفَرَصَةُ
 وَلَا كَرَامَتِ الْمَدِيرِ بِبَعْضِ حُرِّيَّةٍ تَغْيِيرُهُمَا أَنْفَرُ لَوْ كَمَا تَقَرَّبُ بِجَمَلَتِ مِنَ الْمَدِيرِ
 مَلِكُ بِنِجَالِ الْبَلَاءِ بِبَعْضِ السَّيْرِ مِمَّا كَلَامُهُ أَوْ اسْمُهُ مِنَ الْعَيْنِ وَالْمَدِيرُ وَبِكُلِّ الْجَمَلِ
 كَوْنُهُمَا وَالْمَا فَالْمَدِيرُ قَبُورُ اجَارَ الْمَدِيرِ وَالْمَدِيرُ كَالسَّيْرِ وَفَقُولُهُمَا وَلَا قَبُورُ
 وَجَعَزَ وَمِنْ الْعَيْنِ الْفَرْجُ فِي عَيْنِ الْمَدِيرِ يَنْعَدُ بِمَوْتِ صَبْرٍ وَلَا كَرَامَتِ
 الْعَيْنِ بِأَنَّهُ وَارِدٌ سِيرَ تَقْبُورِ الْفَرْجِ وَالْمَا كَلَامُهُ مِنَ الْجَمْعِ فِي الْمَدِيرِ بِبَعْضِهِ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَدِيرِ أَنَّهُمَا فَرَجَعَهُمَا فِي أَرْكَلِهِمَا فَتَوَفَّى عَلَى الْمَوْتِ لَا الْمَدِيرِ بِبَعْضِهِ
 صَبْرَ الْجَمَلِ السَّيْرِ وَالْمَدِيرُ اسْمُ الْغَيْبِ الْعَيْنِ كَرَامَتُهُ وَلَا رَأْيُهُمَا كَمَا يَكُونُ اسْمُهُمَا لِهَبَّةٍ
 بِغَلِّ السَّيْرِ الْمَدِيرِ بِبَعْضِهِ فَكَلَامُهُ فِي الْمَدِيرِ يَكُونُ يُقَالُ صَبْرَ الْجَمَلِ السَّيْرِ وَالْمَدِيرِ
 اسْمُهُ بِمَعْنَى كَلَامِهِ وَأَيْضًا ابْنُ تَرْوِيلَ الْمَدِيرِ شَيْئًا أَنَّهُ يُجْعَلُ الْوَلَاءُ بِهِ جَمَلًا وَرَدَّ
 السَّيْرِ جَوَازَ الرُّجُوعِ فِي الْوَلَاءِ بِبَعْضِهِ مَا عَدَلَ عَلَى أَمَلِهِ وَالْمَا فَالْمَدِيرُ قَبُورُ
 السَّيْرِ الْمَدِيرُ بِبَعْضِهِ نَبُوءَةٌ وَمَعْنَاهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا عَلَى الْمَدِيرِ بِبَعْضِهِ وَالْمَدِيرُ
 فِي الْمَدِيرِ بِبَعْضِهِ مَوْجُودٌ مِنَ الْعَيْنِ لَلْمَدِيرِ فِي الْمَدِيرِ بِبَعْضِهِ فَتَرْتِيبُ السَّيْرِ عَلَيْهِ
 الْوَلَاءُ وَقَبُورُ الْوَلَاءِ غَيْرُهُمَا فَرَادَا الْخَرْقَ لَا يَخْرُجُ عَيْنُهُ بِمَعْنَى يَنْعَدُ الْوَلَاءُ

وَالْمَدِيرُ

يقول به فليشرف به من السواب والافالوا اذا كانا غير انهم دبر
ثم كاي جعل في تلك الاب وال مرفعة الرتبة او قيمة الكتابة واذا دبر
كما تبه جعل في تلك قيمة الرتبة في التبرير اذا اصبغ فذكر كما تبه وشرفا
للمرتبة خفيفة فوجب ان جعل في ثلثه فاما كما تبه فممنوع كما تبه واذا كانا تبه
ثم دبر له من غير غير الكتابة او كما لم يملك منه شيئا فغيروا به فاما لانهم ايجز
بملك رتبته او يودى الكتابة فيكون انما ملك منه ما لا يلزمه يتقوله امر
معلوم جعل به فل فنيه فلان غير انما يبعث من اذا كانا تبه ثم دبر
او دبر ثم كما تبه وهو صحيح او تغزفت الكتابة في القيمة والتبرير في المرفوع اما
او كان تدرج اياه وكتابتها جميعا بعلمها ومن غير من هنا انما جعل في قيمة
للمرتبة به فل فترج عن الكتابة او للتبرير

في كتاب المكاتيب

واما اجازوا في المرونة الكتابة على اختيارهم او لم يعمروا البيع على اختيار
منهم ان يعلنه في البيع فكتابة الزيادة في النسخ فاما في كتاب اختيار وفزير
البيع في ثمنها لتكوي في ثمنه ان يغير ان يعلو كذا في الكتابة كما في العبر من
في ثمنها فلك على كل حال فانه عينا في انما فان ابن الفاسم فامع للامانة ايجاع
الختيار او تغزف به عليهما يكون للبايع واذا اولو يكون القول للبياع كما قال العبر
في البيع للبايع جعل فلكم له في ايجاع الاختيار من انما انما انما انما انما انما
فلا يكون للبايع فانه ان يغير فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع
وذلك للبايع ومن لم يعلنه فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع
الغير كتاب اختيار وسماء ذكر في ثمنه فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع
المرونة اذا دبر المكاتيب في غير الكتابة وسماء لتبرير فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
مع انه كان انما انما فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع فامع
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

اقتزاع بلسرا ولم يخلص لا كنه قوله مؤثر كل نه وعمر اربعه ايام اليه. تغر وعلاء
 الكتابه. فصار كما سميت منه. ويقوم عليه بما قاله بلسر قاله القاطب نصيب
 يتعقب من الزاوية بل انه لو كان كما سميت ثم يلزمه هو البيراع انهم في دعوى
 الصبي والعرف انه منه اذا لا غير فبينا معه ولم تقم اليه انه هاهنا للمفيدة
 اربع بلسر وكذا انما على قول السبب ولو كان كما سميت فمري كل وجه وحال ان
 حلف وانما قال في المرونة اذا اومى لك فمري احبك المكاتب او تفرد به
 عليك او اومى لك بفعلته ثم يحسن يقوم عليك بما فيه ويعتبر ان كل ذلك قد
 واذا اعتبرت حكمة من كتابه بينه وبين من حلف يحسن لا تعتق عليه حكمة منه ولا
 تعتق عليه حكمة فلا حجة لا من يعتق عليه لما كان من كل يستغنى ملكه عليه وارغب
 ولا يبر من عتقه جعلنا بقوله فلا اومى له منه فمري اعتقك العتقة من الرقبة
 والى من هو من اذ يحسن يجوز له ملكه وهو الا لا يملك منه ابه والابا فلا اعتقه
 اياه ووقع قال ولو فمري اعتق الرقبة وانه اذ يحسن كل ذلك الشكر من الاستور
 المشتات قاله ابن بوشروا فما قالوا اذا كانت في قرينه وحلاب وقبول الكتابه
 الله يجعل في تلك قيمة الرقبة كلها كما لو يملأ واذا احاب المير في بيعه انما
 يحل في تلك الحلاب خاصة كان الكتابه في المرفق عتقه بخلل البيع فلا له
 بعض فينوع ابن بوشروا نصيبه اذا احاب بكل تلك بغير رقبته جاز ذلك ولو
 يفرع في الشجر والمقبولة منه وما يقا في ذلك ان قال السير قال ان تلك ما
 بجملة روى النجوم والمقبولة ان يبر العتق ثم يعتق عمل تلك من رقبته بما له اذ يحسن
 الورثة وانما تسعى ام ولد لا كتاب مع ولد وتعتق بلاء الكتابه ومراشع
 من يعتق على امر بملك بغير اذ السير بعتق بلاء الكتابه ومم لا يسعون معه كمال
 ام الولد كسبت الحرة بوجع من السير والولد بخلل مراشع ام الكتاب
 من يعتق على امرى فانه انما اكتسبوا امرية موجه واحز ومو صيرم الزاوية
 وجهه نكح وانما يرى المكاتب الامركا معه في كتابه مراشع بلاء وانما
 والاخوة ولا يبره ولك الامر لان المكاتب فان قبل ان تتم بينه فلا يبر الامر

العبروا أيضا لا يسعروا اذ افان ابوهم ولم يترك وجاء بكما لا يكون عليهما
 الشغبي فكذا لا يكون لهم الفصل كذا ففقر عمر من الحجاب وهو البنت بمئة ولم يبرئ
 الشير كانه لم يبع بما هي اولم يملك العفران في عقوله اذ انك مبيع باده الكتابية
 واذا فاقى المكاتب فمكاتبه في الكنتابة مولا او والد لا ترضه الزوجة واذا كانت
 معه لا يبرئ الزوجة بالنيكاح لا بالهرم كذا في ذلك خارجا عن القياس على قولها اذا
 ابرئت الزوجة فترتفع بالكلية وفيه فذ قد تعتوا المكاتبه بوجه فبقتا بنفسك
 والهرم كما بنى كذا حاله في تلحق الزوجة بزواجها وحلها بعدا فبقتا لهن في بعض النسخ
 فانه عندنا نحو وانما فاذ في المرونة في المرونة واعتوا في اجلا فاشترى ما اول
 لهما قبل التبرير او الاعتوا يكون بمنزلةتهما والمكاتب اذا اشترى ما اوله قبل الكنتابة
 بمئة بنته لا راها كذا تب اخر بنفسه وقاله بخلاف المرونة واعتوا في اجلا في انما
 قد لوانا المكاتب بملك ويترك ولوا وام ولوا وام الولد شغبي معهم وتعتوا بل لا ذاء
 واذا تركت ما وقع اخيه او ابيه فاما تكثر فيعنا في ان يولد اقرن مائة يولد
 المكاتب اذا اقلد وترك ما لا يبيع بالمكنتابة وترك ولوا انه يبيع ذلك الما
 الما فلو لم يبيع الما يبيع فانه الشيخ ابو الحسن البغهي وايضا فان لم يبيع
 يقول كما يبرئ ابه الوالد او كل واحد حكم الكنتابة فاهم في المرونة يبيع الما و
 الوالد فانكم وتديرك وانما فاذ في المرونة اذا اومى ان يكاتب عنك والتك يمل
 رقبته جاز وكوبت كنتابة مثله على قدر ضرورة واذا به واذا اومى يبيع عنك من
 جلا فانه ينفصل تلك بكل ما ينفذ على من اراد يفيال في المكاتب ينفذ من كنتا بنته
 مثله فلهما في الما يبيع ومثله في الوفا باليسر للرمي على الشراء والسيد من
 الكنتابة له الما يبيع في بنته العبد الما على يد الما يبيع فابترقا وانما منعوا
 كنتابة ام الولد وجوزوا كنتابة المرونة في اقرام الولد في وامر المرونة فنعين
 واحكاما يوجب ذلك وانما لا يخل على انة المكاتب منه الما يبرئ ويدخل
 للمكاتب في الكنتابة اشتركت اولم تستم كما ولوا العنبر فبقتا عنده فلم يبرئ
 في الكنتابة ان بل شتره وليس كذا في الما فاهم مع حملتها اذ هو كغيرها

وإنما هو على ما هو عليه
فإنه يرد على ما هو عليه

لا تستغني قلنا لا بكلمة في هذا آخر ما بوجهه جازوا ويقع بينهما ليفروهما فلم
يفرو قلنا يرد ما وعلى من لا عرفه كان ليفروا عليه فلم يفرو الله يرد له
وكان ذلك لو لم يكن من ذلك ليرجع ليتزوج به فلم يتزوج الله يرجع ميراثا ليرجع
وعنده الله ينظر في ما بهم بالفرار من حال الموضع ان كان ارادة ان يوافق
والنفسعة عليه فيكون له ولولم يتزوج واراد ان يخطوبه في النكاح ورجع
ميراثا وان جعل ان مر به ان لم يزوج فلهما ورا النكاح باران عدم رجوع ميراثا وكذلك
مردوع له فقال ليفروا عليه فلم يفعلوا قلنا يرد له وعلى الشيخ ابو محمد صالح ان
البعينه التاه 2 وفعت له من الممسلة ورجع له ابو كان ليفروا عليه فمردوع
ان عرفه لم يرد من الممسلة لانه لم يبلغ من الفراء له عزه
فما في ابو الى بعض النكاح فمردوع له امره فمردوع له وقال اللهم اجبه له
المردوع كما فمردوع السمنور وكذا من التاه 2 ما كان في ميراثا الممضى فمردوع
عنهما بفروا شيوع ومن الممسلة افتكت مردوا عرب فمردوع له ما بعثوا هود بن
فمردوع عليه ورجعت الممسلة من امير حتى تيسر لها الباء ثم حلت الى موانع
كثيرا على ان علم من جميع مدينتها وكلت الممسلة المرفوعة ميراثا ميراثا
لم يكتب لها في مفرقها جعلت رجوع لها مع كونها فمردوع دونها ام لا فمردوع
الحكم في المسئلة على مقتضى السؤال ان يرجع ذلك الفروا المرفوعة برسم تلك المرأة
اليها ان شغفها فمردوع اليها قبل خلاصتها فمردوع له ملكة هير تصدق به عليها
لنوجه المذكور وانما بقول النكاح ما اخذت بعزها ان يرد ميراثا من رجوعه اليها
والنكاح في ذلك انما هو مردوع وعنه ليس في ذلك اليكم ميراثا برسمه او بعد بقاها
لها او يستمر ما كان في رجوعه برسم العزاء ليعده في براء غني ما وانما قال ان
انما سمع ان قال في مرقه لا تعتقت عبيد في مدينته لا يعتق في تلك ورا ورا قال وان
كانت عتق في الجمعة وافر بغيرها وافر بغيرها في المرقه ورا كلاله وحله انك
جاز بفرار الفروا بغير الكسالة في المرقه كونه مرفوعة الكسالة بغيره في مرقه
وذلك يرجع الى انك ببلاد الفراء كسالة عتقت عبيد في مدينته ولم يعلم

جزء من ذلك وذلك الجزء حول المسألة كبر فإذا اشتد به عتبرا فلا عتقه لهم يكن
 الأولاء له ذلك والوكلاء لغيرهم معترفون لك عليهم واعتبروا بغيره بغيره بغيره
 عزاء واشتد كبر احرا به فزاع النماينة وإنما يجمع من الزكاة العتق لهم بالهالة
 ثم يقيم فيما عتقهم بغير العتق عنهم والنيابة وليس كذلك ولا كنه لو اقتصم
 في التعليل على ان يقال بالتعبير في الكفاية وعنه التعبير في الزكاة للعبارة والله اعلم
 فتصريح ومزاد اشترى الرقبة بعينها من كانه واقلا اخرجهما عرف كانه
 من غلته من الغلات ما يخل من اخرج من كانه عتقا وقيل ان اشترى اخف كان
 الرقبة ما يقيم بعينه الزكاة فلا امر بين شيكته العتق اذا عتق من الزكاة او كانه
 في شئ دته بل من مخرج التفسير وإنما قالوا اجر الأولاء يكون بل مجرد دون اللام وظاهر
 اذا اجتمع جردوا في كل واحد في احب الأولاء في كبر من جر الأولاء إنما يكون بالنسب
 والنسب بل مجرد دون اللام واشتدوا الأولاء كمن يفتقر في التعصب والافتقار
 لقوى تعصبا من اجل ان تعصب الابن يشتد به من جهة البنوة وتعصب الابن
 اقوى من تعصب الابن وانما قالوا اذا اجتمع جردوا في كل واحد في شئ
 واللام اولى من اجل جرد الأولاء في كل واحد في شئ تعصبا وتعصب وزعم الجرد
 اجتمع فيه اللام من جهة واللام في الميراث والوكلاء إنما يشتد تعصب بغيره
 في فزغل للرحم فيه وإنما كل من تعصب اللام اقوى من اجل جرد اوله بالبنوة كان اقوى
 من اجل جرد الوكلاء وإنما قالوا اذا اعتل العتق عبر له فلا جاز السير في ذلك
 ثم عتق جرد ذلك فلا يعود وللا عتقك انما عتقه واجاز السير اليه وانما
 اعتل ذلك بعتبرا فلا جاز سيرك العتق عتقك كما تب بار اوله انما عتقه
 يعود اليه والكل عتق من جرد وولاه عليه انما العتق انما عتق عتقك
 بعتقه عتق فابز لما اجاز ذلك السير فكانه مؤثرا عتق العتق لانه لو ازيد
 اشترى قاله كانه قدما وانما ذلك اشترى انما لا عتقه وعتقهم من جهة
 وكان الوكلاء له ولم يجر العتق لانه لم يجر العتق لانه عتقه له عتق
 فابزوا ذلك بعتبرا فلا جاز سيرك العتق فابزوا العتق من جهة السير لانه

بكنهنا فلا كسيت بذاك الحربة بمنازل كما لو وضع الذكبة خلة فنبهنا ومننا
 كله اذا اشترا منا بر غير ابيه واقبلوا شرا منا من ابيه فانهما لا تكون بذاك الحمل
 ام ولولا ان قال بكنهنا فزعمت على ذلك قال ابن الموارزكا تكون ولولا ان لم ملك
 زفيمنا بما بكنهنا حتى يعترا جنير عليه لا نعيم ابن ربيع نشر ولوا شتر زوجته بعد
 ان اعترا الشير قال بكنهنا فشر او كما جزو تكون بما تدفع ام ولولا انه عليه عتو ليس
 فيه عتو الشير اذ لا يتم عتفه الا بالوضع ولا نكاحا عليه في قلبه ويديعهما
 وزكته قبل الرفع ارشده وارحم بكر عليه دبر وانكاحه لجملة وانما هذا في المرونة
 لاذ الاشترا زوجته الحامل ومراعاة لايه انما تكون بذاك الحمل ولولا اذا اشتري
 زوجته ابيه حاملة البسر الكلا ولا تكون ولولا ان وبقي زفيقا للذبح والجماع
 ان كل واحد منكما اشتريت ومي حاملة قال بكنهنا عتو بهما ان البكر في افة الاب
 خلوع من ابيهم روفهم وفي زوجته الاب فزسه ابرو بكنهنا وانما يعتق بالشترا
 البكر كما بهما شبه العتوبان فتران وانما قالوا اعتوا ولولا على ان يكون البكر
 عندك يلزعه العتو ولا ينعى منه البكر ولو خلع العتو زوجته على ان يكون البكر عندك
 جاز لان ام البكر التي فت ذلك في حال يملك عليها سيرة ما اجم ولا كذا في الحرة
 وقيل يلزم من كل حرة والغلام كتاب محروقا فان كان في المرونة اذ انباع ام ولولا
 فلا يعتقها البشاع فان اعتق نصف ولا يرد لارائه في المرونة لا ترفع في الروا حلا
 والمرونة بلغة النكاح وفيه عتو وانما فان في المرونة اذا اشترا ما دورا فوكنهنا
 ثم اعتق ومي حاملة منه انما به تكون ليداع ولولا كانت حاملة به ولو اعتقها بعد ان
 اعتق انما عمل بها في ذلك وكانت حرة منها حرة اذ حتى ترفع مير البكر للشير لا على
 وتعتق ميرها لعتو ابي ولها بهما بغير اخوان عتو اذ اعتوا في رويك جنينها لرجل
 جاز وعمل عتقها لان الشير ما دور ملك الجنير ملكا اعلمها علمه بكل ملكه يعترا ما دور
 للامنة الزومب له الجنير ليس ملك اصل فانه غير احر فلش حاملة العتو في
 الملك ما لسنة واما ملك ما دور فتران كما لعتو بهما فتران والعتوب لسنة وانما
 قالوا ان يجوز للمادور بيع ام ولولا الدابة ربه لا نكاحا فيكون حاملة قال بكنهنا

على

نشير

بعينها دبعه للزينة واذ اكا تهنها على حال جات قبل ان تودع الكتابية منقطع ذلك
 ولو عتقت من زامر الحاد وفي كذا الموضع من ام ولز تقترن فيه كازاع النول اذا اجل
 عتقها بعرف في ذمتها وبذ جعل العتق قبل مرنه وحصلت كماله العترة ولم تستعبر
 ذالك الم بزال العتق ولم من دبعه الى الزينة كانه كرم الميت على غيره
 وليس كذلك اذا اكا تهنها في نكاحه فتعبر في حباله السير وانما تعتق بالاداء فاذا عاتق
 السير قبل الاداء فان ربح على ملكه بعثت بعترة وانما اقله ان الغلام يبي
 الخرونة اذا باع افته ومعهما ولز رفع استلموا النول عن الزينة بغرضين ان يلقى
 به ارفع يتم ما تفكك من النول اليه وهو لا ولز له فان اشتلما من احكام النول
 بماله وكذا افته ولز له ان يلقى به وتكون من ام ولز ولا يلحقها النول ان التهمة
 منها عا حلة كالمريض او لراثة في ملكه والمريض اذا استلم ولز افته فسر
 باعها وزالت عن ملكه واذا ايضا المريض لغيره فله ذمة يقتل الزوجه منها والمريض
 لم يضر للزينة عتقها به تفكك ذمتها بلز ذلك ابى فان له بعض اهلها ابى
 يؤخر ختمه فلان ابى يؤخر من ايشمار ضعيف واحتجاجه في ذلك ان
 ابى الغلام اذا جعل العترة في ذالك التهمة كاشفان املك الذي هو من زاده وروى
 عن ابى الغلام ان يستلم ولز افته في ملكه او بعرا نكاحه له وكذا لو استلم
 ولز افته في ملكه بمنزلة بغيره كثير لا يروى كذا وانتم ارميتم ان ابى لا تفكك
 القبيح وزنته كماله فانه لا يلحقه عن ابى الغلام فاذ اجماع ان العترة منكم اذا
 من التهمة نكحها في قوتها بوجعنا المريض افرق قوتها كانه على برك لغيره فله في يستكبح
 فيه صنع شيء من العترة وارفع ابى باذرعها به والمريض مؤخر وعروبه في ثلثه وان
 كرك او نوع من املك ما يترك من المريض وكذا افرق قوتها وانما احتجابه بالافق
 ابى لغيره فله ذمة فيقال له ومريض فذلك الزينة ولو كانت عنده حجة للزينة ذالك
 في عتقه ولا كرا انما العترة اتهم راوى استلموا النسب بالاداء لا يتم لئلا يروى
 عنها اطلاق فله في الالة والالة في الشرع بعثتها ونفقة النول وشرقة والالة
 نكح ميزان وجه واعكاه به فان اوجبت القتل للملا جنبين وقدرها المدا انحر لها كل

منّا مشتهراً بالتعويض بينهم الناموس والند اعلم وانما فلان ابن الفلاس اذا ادعى
 اللطيف ملتفتاً لوزنهم اسما فيه لم يلزم به ابن بئينة واذا استلموا لولا انهم لم يزلوا عندك
 وكما عرفت ملك امه بشراء ولا فلاح ولا تغيير كثر به فانه يلزم به كان اللطيف صلباً
 وكان للمسلمين فلانك نسب حيازك فلا يشغل عنه ابنه باقر بئينة او جابر ابنه ابنه
 والمستلمون يميزون نسب فوجب ان يلزم به وانما يستلمون انهم ولا يستلمون انهم
 في انهم لا تلمع بغيرهم والرجل يلزمه بنفسه فانه ابنه يميز وانما يستلمون
 الاب ولا يستلمون احد الا انهم ليس عندهم من العلم ما انهم لولا ابنه ما عندهم ان يزلوا
 ذلك عنه وانما فلان المدروسة اذا اوكلها اخوانهم يميزون فانه يقات بوليد
 ارضه لشريكه اكل فليما نصف فيه الدقة ففهم انهم ارضه او يزوج الحمل في كل
 عرقاً اتبع بنصف فيه الام ونصف فيه الولد كان الشريك الزاوي اذا كان فليما
 تميزون انهم لولا انهم يكون على ملكه جميع الغنية وفي الغريم كانه لم يضر شيئاً فكان
 انهم لولا انهم على ملكها ومنزلكه استمسك على من حكمه لا يوسع كما تلمع عنه
 فيه انهم لولا انهم يجعله كما يدرى بعترهم غرماء عنقه لا تهم ان يلاء افسوس
 فالزفة فيه انهم لولا استمسكنا على غير فينا سوانا حمت الغلبة بل ان فناء دون
 الزوجات لان الغلبة انما يحكم بها مع تساوي العرائس ومنزلا انما يزوجهم ان فناء وفيه
 كذلك الزوجية فانه به تكثر كما تميز في حازوا احدوكا بهجتها فاشار مستويها ولا يضا
 ولولا انهم لولا انهم بلعار وولدا انهم يثني بغير لغار ولم تنبع بالغلبة انما غرضه
 من انهم ختمه فلا تشغل ولولا انهم غير البغير بل انهم ختمه فلما جاز نعيم ولولا انهم تميز
 جاز بقيه بالغلبة فلان جميعه ابرعوان وانما يستلموا ملتفتاً المسلم او غيرهم ملتفتاً
 اللطيف ويطعمه باقر البئينة او دليل على غيرهم والزعم لا يلزمه ابنه بئينة واجمع استمسك
 انهم المسلم انما يستلمه بالزوجية الثالثة في فلية ابنه شلاع لم يفهم منها كرم الاولاد
 انهم بوجه شارحاً فلان منّا بغيره في النعم انهم لم يبيع استمسك اليه فانه ابنه عمره
 وانما جعل المدروسة انهم لا حرا الشريك في ابنه فانه او كتمها الا غرو لم يفسد
 ولم يجعل ذلك في المدروسة من الشريك بها احدهما لم يفسد في انهم لولا انهم بؤد

الذي نقل الولاء ومثلهما في سبيل الله جلال الامانة
في كتاب المصنف

وانما اجاز الزه في الرزيم ولم يجر في الدينار لان السمع في الزرام الصالح
والصغار سواء ولا كذا في الدينار وما سمع الصبي منه جملته اذا كان فكلمته
وايضا الفروزة قد عوا في استنفاذ بعض الرزيم جلال اليعنار قنيس
فلا ان عينة نقل بعضهم جواز الزه في الدينار كما عرفت وذكروا بعض عروا بل ردا
المدرسين مثوله به يفتي آية الفلاح في غير السلط واثله بساله عما نقل عنه
ليوثه على ذلك فانه نقله بذاك فلف ووقعنا فريما جملتنا فلم يفتي شيئا
وشيخه شيخنا الشيخ ابو القفل فاهم العقبان في جواز اغتم اربابها من السماع
في العتمة وابتنى شيخه شيخنا الشيخ الصفي ابو عبد الله بن مزور بالفتح ونقل
فاه السماع في غير بكون السماع المردود في زام فلا شرج العقبان في قوله واستمر
على نفسه بالرجوع عنها الى جهة فلا اجاب به ابو قزوين وموا الصواب وانما
جوزوا بيع شريك في حلي حقه لشريكه يجوز دفعه وكذا نفق عينتها ومنعوا
في الدينار كما جعلوا لعيته وهيئة عته وكذا النفق لا غرض في عينتها لانها لو
استنفذت ما منع البيع جلال اليعنار واذا افان في اجازته في اعلى انه لم يرفع احتسب
قنيس فان ابو عرفة رحمه الله ذكر النبي في الدينار والجواز كما في المزمع وقيل
كان كهيئة شيخه ابراهيم كالشيخ العقبان السهم في جواز الزوا والشيخ العقبان
ابو حنيفة في الفاسم من موقوف يعترف بالفتح وار ابراهيم كان يفتي بالجواز حتى
ذكر له بشيئ من قوله يرجع عنه ليمنع فان ابو عرفة وكذا ابي عبد الله يفتي
بالجواز ابراهيم بالفتح وقال ابراهيم فيما اخبرني عنه ثقة حجة ذكرى له فيقول
عبد الله حبيب الله مرقور اخذ ابراهيم السلط مرقور له في اعلى اخذ اخذ
فان كان في اعلى مرقور جلال اليعنار ومثله في جواز بيع جواز في الدينار واعلى
للمفروزة ولفا منع في المرونة بيع ذمب وجمعة بزمب وجمعة واجاز في الشركة
ان يخرج منزلة مبالا وجمعة ومثله في مرقور ذمب وجمعة مع ان الشركة بيع في جميع فاه

اخرج كل منها ولزاع ابن القاسم شركة احرمها بزنا يروا غير واهم ولو تشاؤى
 قيمتها ما يربح ابيع لداك وبعث كل منها بما ياخذ من صاحبه فربحت ثمة فصر كل
 واحد احرار احرز عرفه صاحبه عنه من ماله في عرق صاحبه المذونة التبا قبل
 الحوب للبع والسرقة لا حتمل من ماله بضعى اتها بما ولعزم انما يعة العريضة
 قلنا ابرغمة وانما منع في المذونة من ماله من ماله غير بانه لبا بعد واجاز
 زهر المشاع كان المكثري في الرض فكل واحد احرزوا العمل بمل تبا يعاد لقول عمر رضي الله
 عنه لا تباع ربه وشهدا وميند منه وانما منع في الكعاب مع حلويه ومب ومبنة
 بزعم ابوصة فقرار كل واحد احرز ما تبعا للآخر واجاز بيع السبي اذا كانت بصفته
 تبعا لعمله بالبيعة لان كل واحد احرز ما تبعا بصفته وعرف بصفته ولا بصفته وزعم
 بزعم بصفته السنة بيع السبي اذا كانت بصفته تبعا لعمله بالبيعة على ما
 رواه كمال وروى اليما في وبقوا عوله على اهل المبع وايضا الزعم والبيعة في مسئلة
 الخلق وان كل واحد احرز ما تبعا بكل واحد احرز ماله بعينه والبيعة التبع للعمل المفقود
 غير ماله بمس كمال العبر فبما لا يقبل يلزم على من اذا اكرى دارا او ارضة
 ومبها فمعه لم يبرح ماله وما لم يبيع الا لا يبرح ماله فبما لا يقبل نفسوا انفسوا
 السكنى في العار وحكمه وواع في الارض وليس سلمة الى لزاع بالبر والبيع الثمر
 قبل يبرح ماله انما يبرح العرو والعرو اذا انفصل الى اهل ماله يكون تبعا له بانه
 مغمته بما يبرح كذا في مسئلة اهل ماله بانه يبرح ماله الربح لا يجوز منه فليل ولا كبير
 وانما قلنا بعض العرو يبرح اذا استغنت حلية السبي يرجع المشتاع بصفته
 من المهر خلافا للسحرى واذا استغنى عن العبد المستتر بانه لا يرجع بصفته اذا حصة
 له من المهر كمال العبد مستتر لم للعبد مستتر له لم يبرح عليه فمعه حلية السبي
 ليست مستتر كمال للسبي كان السبي لا يملك شيئا بغيره فمعه حلية من المهر واجبت
 اذا لاغنى للسبي عنها ومبها ماله للمبها وقرا اجازوا الصلاة بالكيمنة
 في السبي بماله كونه في غيرهم قلنا ابرغمة من ماله اجازوا غيبة احرار التفرش
 في المهر ولم يبرحوا غيبة احرار الكعاب في المبالاة مع ان الجميع موه في المغة

هذا القول من قبلي ما من البقية فلم ينفذ وانما اجازوا في الغلاء الرجاء التيسير
 ولم يميزوا الزيادة في العدة لان زيادة الرجاء متصلة فكانت كالزيادة في
 الصيغة ولا كذلك زيادة العدة وانما منع ابن الغضائري من اصرافه لانه اقتضاء
 خمسين محمولة غير مائة سماء واجاز اخذ قبر ادني واقل فذرا من تبرك واجود لان التبر
 عند الناس نوع واحترق اسم السماء والحمولة متباعدة عن بعضها وانما اشترط
 ابن الغضائري حضور الغلظة ليراعى اجازة المشتري العرف وذلك مما اشتدع فيها بقاءه
 المردع من غير كماله فمما كان في الكمال ان لا اجازة البيع واخر العرف
 ولم يشترط حضور الكمال لان المردع من الغلظة يتعدي به البيع بفقر تغلظ يذمت
 مثله وكما معنى لاشترائه حضوره في الزنة والنزولهم المردع في مسئلة الغلظة ليس
 غير متعدي فلا غلظة عليه فاشبهه هو بما هو في الزنة فذلك اشترط حضور
 وانما اجازوا البناء في الزنة غير الزمان اذا كان التعامل بناء عودا ولم
 يميزوه اذا كان التعامل من الزنة والاصل كل منعهما الا انهم راوا انه لما كان
 التعامل بالعدو انما يفرح بجزء الرداءة والكمال غير مجزئ لانه لما كان
 النفع لا يتبع به هذا ابراهمة مغرور بها والمردع يوسع في غيره وانما اتفق
 المزمع على اعتبار السكة والهيئة في الغلاء واختلف فيهما في المراكمة لان
 المراكمة لم يجب لاحدهما قبل الاخرى فثبت في ترك البعض جلا في اخره ههنا
 فروجها فمبشكوك او مضوع فاذا اخر عنه تبرأ جود يستعمل ان يكون ترك فصل
 السكة والهيئة لفضل الجود وانما منعوا اقتضاء المجموعة من الغلظة
 واجازوا اقتضاء الغلظة منها مع المجموعة فضل العدة وللغاية التوزن
 والجودة لا يدوروا الفضل بمشع اقتضاء الغلظة منها كما اشع اقتضاء المجموعة
 منها في المجموعة اذا تفرغ ثقتها في الزنة فلما دخل جسا على التوزن ففهم
 انه لم يترتب له عدة فغلوهم ولو اعلموا ان لا يترتب له عدة فاما انما يدور على
 فكل اذا تفرقت الغلظة في الزنة بل انه قد تترتب له عدة فاذا اقتضاء المجموعة بطل
 النقص او اذا اشتمل الزنة على العدة فلا بد له ابراهمة في غير وانما لم يعتبر

الربا من العبد وسيره على القول الشاذ واعتبر المنع من بيع التبرقة فيما بلا خلاص
مع ان قيل من عوز الربا بينهما جواز التبرقة وبيانه ان لا يجعله قلة في باب الربا بلزومه
به فلهذا المالك وموافك لوب في باب التبرقة كما ان العبد لورومنه دير لبيع عليه ولو كان
فلهذا قال السير فيما تعترفه المداون وموفاطه لوب في باب المداون انما يتعلموا له
او كما تم بزقته ثانيا بان يمان سيرة اتقانا ولا يرفيته على المشهور خلافا لسمعون

وكتاب السلم

وانما جازوا في بيعته الكعك بغير ولح بغير واه بيعته الثياب بغير وكاه بيعته
الحيوان بغير لان الكعك يتغارب بغير منه ولا يتشلى اختلافا متباينا ويكون له
للسم من غير وبيع من الحيوان البعده يتشلى اختلافا متباينا في تغارب
وانما قال ابن القاسم اذا اصاب المسلم اليه راس فلان السلم رطله او فحاشا
بعرضه او شمره بربله التبرك ولا يشغفر واذا انا اخر الى اجل وموفاطه لوب في باب
تأخير راس المذل لم يشغفر منه شيئا ولا كذا لك متزايانه فترفعه ولا يجزى عنه انه تعمر
نظر الزبوي فاجبه له البذل لذلك وانما قال ابن القاسم بربله دير على وجل وقال
له السلم له في كعك انه في جوز حتى يبعثه ويؤثر امر التبرك ولو كان له السلم الى
غيره في قبضه منه الغريم ثم اعاده اليه في الوقت جاز لان الزبوي من دينه ثم
اعاده اليه سمته ايتهما ان يكونا اضررا على ذلك بغيره معه المذل او فدرج
سلما بزيادة او فلما تاجع على ان على والاد في والله اعلم وانما على اجل السلم
بجوز المسلم اليه ولم يجز في السلم من الدين انما كان بغيره في وقته وفرد طلت الزقنة
بالحوى فوجب تقيله فتركته بخلاف قوت السلم وانما جعل في المرونة البعده
والجميع جنسا واحدا في السلم منع سلم احدهما في ان خرج حتى وجعلهما في النفس
جنس بتمنع جميعا في القسم بالفرقة ولو كانا جنسا جنس غيرك فامنع مراجع اذا جنس
الواحد جمع في قسم الفرقة كان الغرض في القسم مع الجناس فلهذا كانت النجى على خاتما
تقسمه كان قسم ذلك على حرك او في وجعلها كما لهن في احتيا كما ليللا يوزل في التناكسر
وغني سلم في السلم كمنه واحده خبيثة سلم الشاة في مثله حتى يتباير امرهما بغير على

الاختيار في ذلك كله فانه بمنزلة الحر فتميز ما من الاحرار فغير جواز له فراجع في
 النفس من الشباب التي لا يشك في ارجائها سنة متبعة وارجائها بعينه سنة يجمع فيها ب
 الحرير والكنار والفكر والنفوس في النفس في الاختيار منافع انه يجوز تسليم الحرير
 في النفوس وكل واحد منهن ابنة جنان في حاضره فلا ابرار عرفة والحرمان من في مشكلة
 والنفوس عزم الاجم وانما يجمع بين ثوب يعلمه التبايع المنتشر من غير بعينه ويجوز
 بيع ثوب من غير يعلمه التبايع المنتشر لا التور في ذكر ابنة عداة وامكانها في هذا الفرع عين
 البيع خلاص الثوب فلا ابرار ابنة عداة فيه غير حائل وانما لم يشتر كقول الاجل في
 السلم ان هذا التبايع عداة بما يمتنعونه بل يمتنعون ان يكون مؤخلا كغيره ويجوز ان يكون عداة
 واشتر كقولهم هذه السلم التي غير من ابنة جلال الغلاب مراعاة التبايع المنتشر فلا يصنعون
 منه وتقبله عليهم ايسر من قبضه على غيرهم فلا يجوز من وعده كما يجوز غير من قلا
 عزم في السلم انما لا يتم بما يمتنعونه لان نسيته اليهم كنسبة العبراني جميع التباين
 يجوز العمل فيه كما يجوز البيع بالعبراني العمل في عداة غير من تميم ما لم يكن يمتنع
 للشيء ابنة احسن النعم رحمه الله من الاحرار مستغرا من المسئلة فولا يجوز السلم انما
 قال الشيخ ابو الكلام ابن قتيبة وقتش في الروايات خلاصا قال انما مبيع نفرو ولا يقضي
 في اجل وانما لا يجوز ان يكون السلم على غير السلم زوجة انما عليه السلم
 ويبيعه بقبضه ويجوز ان يسلم المور في زوجته فله ان يسلم لان الزوجة انما لم تكن
 فلا بقاء على زوجته لانها مع زوجها فكل السلم لم ينزل على الزوج عليه السلم فله ان يبيعه
 بالنفس والمور بالسلم انما سلم شيئا في ذمة زوجته وذمة ما حلت بها وتعلم بما لم يعلم
 مروجينها من ابنة جنس في ذلك فانه عتق الحر عن بعض شيوخه ولا يضايع المسلم
 بغير زوجة المسلم اليه تعلم به حر اليه ومو الكرمي ابنة في قوله ابنة عرفة رحمه
 الله وانما لا يجوز السلم في مثل جيران بعينه وبيع التبايع قبل الزم على التبعية
 وان لم ينقل المور على المهور خلافا للشيخ ويجوز العقد على الارض العرفية في الدار
 على ان لا يركبها ابنة اجل بعير بشرط وفاء الشريك اختيارا فكسوا المور وحصول الدار
 سائمة كان البيع يقتضي لزامه تعلمه بوضويف الاستيعاب فقرر ما بالحرمان والعوضان

الربما من العبد وسيره على القول السادة واعتبر المنع من بيع النفر فنهى بها بل خلا
مع انفسه من جزا الربا فمنها جواز النقيفة وثبتا ان لا يباع قبله في بقاء الربا ولو فوته
به فلهذا المالك وموا المكلوب في بقاء النقيفة كما ان العبد لو ومنه ديسع عليه ولو كره
فلهذا قال السير فيما تعتبره القادون وموونا طلاق في المادون انما يفعلون له
او كما في نرفته ثانيا بن جمال سيرة اتفان ولا يرفقته على المشعر خلافا لسنن
و

كتاب المسلم

وانما اجازوا في بيعه الكفيل بغيره ونهى في بيعه النياب بغيره كما في بيعه
الخبير بغيره لان الكفيل يتفادى بغيره ولا يملك اختلافا فتهذا ويكون له
للموسم من غير او بغيره من الخبير ان الباع له يملك اختلافا فتهذا ويكون له
وانما قال ابن القاسم اذا اهدى المسلم اليه راسه قال السلم ردا له او فها ست
بعرضه او شتره بغيره البذل ولا ينفذ واذا اخراجه من اجله وموغير به انه يفسخه بان
تأخير راسه من ان لم ينفذ منه شيئا ولا كذا لك منزله به انه قد نفذ ولا يملك عليه انما تعبر
نقد الزبوي يا جيم له البذل لزاله وانما قال ابن القاسم بغيره ديسر على رجل فقال
له السلم له في كفله انه يجوز حتى يفيضه ويترامر التهمة ولو كان له سلمه الى
غيره في قبضه منه الغريم ثم اعاد اليه في الوقت جاز لان الزبوي بغيره ديسر ثم
اعاد له اليه سمه بقبضه ان يكرهنا انما على ذلك فيعده معه المالك او فدرج
سلما بزيادة او فها نا بغيره ابه على والد في والله اعلم وانما على اجل السلم
بجوى المسلم اليه ولم يملك بغيره المسلم من البذل انما كان بغيره ديسر وفرد طلت الزينة
بالموت فوجب تعجيله فتركته بخلاف موت المسلم وانما جعل في المرونة البذل
والجيم جنسا واحدا في السلم منع سلم احدهما في البذل فتركتي وجعلهما في النفس
جنسيتين فمعه جمعا في القسم به الفرعة ولو كان انما جنسيتين عندك فانه منع من الجمع اذا الجنس
الواحد جمع في قسم الفرعة كان الغرض في القسم رفع التهمة فانه اذا كانت الجيم على حاشا
تفهم كما في قسم ذلك على حركه او في جعلها كما نعتبها اختيارا كما لبلا يذلل والتما كسر
وغيره في السلم كمنه واحر خبيثة سلم النشء في ملكه حتى يتبين امرهما بغيره على

من غلله أو زخه و يوفى ما صار له في الجملة حتى ياتي ابن جابر فيسئله ما اسلم
 فيه فاجاب بثلث ما ورف له في زخه و الوفى كما في المسلم اليه ولا يجزئوا بهما لما قال
 ابن القمامه يما ورف للفرقاء من ان الميسر كان فمسئله المسلم لم يجز ابن جابر بهما يكون
 ابن جابر ان لم ياتي فلم يمتكر الميسر من حقه بوجه ولو حل ابن جابر غير منما حكم ما ورف للفرقاء
 من ان الميسر والله اعلم فانه ابن جابر استلزم وانما اجازوا الكيل في قول يشرأ
 اكثر من راي قاله ما لا يكون عنه كما في جنبي و قد لو ابراهيم لم يجز يفتننا جميل غير يفتن
 به يجوز ان يفتل اعزهما فجعلوا اقله اخرهما سلبا في ان اجزاء الجملة بين التزوير و جميل
 المفضل بل فيه بطلان يشرأ الكيل في نه فتبعية لما حكم للكيل يكونه كما لغريم الاجموع
 المركب من الجملة و ينفاء حكم كليتها و متو في النسخ مشى و ايضا الرابع انما اخذ من
 بيع مرغيم مبيع اليه او لا و ان قال في الكتاب اذا قالته باحالك بالشر فيبقيته
 قبل ان تقبل و ان اقلته جاز ولو كل البناج مبيع مع زاسر المال و ذهب او وكلت انت
 مبيع يفتن و مبيت جاز فيصرف و كيك منه او فبقت انت موكيله ملكا فيما قبل التبرع و جاز
 و ان تاخر لم يجز و كما يرفع على مزا في الجملة و الجملة اذا اقبضت من ان اخالك عليه
 قبل مرافه و انما رقت ان اخالك لا تفتن الجميل برة بالجملة قبل التبرع ببيت البقرة
 و في النوكلة لا تفرقة الموكلا ابن جابر فيصرف و كيكه يفتن مفعوله بلام فتنة فانه ابن
 عمر و غيره فتنبه ما قال ابن عمر زابن و قد تكون فيه التنازع في الصرف ثم ابن جابر في
 الكيل و التولية فيه ثم الالفالة من المعروف و في التبرع في البيع الذي لم يبيع الذي لم يبيع
 و انما منع في المرونة اخذ محموله عرسه بعد الا جازي الكيل و اجاز من الغريم يفتن
 اخذ من الغريم يفتن الكيل يبيع اذا لم يبيع بما ادنى و انما اجاز مالك لبنا فجلا
 بسلا ليجوز ان اجاز و منع جواز هو و عجلة بسلا عليه من كفوى ان اجاز و النوى
 سلعة فيكون كفوى بصوى ان اجاز و زيادة فانه يعتبر انص

في روي كتاب الكيل في بيع

و انما صح في المرونة بيع المسلم من الكافر بعد الوقوع و امير على بيعه و لم يصح بيع
 الدين من عدو المير يار بل يسنه بغير الوقوع و لم يفل يباع على مسئله و انما مع اشغال

القتل في عروءة التحليل لا زال لهم يتعزرون به غالباً بخلاف المسلم والمسلمة وإن
 يلزم السكران كالملافة وقتله ولا يلزم بغيره لا زال البيع لولونه أو في البيع جفوله
 من المال لشدة حرمة الناس على اغترافهم وكثرة وفوهم بفسادهم الباطل وحسناً
 لا يترتب عنه ولا كذلك كالملافة وقتله وبغيره الك ما يتعلوهم احوال غيره كما قالوا
 فعينهم لتسائر الناس ليتبعوا اقوال الناس وادعاهم وإن قال في المرونة إذا
 ورث الغائب ما غاب عنه بغيره كما عد له نفس البيع ولو اشتراه لم يكر له نفسه كما
 ابي ربي جبر على البيع على موثقه بصلاته ما كان له لقوله عليه الصلاة والسلام
 من قال عروءة بلورثته واشترى فتسبب في اصفاء جعله فليقر له ان ينفقه وإن
 قال احمد في حاله ارفع مع المصنوع كما أنه يفسد ليدرك لوطان بخلاف بيع الابن
 كما أنه يفسد ما لم يمت في بيع الابن ورفع باختياره بتمسك حقيقته البيع بتمسك
 اركانها والبيع في الغصب غير محقق اختياره لأنه وكراهة كما عثر في البيع بصلاته في بيع
 كسبه في ثمنه فما كان ابر وشهر حمة الله في توافره نصاب حبيب في واظفته على ان
 من البيع بيعته ما اتيهت البيع الغالب من مذهب ذلك وكل ما عساه وفوقه احمد
 على خارج عنه والى قول على قزيب قال حكاه كراهوا فما منع ابن القاسم بيع
 شاة واشتتاء فز ثلثها وزنا واجاز بيع المبيع والثروة واشتتاء فز ثلثها كلاً
 في البيع في مريية فيع ان ضرر ولا كذلك الشاة وإنما منع شراءها بيع كبدل على
 تركه ليمن ثرا وجوز شراءه جزاء على ذلك لا فيهما المكيل مع بل بعد بما فلو اكثر وانما
 كما علم على البيع فيه ايه فمما في ثمنه فكلما في الغرض الجزاء يسيراً فليمن ببيع حمة البيع
 وكثرة المكيل ببيع وعينهم هذا المعنى فيملاز النذر في مذهب السنة لفظة الضرر في حمة
 في مذهب الثلاث لكثرة ثمنه فما كان ابر عرفة وحمة الله في هذا التعريف فكلما
 القمار فسمى في حو البيع كثر في حو المشتري وكذا العكس بل اوجب لكثرة الضرر في
 مكيله لزم فكلما ولا جل مزاوم ابن بشير في مذهب السنة بما اعتقد المذهب على عكس
 ما نقله ابن عمر فقال ما فعله ومثل عوز ان يشتري بعد الزموم ويشترى ثم اخذ ثم اعد
 ان يشتري مكيله فيعوز ذلك وراشترى حلة الما يمل فله عوز والعوز كراهة في الضرر

مع شراء الجملة لأن البائع المشتري الأحكام التجارية وفلن الغرر إذا اشترى وكبيلة
لأن البائع من البائع وأراد أن يبيع المساواة بينهما وليس كما قال وإنما اعتبر أمانة
المزبذبة منعة التورود والعلوم لأن منعة البلوس يسير في فلم تتر غلا منعة التور
وإنما أجاز ذلك للبائع أن يبيع في ذلك أو حشا من عايل بعد أن يبيع فيها
أو يبيع ليلته ومنع ذلك المشتري لأن البائع يعلم قبل بيعه حيث عايل بكمه مرد يد فكلان
مستقله وغلو فاما فلا يشغل خصمه فاما في تمزيق الكلاب واختلاف فلو فاما في غير وأجر
من أمثل النكرو وكبر بعض الغرر فيما جرفنا به فانه لو كان البائع يعلم ذلك فصل
بمنه ليعبر عما اشتد له ولم يستره اختياره ولم يذكر غير الحق والماز جوا باما عنده
وأجاب أن يعرفه بأن علم البائع المزعوم تعرفه من الكفران من مكنة لا اختياره فاما بمشاوره
يكون فيه من وجب اختياره لتدفع عليه المذكور فلا يشغل عنه لغيره إلا للمعتلاد الجماع
الموجب لتعير المشتري من ذلك الكنته مشيئة عن المشتري وإنما قال إن وجب البائع
المشتري البائع في بيع المساواة دورا لجلب لم يلزمه بغو ذلك بخلاف بيع المزايعة فانه
يلزمه ما عكس بعز لا يترأى لأن المشتري إنما يبارقه في المزايعة على أنه اشترى البائع
خصمه فاما الما زرع منه الله لا وجه لهذا التفرقة إلا الرجوع إلى العوايد ولو شرم
المشتري أنه يلزمه الشراء في المثال قبل المصارفة أو اشتراك البائع لزومه وأنه بما تحيل
في أن يعرفه على غيره أو فاعلو فاما في حكم معلوم للزوم الحكم بالسرم إلا ببيع المساواة
والمزايعة اتفاقا وإنما افترقا للعادة حسبما عايل به البائع البائع بينهما فاما في المثال
بينهم على أن يبيعوا الفعلة الزم أمثال من شوا في بيع المزايعة البائع بغز لا يترأى
وكانت غدا تنه البائع يترأى على غير احتياج أتمت بكمه من قول البائع وحقا بية غير
بينهم على مزا لأجل مقتضى عوايدهم البائع ووالعادة عنفنا للزوم كما لم يجر
زمن أينا يبعه حسبما تقر فردد ذلك عن غيرهم وإن فروا إلى أن يعلوا السلعة ليست
في يرا المشتري فاما كل نتا بكمه موقوفة بعيه نكرو والأقرب للزوم كقولنا أن يعرف
مضى اختياره والسلعة في يرا البائع واختياره للمشتري حتى فيها للمشتري أن يعرفه
بيع المزايعة أنه لا يترأى البائع ولو كمال مكنة بكمه المشتري أن يترأى فاما

اشترى

شرا

يجوز ان يشتري عليهما ارقان العول او يبيع غيرهما في مسئلة الله في الغرر فيها
 فلا بيع لانه انما اقلها من مبيع اللع والغرر في مسئلة الكثير ان يصر
 بغير ذلك لم يضر كقولنا في بيع لبر شاة جزءا فلما شتم الله يجوز وانما كثره
 فانه شتم ولا يستثنى حمله بملك بالغرر اذ ان يفرده بمخلوفا اذ ان يفرده الى امر يكثر شيئا
 له وانما يملك من ان يبيع على الله عليه وسلم فهو مبيع التملك قبل بدو ولا حمله
 به في غرر وفلان يبيع غلره في مبيعنا فمقدار مبيعنا للتابع ان لا يشتري كذا المبتدع
 بل اجاز ان يشتري كذا المبتدع انما يفرده مبيعنا اذ ان يفرده واجمعنا الله على بيع
 الجملة المبتدعة وانما يفرده فكنهنا ومن يجوز بيع فكنهنا مبيعنا او مبيعنا مبيعنا فكنهنا
 فلا انما يفرده في مبيعنا مبيعنا مسئلة الله في مبيعنا وقال لا يجوز مبيعنا المبيع الله
 على وجه الضرر مثل ان يبيعنا عليه الشك في دينه او كره ارباعا على عيني الضرر
 في ان المبتدع لانه لا يحتاج بغيره في مبيعنا للشك في المبيع وكما يفرده في مبيعنا بغيره
 وقال ابو اسحاق ووافقه الله انما يفرده في مبيعنا وانما يفرده في مبيعنا على المبتدع
 وليس في غير الله المبتدع كذا في مبيعنا في غير الله المبتدع يؤدى الى مسئلة
 المبيع كذا في مبيعنا مبيعنا فلا يفرده على المبيع مبيعنا وتقيم مبيعنا مبيعنا في مبيعنا
 ومثل ذلك يجوز وانما يفرده في الكتاب يفرده في الاكثية فحاجب الزكاة بالبيع بكذا
 ففي يوم اخر يفرده في المبتدع في المبيع لا يفرده في المبتدع لا يفرده في المبتدع
 لا يفرده في مبيعنا مبيعنا لانه لا يفرده في مبيعنا مبيعنا بكذا في المبتدع فانه
 المبيع فكنهنا تعقيب المبتدع في مبيعنا لانه لو كان مبيعنا المبتدع لكان المبتدع
 لو جمع على المبيع لانه انما يفرده في مبيعنا لانه لو كان مبيعنا المبتدع لكان المبتدع
 وانه اول المبتدع لا يفرده في مبيعنا مبيعنا لانه لو كان مبيعنا المبتدع لكان المبتدع
 تعبير كونه لا يفرده في مبيعنا مبيعنا كذا في مبيعنا مبيعنا مبيعنا مبيعنا
 لا يفرده في مبيعنا مبيعنا لانه لو كان مبيعنا مبيعنا مبيعنا مبيعنا مبيعنا
 لعله انما يفرده في مبيعنا مبيعنا لانه لو كان مبيعنا مبيعنا مبيعنا مبيعنا
 اذ ارجع المبيع مبيعنا مبيعنا مبيعنا مبيعنا مبيعنا مبيعنا مبيعنا مبيعنا

اورد بعين ارمية يرتفع البصوت واذا باع المؤمنون له مئة الثواب ثم اشترى منه
 لم يزل على لزمه من قيمته لا فرق المنة اختصار فيمنعنا دليل الشراء فيمنعنا وزد الباع
 جهنم فيقيم على بيعه انه ثقل على زرع البعنه فانه العروثون ثمنه فانه عياف
 في هذا العروثون فانه ابر عروثه النكر في الرجوع والحق وفي غيره نكر وانما فانه في
 الكتاب اذا تغير مشور السلعة ثم عادى لم تزد واذا عادى اليه بغر بيعه يبيع او
 غير ردة لا راي حال سوفيها ثم رجع انما رجعت صوابا ولا في البيع عادى
 لغير ذلك الاول فانه الفلاس وزد ابر عزرو فانه الثواب الجمع بينهما وايضا
 حواله ابر ول تغير في غير السلعة كان الفقد فانه السلعة واما خروج السلعة
 عن يد المشتري فليست بتغير في السلعة ولا تشبه به وانما موقوف من ربحه على ربحه
 التايح ابر ول فانه ابر ذلك المانع يعود من ان يفسد بينا وجب ان يفسد وجهه
 الحكم بل البعنه في عينها لقيح تشبهه وموقوفه البيع وزوال المانع فانه ابر عروثه
 واشترى به ابر غير السلعة وزد ابر بعض كبراشا في مثل الاول وايضا حواله
 ابر مشور وليست من غير المشتري والبيع من ربحه فيمنع ان يكون فصار في التقويت فانه
 غير المشور وليست بفوق فانه يفر من المسئلة بما اذا عادى اليه يبرأ ولا قيمة في الميزان
 وانما فانه في الكتاب اذا اشترى سلعة فاشترى بها مئة وظللا بنهجهما ثم ان التايح
 علم عن المشتري انه يبيع غير يلك ذهب فاحط عنه على ما احب او كره واذا في سلعة
 اشترى انما ثم علم عنه بانه يبيعها فانه يبيعها بغيره او يبيع عن الميزان وبيع لزم البيع
 للمورد والاي بصورده ما يبيع المراجعة كان الشريك لما هاز بشركته مما فله للمبتاع في
 اثباته وبيع ضروري مساوان له لما يعرض للبيع للمورد من تلف وفناء ووجبه
 ربح لزم مما فله في اشتغافه الوضعية الكا منه كاستصلاح البيع ولما لم يكن المولى
 للمورد كذا لم يلزم فيه ذلك وما كاستصلاح ذلك البيع مراعاة فوجب فله فانه
 ابر عروثه رحمه الله فانه ابر عروثه فانه ابر عروثه فانه ابر عروثه فانه ابر عروثه
 كما للبعنه في وجوب كره فاقوع عن المشتري عن الشفع وان لم يكن كذا فله اعلم
 من الشركة والتولية وانما او جهوا الخيال في المراجعة كالتولية او جهوا الوضعية

على ملك ربه لانه في حكم التلغ وقد منكر مسيله كما يصح بعد وليس كذلك بيع الغنم
 لأن منزلة الغنم غير موجود فيه وإنما قلنا فذلك إذا بيع ملك الغنم ووقف البيع
 على جازاة ربه فإن قلنا ربه بما شغل المبيع حتى يتباع كالأمر بالرد ولا قضاء فلا
 كان له لهما وإذا ابتاع العبد شيئاً مما يملكه وقف البيع على إجازة سيده فلا يعتد
 قبل علمه بذلك لزوم البيع ولم يكن خياراً في كلا الموضوعين المبيع موقوف على
 ابن جازاة لأن العبد لما منع من ماله البيع فهو المستير فإذا اعتوز أن حقه جزا المبيع
 يزواله وليس كذلك بيع ملك الغنم كانه موقوف على إذنه فإذا كان اشغله في ذن
 في مستحق المبيع فثبت له ماله في ذلك فلا كان له شيئاً مما يملكه وكان له أن يبيعه أو يملكه
 غنم ملك له أو لا يملكه العبد فثبت له وإنما قلنا فذلك في بيعه ذابته واستثنى
 ركوبه لا ركوبه في بيعه في البيع والبيع في كل ركوبه كثيراً لم يحن ولو شرب المستير
 ركوبه كما زليله كما ركوبه كثيراً في كلا الموضوعين موقوف في بيعه لا البيع لا البيع
 إلا في مستثنى الركوب الكثيره على البيع الغنم كالمستثنى كما تشمل البنية الرابطة إلا بعد
 أو تفتني بركة الركوب في حمله التبعية وفي بنية على ملكه وليس كذلك إذا شرب
 الركوب لا أن يمشي يسلم الرابطة إنما جعل ذلك إجازة وتبعها وابن جازاة والبيع
 يجوز اجتماعهما فيهما عفو تبرع منه فثبت وإنما قلنا فذلك يجوز بيع السكاة
 واستثناء الكمال في التسبيح ولا يجوز ذلك في العفو في كلا الموضوعين فغير واحد
 به فثبت استثناء الكمال في التسبيح كما في بنية الكمال في بيعه يعمل كل من لا حكم له في الحكم
 لهما في بنية وباري في ذلك المحاكم وإنما قلنا فذلك يجوز تركه البعد وما يجوز
 بيع تراب المملوغة في كلا الموضوعين الغنم المستثنى من بنية كالأمر في تراب المملوغة من
 الترتيب وغرو عن مثل النكح وتراب الصياغة لا يعلم فلا فيه وأيضاً تراب المغر
 في بنية غش في بنية منعته المملوغة مستثناة وتعلم وتراب الصياغة بنية بنية الغش
 في بنية منعته مملوغة وفيه نكح وإنما قلنا فذلك يجوز بيع تراب المغر وما يجوز بيع
 الغر بنية ومويع فلا يخرج من المغر في البيوع في كلا الموضوعين وهو تراب مغر في
 الغر بنية مملوغة غنم معروفة لانه لا يعلم فلا يخرج في ذلك البيوع وليس الأمر كذلك

ابن جلد في كلاً من الموضعين بالنزعة تبارك الله ما كانت مشغلة به **باب** الاجل في الفرض من المنفعة
 دور الفرض فإذ افرغ ذلك قبل جلد **باب** جلد ونزعه باسقاطه عنه فليزج **باب** المال اخذ
 لانه لا حرج في الاجل والجل في السلم عن الجميع المسلم والمسلم اليه فإذا اختار
 اخرهما اسقطاه عنه لم يلزم الاخر اسقاطه عنه تغييره بجله فيلزم ان يكون الاجل
 هو للمفروض دور المفروض في السلم عن الجميع فيلزم لان المنفعة للمفروض دور المفروض
 ابن تروان في مشي عهلت فيه المنفعة للمفروض ثم يحل فليزج ان كان عمل حلاله والمنفعة
 في السلم للجميع لانه اذا سلم اليه لم يخرج من نفعه وتلك السلعة بمنزلة نفعه
 ويشيع المسلم اليه فينفع المسلم النفع بكل واحد منهما له فبغيره وايضاً فلهذا دفع
 الفرض في حق تلك السلعة اذا اتمته عن جلد **باب** جلد واذا افرغت قبله بكل منزلة
 الفرض وانما فالتوا بهما فخرجت عما فله او عرضا او حيوانا ونحوه يستغنى به بغير
 الفرض يجوز ان يباع فيها على النقص ويخرج عنها الاجل التي هي واركان الفرض فهو اجاز قبل
 حلوله **باب** جلد ونزعه اذا كان قبل ما اعكاه من غير زيادة ولا نقصان بل يجمع **باب** المال
 على ذلك فلهذا يكره ذلك خوفاً من **باب** فليحجب عليه في الضرورة لان النفع
 والقتل البتلان من سعيه واخر على غالب اخواننا وان نفعه يسمي اقرار الشارح
 لم يكن له والعروض والحيوان والكراع يمتثل سفرهما باختلاف البتلان يمنع من
 اخذ قبل حلوله **باب** جلد في غير المال والنزعة فيه لما يتوقف من نفع وتقبل وحل
 عنه الضمان وان يترك ان كانت مبيعاً ومنهنا يستشيرك وعني قولهم كاهن في الغنم
 والله اعلم تغييره ذم ابواصحاب التوفيق ان له تغيير العروض ولو كانت
 مبيعاً اذا كانت على المنفعة عن قرب حلولها **باب** زجالة الاسواق تكون على اليد
 اذا ابقى للمحلل يتوقف واليقار والثلاثة يد على ذلك مع جواز السلم الى مثل ذلك
 الاجل في البتلان الواجب على المشهور وانما قلنا ذلك اذا فرض له شيئاً من اليد افضل
 منه جاز واراد اليه ان يوفيه لم يجر في كلاً من الموضعين فوجزا ليعقل كل ان ياداه
 في المثل فنخرج عن غيرهما ثلثة وليس كذلك تغيير المنفعة كالمثلثة حاملة معه والربيل
 لمزاد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استغنى بكذا بوجهل راعياً اوصلها اخذ

وَإِذَا كَانَ التَّمَنَّى تَقْوِيَةً فِي الزَّيَادَةِ فِي الْمَنَافِعِ وَالتَّقْوِيَةُ فِي الْمَنَافِعِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمَنَافِعِ
 فَلَا رَأْيَ إِذَا اشْتَرَى كَعَقْلًا ثُمَّ شَارَكَ بِهِ ثُمَّ تَلَفَ قَبْلَ الْبَيْعِ لِمِنْهُمَا إِذَا اشْتَرَى إِلَّا وَلَوْ
 جَزَاءً بِمَا اشْتَرَى كَعَقْلًا ثُمَّ وَلَا غَيْرَ يَمْلِكُ بَلَاغًا مِنْ الْحَوِجِّ خَرَجَ لَهُ عَرَا جَمِيعٍ وَاشْرَكَ
 بَيْنَهُمَا بِمَا بَقِيَ فَلَا رَأْيَ جُوزُوا إِلَّا فَالَةَ بِلَاغٍ التَّوَلِيَّةِ وَلَمْ يَجُوزُوا إِلَّا فَالَةَ وَالتَّوَلِيَّةِ
 بِلَاغٍ الْبَيْعِ لِأَنَّ التَّوَلِيَّةَ وَإِنْ فَالَةَ عَنِ الْبَلَاغِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَعْرُوفِ وَالْبَيْعِ لَيْسَ كَرَأْيٍ
 مِنْهُ إِلَّا لِلْبَيْعِ عَنِ الْبَلَاغِ الْبَلَاغِ وَالتَّوَلِيَّةِ وَلَا يَنْبَغُ لِبَلَاغٍ الْبَيْعِ عَنِ الْبَلَاغِ إِلَّا فَالَةَ
 بَلَاغٍ خِلَافَ أَحْكَامِهِمَا وَأَنَا بَلَاغٍ فَرَأَيْتُكَ مِنْ جَمْعِ اسْمَاءٍ وَيُفَضُّعُ مِنَ الْعَكْسِ
 الْقَبِيلِ وَالْكَثِيرِ كَمَا جَاءَ مِنْ جَمْعِ الْبَيْدِ وَاجْتِمَاعِهِمْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْمَشْتَرَاؤُ يُسْفَلُ
 مِنْهُ الْقَبِيلُ وَمَا كَرِهْتُمْ الْكَلَامَ إِذَا كَانُوا يَنْبَغُكَ عَمْدُكَ وَنَفْسُكَ الشَّرْبُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ
 وَأَنَا دَخَلَ عَلَى اسْتِيعَابِهِ بِالْأَسْعَى فَإِذَا انْقَضَى اسْفُطَ عَنْهُ إِذَا لِلْبَيْعِ فِي ذَلِكَ كَسْبُ خِلَافٍ
 وَأَيُّ السُّمَاءِ لِأَنَّهُ لَا كَسْبَ لَهُ فِي ذَلِكَ بَلْ رَأَيْتُكَ رَفَعَ التَّمَنَّى وَلَمْ يَوْضِعْ فَلَا دُونَ ذَلِكَ
 وَالنَّهْيُ عَنِ الْمَنَافِعِ وَأَنَا تَوْضِعُ جَمْعُ الْبَغْلِ وَارْفَلَتْ وَلَمْ يَوْضِعْ مِنْ جَمْعِ الْبَغْلِ وَارْفَلَتْ
 كَانَتْ فَرَأَيْتُكَ بِغَالِبِ جَمْعِ الْبَغْلِ إِنَّمَا بَلَاغٍ تَكُونُ ابْنُ مِنَ الْعَكْسِ وَاسْتِيعَابُكَ ابْنُ عَنِ
 التَّمَنَّى وَارْفَلَتْ الْبَغْلُ يَتَوَصَّلُ إِلَى وَفَرَأَيْتُكَ لَمْ يَجْزِ أَوْ كَمَا قُلُوا فَلَيْسَ بِكَ بِضَمٍّ
 فَرَأَيْتُكَ بِزَمٍّ مِنْهُ أَعْنَى التَّمَنَّى بَوَاجِبِ ارْتِجَاعٍ قَلِيلٌ ذَلِكَ وَكَثِيرٌ فَلَا ابْنَ بِضَمٍّ
 وَأَنَا فَالَةَ الْوَلَاةِ الْمَشْرُوعَةِ إِذَا اشْتَرَيْتَ مِنَ الْأَصْلِ كَانَتْ تَبَعًا لَهُ لَوْ غَنِمَ تَبَعُ لَمْ يَنْدَ
 بَلَاغٍ جَمْعُ بَيْنَهُمَا وَفِي كَثَرَةِ الدَّرَجَاتِ تَمَرُّهُ بَيْنَهُمَا أَرَكَا فَتَ غَيْرَ تَبَعٍ لِلْكَرَاءِ وَكَلَامَتِ
 حِينَ الْعَقْدِ لَمْ يَمْنَحْ جَمْعُ بَلَاغٍ ابْنُ هَوْلِ الْجَمْعَةِ فَتَكُونُ عَرَا لِهَوْلِ فَتَوَلَّى
 عَنْهُمَا بَلَاغَتُهُ حَكْمُ الْبَيْعِ لَمْ يَمْنَحْ وَالتَّمَرُّ الْمَضَى الْكَرَاءُ الدَّرَجَاتِ يَصِفُ إِلَى مَا مَعْنَى تَكُونُ
 مِنْهُ وَتَوَلَّى عَنْهُ بَلَاغٍ حِينَ التَّمَنَّى ابْنُ أَوْ يَكُونُ بَيْعًا وَلَا يَنْزِعُ الْمَشْتَرَى فَلَا يَقْبُ
 بَعْدَ الْجَمْعِ وَارْفَلَتْ وَلَا يَطْرُقُ الْبَلَاغُ أَقْلُ الْكَمَالِ لَمْ يَشْتَرِ دَخَلَ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ جَمْعُ
 فَتَكُونُ عَلَى الْبَيْعِ جَعِيفٌ تَبْعِيضُ الْمَنْفَعَةِ التَّمَنَّى عَنْ الْجَمْعَةِ فَتَوَلَّى عَلَيْهِ وَعَشَى
 التَّبْعِيضُ إِنَّمَا شَأْنُ عَرَا لَمْ يَتَمَنَّ وَأَقْرَبُ عَلَيْهِ بَلَاغٍ الدَّرَجَاتِ مِنْهَا دُونَ الثَّانِي
 وَأَنَا فَالَةَ الْوَلَاةِ لَوْ فَعَلَ الْبَيْعُ عَلَى الْمَنْفَعَةِ ثُمَّ تَنَازَعَ الْبَلَاغُ وَالْمَشْتَرَى عِنْدَ حَوَالِ

غير

الجزاء ولا كذاك الشياخ والسبيلا لا يجوز بيعهما جزاءا وهبها ولا يحرم
 تسمية ما نكحوا وأجر الجزاء إذا لم يعم غرضه وأما منع ابن المرازع الرقيق
 واليه كل زارم برزوم وكل ثوب برزوم وأجاز الرقيق في كل زراع برزوم كالألبان يجوز
 ارتباع جزاءا بغير شمس فلا شبهة العبيد واليه والرفيق لا يجوز بيعه جزاءا بغير
 غرض فلم يعم بيعه كذاك لأنه لا يخرج بتمينه من كل زارم فارتفع غرض الجزاء
 منه فلهذا لم يخرج وأما أجاز ابن القاسم أن يكره الرواية على أن لا تقبض إلى
 شيء ثم إذا لم ينفرد ومنع منع السلف على أن لا تقبض إلى أجل يعبر ورأى بغيره
 فما زال يفتاح من باب بيعه فلم يخرجنا بيعه لئلا يتركه ولا كذاك الرقاب بل يخرج منها
 من قبلها بما لا اشتراك في أخيه القبط وما كانه أخيرا وأما أجازة المرونة
 بيع الثوب بالنوب إلى أجل وجعله فرضا ولم يعم بيع الرزوم بالرزم وإن الكعك
 بالكعك إلى أجل وجعله ينعاين الرزوم بالرزم والكعك بالكعك إلى أجل محمل
 النوع من الشارع على أن يقع من الشاخي ثلاث نوب بنوب وأيضا المخرج في البر بانفس
 الشاخي فلذلك لم يجعله فراضا كما في الشياخ لأن المخرج منها مملوك بزيادة أو نقصان
 في عمل إلى علم والادنى والتمتع فتمنع من منها تعلم أفاضل البر بان بريد من
 صيغة وأذا انقضى في غير وفي المرونة أن أصابت جزءا في مثله دية وحسبها جسر
 من فرائض غنيت نفع الزفرقة وأراغب غنيت نفع نفسك رد السلف النعمي احتلف
 أرفق في النوب بعهده مثله فقال قالك وابن القاسم وغيرهما أنه لا يسر
 وأجازة في مضمون الوفاق وعلى الأول فهو في بيته وموته كبيع جاسر ومنه تعلم أن
 أمير به بعض فقهاء تلمس من أجهنا فيه سنة ثلاث وسبعين ومائة فلهذا لم يخرج
 وكل من حياء بمثله إلى أجل بكل وضك والله أعلم

في شروط كتاب النجاش

وأما قال ابن القاسم إذا ولد له فقه أقاله أخيه ولو كان له من يكره للمشتاع
 خلافا له في شئ بغير التتابع إذا ولد له بغيره فلهذا لم يتركه ولو كان له من
 كره به في شئ ليس بخاصا به في شئ لأن شئ من أقاله كان من أقاله في البيع من

مبيع نزل بجملة التجنانية وإنما تعاكس قول استنبه بينهما في الامة المتبعة
 بالتخييل في فعله البائع والتجنانية في فعله المشتري عليه بالارشاد فتبين من فوقه كل من
 قول ابن القاسم واستنبه بعزم ربح ابن القاسم مرة ثم وجهنا عبرة فيها اذ قلنا لك اجازة
 اوزنت ووجهنا استنبه والبرهان ابن القاسم مرة اخرى بالمشبهة ولا مشبه بل انه اجازة
 مبيع قلنا لا العزم في تخييل مبيع منه وكلاية حكمية وإنما قلنا ابن القاسم اذا انعمى
 على من له التخييل ينظر في كل حال مستند الشكها واذا غلبت في العزمه انفع منها بقاء
 لغيره في الشكها ان يذخر للمعاليق التفرع بغيره فقلنا عذرا في الغشمة فكنته القول
 وابن عماء فكنته قرب الزوال فانه ابن يوفى وايقضا البقاء وجب للغالب بغيره
 تنبيع له وحقق قال الغالب واجب وإنما قلنا ابن القاسم في المتصور فيمكن
 الشكها وفي الامعاء يوفى في كل حال فيسبغ للزائر المتصور يكفر فيمتلج في تناقض
 ينظر له في امورك ومنزلة البيع منها بغيره فربهم وانما ابن عماء في الغالب من امرو
 معز التماذ في كل حال في قاضي يفي بالبائع في الغالب بغيره للأجل الزالة الضرر
 خاصة وان الله عز وجل ابل من هذا البيع وإنما قلنا ابن القاسم اذا باع الشكها
 غير المتعسر كان المتعسر بوجوه فبينما عنه به عيشة فربما علمه المتعسر فكنته ان كان
 الا فليما عرف منه في كل حال ولم يتبع الفاء في كل حال بعزمه اذ البيع الاول
 لم يتم ميراده بالتفتي وقلنا استنبه للمواضع يجعل ابن القاسم الميراد بالتفتي في
 مسئلة العجز حلا للبيع وفي مسئلة التفتي ابتداء مع وعكس استنبه بينهما في الميراد
 القاسم ان يقول سلكت مسئلة الاختيار في البناء يروى له استنبه ان يقول ذلك فاما
 بل عنه لنفسه فقلنا في بيع الشكها فانه كحكمه فلا ينقض فانه ان عرفة وإنما
 لم يلزم وقف التفتي في اختيار اذ اكلمه البائع ويلزم في المواضع والغالب اذا
 كلمه في البيع التخييل فقلنا في بيع المواضع والغالب غير مختل له اذا عرفت
 الامة في المواضع فلا خيار له غير من اختياره يعز على صاحبه وكذلك الغالب
 اذا عرفت المبيع على صفة بل هو احرى من المواضع كما انه بيع ثم ان التفتي بعض
 انواعه والعام من المشتري ويحتمل انهما في ذلك وإنما قلنا انما اذا العزم من له

مرصود

اختيار البيع في السنة انما هو في بيعه بخلاف سمنه ووزيره وما به عليه من ذلك
 القوي وهو يوزن العنق والقلعة التي بعدة للقدار انما هي اعداد في مذكر اختيار
 لا فلا كذا في ما على ذلك ومنه في النسخة التي في البيع في مذكر المشتبه
 عند ان القاسم وان كل من فيه ان يبيع اختياره في انما هو في مذكر ان النول في
 بيع كل من هو في اجز من اللام فيسئل له البيع في مذكر في مذكر في مذكر في
 القوي اذ لو اذ الباطح اشتبهه في النول في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 ولو امتسح القوي بجاز وانما يجوز ان يبيع في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 اشتراهم في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 الباطح في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 بعدد في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 من ان يبيع في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 على اختياره في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 الزيادة في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 بغير ان يبيع في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 عينا في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 يكون في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 كماله في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 فانه ان يبيع في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 عليه البيع في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 وغير النول في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 بعضهم وانما فانه في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 ان في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في
 واذ في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في مذكر في

يرى

يترعى نفس البيع لا في اختيار فترعي الا لزوم بيع على فترعي الرد بكلما القول قول
 الرد على الرد لان الرد هو الرد ذاته وفترعي البعده للبيع فترعي له اذ قد
 والاهل شغلنا بل يكمل القول فترعي له وكان القول فترعي البعده لانه مدعى عليه
 وانما اتبعوا على البيع اذ ايسر باسهم التفرع اختيارا ان خصمته من الباع
 واختلوا اذ ايسر باسهم اختيارا الكثر بل الرد لا يجوز في تلك السلعة لا اختيار
 في الاول هيجه لم يفسر البيع وانما يفسر باسهم التفرع به خلافا الثانية فلا
 اختيار بينهما وقع فبا سوا وانما لان ابن القاسم في الجنون وفي الشللان ولا يفسر
 في المعفود لو باع او اضمحل باختيارا في اخذه الشللان لان الجنون هل في حكم الموت
 عليه فللشلل ان يشتر عليه ويبيع والمعفود انما الشللان في حياته
 فله عاقلة ولا يفسر له ولا يبيع فتميم فان اللحن لو فترع المشتري باختيارا لم يترعى
 له على قول ابن القاسم ويؤخذ له على قول اصحاب في الثلاثة الا يلزم فيما سئل على
 المدعى عليه واذا اجمازا في غير المدعى عليه في قول الا يلزم التي ترجوا فاقته بهما
 كان اخرى او يترعى للمعفود وانما لان محرم له في الرد التفرع بسلعة باختيارا في
 يترعى ان يترعى اذ اتراد والاخر اذا جوزه ان لم يتراد الا ما اطلع من فضل للميت
 بفترعيه دينة واركان فلهما فاعلى التفرع فله في المعسر يؤد عنه التفرع فله
 من فضل ونفس للمعسر وعليه لان التفرع للمعسر والباقي باختيارا لم يلزم فترعي
 بمشقة التفرع بل يجب ان يترعى على التفرع فله وانما فله التفرع اذ اختار
 التفرع رد السلعة التي اشتراها الميت باختيارا وكان اخذها نكرا ليس للشلل ان
 يعلم باخذه ونفسه واذا اوجب ميتة الثواب فله رد التفرع فله رد ما وكان اخذها نكرا
 وليس للتفرع لا ميتة الثواب فلهما المتوفى له بفترعيه اياما وبيع اختيارا فله
 من بيعه فلهما ان يقولوا فترعي لانه اخذ عقره فلهما فترعا بل لا يلزم ان يترعى
 للميت فلهما فلهما فترعي لانه اخذ عقره فلهما فترعا بل لا يلزم ان يترعى
 من التفرع في التفرع البعده من التفرع لان المشتري في التفرع البعده البعده
 دخل على ان يترعى البعده من التفرع البعده من التفرع البعده من التفرع البعده

حكم الخيار الصحيح ان المصارف البايع فله غير اخروا فافان في الكتاب
 اذ اشتهر به بيع لم يمان المشتاع بالتوب قبل مغيب التمسير من اخرا باع الخيار لم
 البيع لم يمان وفلان يبيع سلعة وشركه او لم يمان التمسير في اجل كذا وابنه فلا يبيع
 منهما البيع جائز واشركه فلا يبيع في بيع الخيار لم يمان ببيع بوجوب يضمنه وفيه غير
 ثم بوجوب سقوطه الشريك فيه فتمنع فلا ان يبيع في التمسير ان التمسير في
 ويترجمها الخللان فلان الشيخ ابو العباس للمثله نكاحا بيمينه قوله ومن اشترى سلعة
 على انه اولم ان ثلاثة ايام في ذلك فلا يمان جاز البيع وبكسر الشريك وفي كتاب
 الحمد له بيمينه من قبل رجل عفا بطلان له رجل انما يبيع بيمينه جاز له او يبيع به غيرا
 فلا فاعلم الممان انه لا يلزمه شيء حتى يثبت فيكون حلالا بالمان وفي كتاب الحمد له
 ايضا بيمينه من قبل رجل عفا بطلان له وفلان اخيه ان يبيع فلا يمان في بيعه في
 حوا ذلك لا يلزمه كما في ذلك فله ذلك ومن ذلك فلا يبيع له الناصر البيع من
 يبيع وقت كذا مجلس العدا في ما هو عليه اذ ذلك لا يلزمه وانما جعل في المدة
 للبايع عند بيعه من اشركه رفضه او خياره لم يجعل ذلك للمشتري على تلويل الى محتر
 وغيره لان البايع اقوى بزمان المشتاع لتقوم فله وتفرق الخلاف المشتري ان لم يثبت
 له بغير ذلك وانما فلان في الكتاب من اشترى شيئا على خياره فباع عليه ام لا لم
 رد له ايام الخيار ففلا البايع ليس مؤمرا بما المشتاع مضروب بينه وفلان لو رد
 المشتري السلعة بغيره وفلان البايع ابيع منك منك لم يضر المشتري ان السلعة
 لو ملك كان فها من المشتري في الخيار لان البايع بشركه الخيار وكله على رد ما وجعل
 ذلك اليه فله رد لا يمان على عيتمه الخللان ان رد السلعة بالعين بالانه لم ياحزم
 له مما قلنا ان محرز وفلان المشتري ان يرفع بينه المشتاع فتمنع مما قيل في
 كتاب ارايت ان فلان البايع لا اعلم امواته بيمينه منك ام لا جعل للمشتري رد له فلان له
 رد له اذ انه يبيع بايع انكاره فيه فيلزمه يمان على المشتري بيمينه من ام ليس مؤمرا
 في تزوجه وفردا فيلزمه فلو قال رجل لا يمان عليك عشر فقال اكلوا كما اذ في عشر لم يمان
 خمسة قال يلزمه عشره وشبهه ان قالك عشر فله الرد بالعين اذ اقال البايع كالا علم

بالبيع كونه كما يمكن بيعه كذا يبيع السلعة التي لا يكون الشئ منها ويصرف ذلك
 بالمشترى لكونه لا يتناقص له شراء فلهذا على العجز فتميم رد بعض على كل واحد
 من هؤلاء العجز ويأمروا الزامات وفراخ واعتراضها فافترخوا في الاول بار التحليل
 بعض بارح يا خذ قيمة العيب واجيب بانه وقع في اخر العجز من ارجى شارك فابيع
 من ارجى الزام وفترخوا في الثاني بار الربح يمكنه حتى لا يكاد يجده به ثم رفع
 من ابيع من ارجى رد وفترخوا في الثالث بانه بعض ارجى يرجع بقيمة العيب
 وفترحات غير متزايتها ففترحا في الثاني شارك في الثاني وفترخوا في الرابع بان
 العيب اليسير يعمد فترسره ان يفتينا ففترحا اشتدوا ثوب من ثياب كسرى على ان
 بعضهم لم يعتبر ان يشتدوا الثلث وانما اعتمى فابصرف وكل فيها سندا على الاشتدوا
 فترحا اخر من ارجى حذر انما الرابع الجنون والسؤال والفروج والشئ في لراستين
 لم يكن المشتري به فقال وكذلك ينبغي ان يكون العيب اليسير فان الاعلام ابو غير
 الله المازر وحمه الله ومنزلا فيها ما لا يشتغل بنفسه بمثل عار ومما لا يشتغل
 حذر انما ان يقع وارسل ذلك فلكون المشتري لا يلتفت اليه ولا يعرج عليه وفترحا
 في الخامس بانه يلزم على كونه ان يكون الثوب بالعيب لكون الترميم يرجع بسدا كما
 يرجع الترميم لما انتم من الاراء بسدا ففترحا المازر وحمه الله وفترحا في منرا
 بعضا ففترحا فترحا انما مع كاتر بالعيب اليسير ومنرا الذي ذهب منرا غلاي
 القول المزمع وفترحا والله اعلم وانما اتفق المزمع على ان المشاء اذا
 ليس الثوب او دمه الجارية بفترحا كمال على العيب ان ذلك رتق لولا اليسير
 ليس غلة ومو يفتقر الثوب والوكم كما قيل في افه لا يبر افسا كنه وانما لا يكتفي
 في الرد بالعيب بفترحا المشتري بسنت البيع للاجل العيب حتى حكم الفدا بانه خلافا
 في بن الفدا واذا اكلعت المراه على رزقها فقال ابن الفدا مع بيعه التكاليف
 بشتينها له كما ان الرد بالعيب فيه اشكال ونزاع في المنه والاختلاف في العلماء
 ففترحا لم يعتبر في العيب على عجز قول المشتري بسنت او نفقت وردت حتى
 يعمل بيع حكمها كما وكذا انما اذا اكلعت على رزقها وكما جاز ففترحا لو

ارجى
 صلاح

بعيب وفرد بلع ولربما فانه يرد ما اخبر من ولربما مع ان فتن في كوزا لولربما
 لا يرد ثم الورد اذ بلعه وردا به بعيب لا الرد بالعبث والتفرد به باختيار
 الرد وهو المستر ولا كذا في التعليل بل بالبيع متواختار لربما هذا العيب
 وان جماع الافة فلا يملك سبب المستر به اخبر ولربما وانفسا الله في
 التعليل ان لا يرد البيع على عفر على نفسه من البيع لا كراو حجب الخروج عن هذا
 اللفظ كل ورد في الحديث بذاك وهو قوله من اعرك ما له بعينه فهو احوب
 الحديث المستوفى وعلقوا اشتغلا والبيع رد البيع في التعليل بل كراو ما به
 باقية بعينه والورد اذ بيع فليس مع غير ما به البيع ولربما فانه كعفو
 من اعد وهذا العفو ليس مع جود اذ في حكمه على فتن في الذل والافضا
 البيع ليس له في التعليل ان يملك من بيع الدوم والورد اذ الاختار اعملا لانه
 ليس له الا في احواله وفي الافة فكما ان يملك اذ الاختار اعملا لانه
 يملكه فكذلك لا يكون له اذ الاختار في اعملا وحل على عفر من البيع ان
 يملك بئر الورد فليس له فاما اذ بيع فلم ابو عبيد الله اما زعم الله
 تغذي التوقيف يقتض ان اذ اقبل الورد غلة ان يكون الحكم لا يرد الورد في عيب
 ولا تعليل وان كان فلا يملك بعينه فلا خيرا لربما فتنه وفيذا ان ليس بعينه
 بل كعفو فتنه ان يكون يرد الورد في الجميع واذ اوجب رد بعينه وحب رد فتنه
 وفتن وجوب رد التمر في الرد بالعبث وفي التعليل فزيفل منها ما اسرنا
 اليه من العزو واليه جميعا لا يملك يسلم من فتنه وما نعه في فتنه
 يعلوا للغالب ان جميع التفر بل الورد وعلوا للمستر في الاشتغال والورد
 بالعبث لا في المستر في الرد بالعبث ان يمسكته ولربما فتنه اذ اجر التفر
 ففر جميع فتنه وفي الاشتغال وان اذ وجهه وولري جميع فتنه للشبهة
 ولا كذا في الرد والغالب فانه رقبول في الافة فكيف يملك نفسه ما به فانه
 فتنه في فتنه هذا العزو بل فتنه الفاسم في الافة المودعة اذ لا
 زوجه المودعة عندك وولري بفرد جعل الورد جميع بفرد التخلع مع الورد
 سر فتنه فتنه في الفتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
 فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه

و

على احرمها لنفسه التي لا يملكه ومنه ومنه لاخر فلا يملك له
 وتقدروا الصفة الواحدة كصفتي وبنم ينعزذ. تنعزذ المستر على احرام الفولي
 القول ليس كما لو بلاء رجل بمنزلة رجلين ولا زاد احرمها ان يرد في نفس العترة التي
 اشترى له من وشريكه وازاد الاخر فيسكن لا ان تنعزذ اذا كان من جهة من
 بلاء فان ستر العترة من رجلين اذا رد على احرمها نفس العترة ومن جميع فلا
 اشترى له منه ان يملك من البائع ماله في تبعية صفة او لا علاقة منه
 ومنه من يملكه لم ينعزذ عليه وان كان ان تنعزذ من جهة من
 اشترى بغير احرام المستر بين هذا العترة اذا رد نفسه على يده بعد ان يوزن رجل
 واحد تبعية عليه صفة والتبعية اضراره بوجوبه او يكون مرجعه
 ابنه فشاء من قبل الفرض والله اعلم وانما كان اشتغلا فليس
 الطول كبريا بل المستر في تبعية من ان الفاسم وكما ان يسيرا في الشيا
 والعترة انما في المستر في ان ينعزذ منها لان الطول بوجوبه في شرايه
 جملة في مقتضى العادة. وكما ان ملك منه في حكم الكثير ان ينعزذ لفرض
 المستر ولو كان الزام منه يسيرا كما تحمس قبله ففان له لفظة الفرض في التبعية
 من هذا المقدار والله سبحانه اعلم وانما فلا ان اللبلاء اذا ردت السلعة
 بعيب بوجوب السمسار ان يجعله في ان يرد لسر البائع ولا يرد اذا اد لسر في البيع
 فرائض في اقله في هذا لان البائع لما اد لسر فانه في ان يرد السمسار
 واشترى له على جهة الغرر في خرفته لما علم انما تنصيب بل كماله اذا ردت
 ان ينعزذ بالعتبة بملأه اذا لم يرد لسر في نفسه فانما التبعية ابو الحسن الفاي
 رحمه الله ورضي عنه فتممها لهذا ان قاله ابن اللبلاء من ان ينعزذ اذا كان
 السمسار في غير علمه بان يرد لسر البائع بعيب واركان السمسار علمه
 ينزل بسببه فانه يكون له اجر ماله بغيره اذا كان السمسار من هذا العترة
 او يرجع بعلمه بهذا كرا البائع فخرابه ولا كنه ففعله باجر ماله قال الامام
 ابو عبد الله انه اذا رد وجهه له وكما ينبغي ان يقول بل الشبهة لا ينزل
 الفاسد ان توافكا عليه البائع والسمسار من ناحية العترة وكونه عترة
 من قبله والبائع استقام السمسار اجازة فتشوعه فلا يسر له من ناحية عترة

وقد جسد من جهة عقول وجات يفكر فيه بالتسمية وانما التي جعلوا
 اشتراكه سكنى لميتا للدار بعد اكله على ميتا وهو وجعلوه رضى
 به اعتدوا الزانية على المتوفى وحيثما للزانية بغير ما الاشتغال
 والاشتغال فلذلك يكف عن استعمال العبد وكون الزانية والاكلا وفنه
 رضى الله ان يجزى فود الزانية بخلاف سكنى الدار فلا يؤثر اشتراكه
 بما انه لا يكون ليلا على البرق وانما فالابن الغاصم اذا اجابك رد المسيح
 المعين بعقد احواله او من ارعاه في مثل الشجر دله وارفاى بعقد ميتة
 او حرفة فالارشاد للاجارة والرمز في بيتها جعلوا الرب جل ولا ميتا
 اكل الزمر في غير علة من السادة ان يخرج عرقه واقل الميتة والقرن
 جليس الدجدة اخذت ان يدرى من تلج ام لا وموتها كما في المتشبه مع قد
 يستلزم من العود في الحرفة والهيئة وهداية اليك في العوان حكما حتى
 لا تختم الى الرجوع اليه بعد من عجز انك تها الى تقوا جميعه على
 والله اعلم وانما قال في كذا رتبة الميت الروحية باقرب والاطلاق
 واداو ميتا العبد يتلها هذا ثم اقتصر ميتا في كبر عليه هذا اليك مع انها
 اعتياد للوكمة فيهما للزوجة ليست كغيرها في هذا قول اعتدات
 الزوج واليقت بهما في ذلك علة في ميتا وليس كذلك المتوفى لا بالهيئة
 ولا التي يتلها هذا السير لانه ليس بعلة وقولوا ايضا ان ان الزوج
 يتل رغبة النكاح فيها ويؤثر نفعا في ميتا وايضا فان في قوس
 عودها الى ذلك لما يفعلون بغيرها من جهة الزوج واشتراكه المتسلسل
 بعد ما اشتغل ميتا القين على المتسلسل وايضا الزوج ميتا في الوكمة
 حق بخلاف الافة فالله انزله في ميتا تعف ابى عن الاستماع فبرون
 انزله من احواله وان ليس وكم الزوج او الزوجة وانما هو قاصر العبد
 او الافة بالوكمة وكور ذلك مؤديا الى تحللها على سيرها وتغزل
 بعتر وكم وكم المتسلسل وكم الزوج جلاء انقزال زوال احد المتسلسل
 يزول الحين وحيث لا فرق كذلك هو تعف ابى عن رغبة عليه هذا السر
 قد لا لا يجهل على منفع من الزنا لا رجوعا لتدبيره كل من ملكه

ان الغفوة الملية مسخوخة فخر علم على قلوب الامة فغلا واشترى لاد
 وليس بسهل عوى فسخته وفعلا فغلا الراسين واكابر الصلابة بعد
 موته على الله عليه وسلم لرغوى فسخته والمرعور للشيخ ليس معهم كتاب
 ولا شئ ولا اجماع يصح دعواهم الله يقول اهدهم فرب الهل يضل لا يجوز
 فزمت الصلابة عنكم عباد على القول وان قد هوسا بل الكجارات وتوى
 ان العلم لا يعمل اجازة سزا على المخلوب الملك مثله من لادى الفهم
 الجوزية على ان رضى والد الله اعلم وانما فلا يعرف الشيخ من فلا رضى
 والنباح منه غلب ان المستر عيل على ان العفر هي ليل لالة النباح
 فيرى ان العفر وقع فاسر ايجب فسخته ورد البيع اليه ولا يخل عليه ولا
 يخلب في منزله ليس التلبي في المشير بل يستلعب في مكانه لكونه من ايسر
 لم تغلب وان كل بيتا من اجله لم يدر علم وفلا رضى عوى الفخذ لا يكتفى
 بل يفا عله في غير المشير لان الفخذ للربور امر لا يكثر ويكثر ولا شئ
 بل ليس من كرجلا في عروا فسخه البيع والعفر في الغلاب عفود الصلابة
 ينزل المشير ولو اكل الفوا قول من عيله وانما يخل في البيع انشرك بعد
 على البيت اذا اكل فصار على نعم العلم اذا اكل خبيبا ان والاشهر ان النباح
 لا يفتقر عليه الغيب ان خلاصه واذا اكل رضى يفتقر عليه حلف على الفسخ انه لم
 يكره غيره ولا كذا ان الغيب في غيره فلان الما زور حمد الله ان علم منزله
 ان كذا من اشتمل على اثبات وعلا جعله مواو جعله غيره فانه يخل على
 البيت والفتح لكونه يعلم جعل نفسه ويعلم جعل غيره انما اشاء من روى الله
 وكل من اشتمل على نعمي جعله ركن وعمل نفسه حلف على البيت لانه يعلم
 يعلم وفلا ترك ولا اشتمل على غيره لم يعمل حلف على العلم لانه لا يكتفى
 غلاب الامار يفتقر على غيره انه لم يعمل كذا الله هو زادة بتفسيره
 وانما فلا لو لم اشترى شئ شرا قبله من او فانه يدر المستر والنباح غلاب
 ان الفلاف يفتقر با يفا ففعله القيمة عن النبح للنباح في هذه اشترى الله
 يفتقر وفلا لو لم اشترى مبلغه فتح اخلع عيب بها في غفوة النباح عيبه
 يعير وانبت العمد ان لا اريد ويدخل النبح من فلا الغلاب ان كذا النبح قال

على

يعود

بعوا فيه واربع بكر له فلان بيعت تلك السلعة وفصح منها ابتاع فلان
 فبعضها الفاضل واوقعها عن مائة من شاة من شاة او غير ذلك لا ابتاع في البيع العام
 غلب وعلا في القيمة له في البيع على المشتري بسبب بساطة بيعه وادخل فيه
 والشاهدين كما يقتضي في بيع الغائب انه ينعقد لكونه غائبا وهو وان ينفق
 من ماله في قته بالنظر للفاخر في ذلك فلهذا العيب الماتر لو جنس رجل على
 فان غلب وان الغاخر يطالب اجمالا لكونه غائبا اما ان يصرح ببيع الغاخر
 ولا يصرح في وجب عليه في قته فلا نظير فلهذا انما في رخصه فبعضه كمن
 يرضى المشتري في هذا العيب ولو كان البيع بعد جاسرا لم ينعقد غير رضى
 يكون من هذا القيمة في قته المشتري وانما انتم على ان لا يحكم به بينهما فيكون
 للفاخر النكر في هذا العيب الغائب لكونه لم ينعقد غير رضى ببيع في قته
 المشتري واشهر من ان المشتري ان العيب كونه لم ينعقد بغير البيع من اقله
 والاشهر من ان المشتري بغير العيب هذا المشتري ابتاع كما ان لم ينعقد فلا فم
 في نظر الفاضل في هذا العيب وما شئت في البيع الغاخر العبدان لتمامه فيه
 لم يرضع له في ذلك البيع وانما تغيب المعاملة في هذا العيب بغيره بغيره
 في قته المشتري فان الاقلع ابو عبيد الله اما في رخصه العيب والتعويض غير
 في هذا المشتري لغيره بغيره الفاضل لم يصر مع المشتري بغيره فلهذا انتم
 في قته ان كانت عاقبة ولم يصب له ارجح في ذلك الى اقله يكون غير هذا
 للضمان وان خلا على قته الذمة وامر على انتم في اقله فلا ضد
 يوقعه وكذلك لو باعه من اشتراه وقام فيه بغيره او عيب بل انه ينفق
 انتم في قته ان كانت عاقبة وان كان ينفق في هذا العيب يعلم ان البيع
 لو خلا فانه ينفق في قته وكذا لو كان في وقت المشتري القيمة
 فانه ينفق في المعاملة فلا هو الاصل للغائب انه اعلم ان الغائب لم يرض
 في هذا وانما فلهذا هو المشتري مع رجل شعير البزعة ويتر للمبتاع ان
 عزاه له في ذلك فترعه وثبت انه لم ينعقد فان البيع يرد جميع الثمن لكونه
 قله عليه بغرورك ونزوليه ولو اشتريه فانه من هذا الشعير ولم يترك له ان
 يرد له ليرزعه ولا تعلق له في هذا الاخر انما مما يقع فلهذا الاشتراك

عمر
فانور

[illegible]

وفي زعمنا ورد ما نفهمنا العجب منك واخرقته لاني الامة اما تراء للصنع
 والامم متعلم وقد لك بوجع الهوان والكرامة العجب بنفسها في جميع نفاها
 بل كل كفا الدرامة اريد للزينة فيزول لك بل العجب واراد يرد الخيرو فيمنع
 بل الهوان واراد يرد للجمال فيكذلك ايضا والامة المغمى اراء فتمنا موجود مع الهوان
 بل ذلك افترقا والله اعلم فتمني في غير بعض النسخ الهوان بل اذا كان من
 غيب علمه واقفا اعلم ان الهوان انزل من ذلك من علمه لك انك عسا وبكورك كما لو
 عدك عن المشرق عيبا اخر ومثو تغيير كما هو والله اعلم ولا فافدا وانك اذا
 علم المبتاع بعد البيع ان البيع غير المتور في غير الرد وانما منك علم امر عهده على
 الامر لا اريد في الرد ان يكتسب على نفسه فلا حجة للمشتري واد اطلع الغامض
 ما عجب ثم فام المغمضون منه ورفق بالبيع لا اختيار للمشتري ان لم يدخل علم ان
 العبد على الامر لا في وقت المغمضون منه غير مرة في الغامض فلا في التوضيح فتمني
 تعجب ابرع من السلام محمد الله منزا العزوبان ان البيع لو كان غير غامض لما كان
 للمشتري انما حجة في اشغال العبد فلا وكما في حجة في جمال الهوان ان احتمال
 ابرع ستغفل فليهم في كل ايهما عدان بعسل الاحترار منه فحجب اشغال العبد في
 كما في النسخ في المبتاع في المخذول في علم يكره في فدا وانما العبد له فتمني
 لان الغامض ان يترك البيع فذلك للمبيع وغيث العبد في كفا العبد ان يترك الاكلام
 عليه ه ومنزا حجب اقل فله عذر فتناوله فتمني الغامض ووجروا في عذر محمد
 الله بل اشغال العبد على الوكيل انموذج اشغالنا عر غير من غامض وعيم ومنزا كان
 كل في يكره من عيب فبا عفر البيع ولو سألنا لافكا لمة للمشتري على الوكيل على ان لو عذر
 عليه انموذج في عيب المكملة لمة يد على با حجة منه كما في علمه او غيره او عذر عليه
 المستحقا جميع لانه عزم عليه ولا يلزم مراعتها ارجع اعتبلا واسوه وهو موجود في
 والله اعلم وانما فلا ان الغامض اطلع المشتري ان يترك او فتمنا واراد رد الام
 بعيب انه يرد ما يرد وعنه فلا اخر من في الولد او فتمني فتمنا ان يترك البيع الزل
 ثم غير البيع الام فلا في الرد فيما يرد في الرد في المبتاع في الرد بالبيع فتمنا
 للرد وفكر كما لو لا يرد في اخر قيمة العيب فلما اختار الرد واخرقته وجب عليه
 ان يرد فلا اخر في الرد ليس الرد في الرد فتمني في الرد في المبتاع منو فتمنا

للرد وفركا ليد ان يحارب بينهما فلما اختار الرد لم يكن له ان يغير ما يباع
 لقوله عليه السلام لا تسلم الا على ابيك رجل فليسوا اذ بك رجل فله بعينه فهو
 احب منه من غيرك فذكر انك على ان يقاتل بملكه وحده والقول في ذلك وكما لم يكن
 له ان يترك البيع ويحارب بينهما وقيل انك لا تملك ان يترك عليه الا امره ويتركك
 لا يكون له ان يباعه الله ويحارب بشر القول فله ان يرفضه وتفرغ ما كل من هذا
 وانما جروا لك في البراءة بن الرضي وعينك لان حب الرضي فولا يعلم ان من
 جنته فريدا لم يكن له ان يتركك وله في ذلك غرض صحيح وهو محبة او يكون
 عند ما بعد الزموت عنك فيكلم ما به ليلا يباع فيجوز لها بعد بعد بالبراءة اذا
 لم يعلم بالاعتب وليس كذلك مسأله في اختيارك لانك تعلم انما العيوب منها مستحيل فتمت
 المحبة وانما قيل في قولك عندك الثلاث في الاستبراء دور السنة لان
 الثلاث والا فاستبراء فمائل لعمومها في كل عين وخصوص السنة باجتناب
 واجتناب والبرء فله ان يتركه وانما لم يلزم وقف النهر في اختياره اذ عليه
 البائع ويلزم في المواضع والغالب اذا اكله للاق مع اختياره فلو بيع
 المواضع والغالب مني لانه اذا خرجت الافة من المواضع فلا خيار له
 من المتبايعين علمه عليه وكذلك بيع الغائب اذا وجرا البيع على صفته بل هو
 اخر من المواضع لانه يبيع بشرك النهر في بعض انواعه والظاهر من المشتري او
 يبيع بشرك النهر وقد تفرغ تقريره في جزو اختياره وانما افنعوا النهر
 في عندك الثلاث بشرك والزموا النهر في بيع النهر بعد الزهو فغير العقد
 وكلما هما في خيار البائع لان الغالب في الثمار الاخر والسلفه ولا كذلك الرضي
 وايضا ما يكره على الثمار يستوفيه علم المتبايع غير محلان الثلاث لا يقتضيان
 تقرير البائع بالاعتب او شبهه وانما افنع شركة النهر في عندك الثلاث
 واجيزه عندك السنة في محبته بسيرة الغالب السلفه فتمت يوم من الوقوع في
 تاركه بعدا وتاركه سلبا ولا كذلك عندك الثلاث لان اختياره فيها البائع من كل شيء
 فغيره من ذلك اخر السنة بل الاثنى عشر التي يجوز النهر فيها كقوعه ولا يجوز
 شركه وموبيع له اختياره والعقد والمواضع والبيع الغالب على صفة طاحبه
 والعرف والبعيد الغيبة ومن اكثر من اية التركيب بعض الشيء ومسأله في الجعل والاجارة

علم

على حراسته زرع وكراه اللاد غير المأفونة وكذلك الجند والادفر المبيعة
 على التكسيم وفي المذهب فساد لا يجوز الفخر فيها كموعد ولا شريكها انفسها في
 كتاب الاستبراء من النكاح وانما لا يجوز وضع النمر عند البايح في المواقف
 واركن في حقها عليه وعوز في الرمران ختم عليه لاد النمر في المواقف عيسى
 النور عليه ذلك على قولين ولا كذلك الرمران فاد وضع نوره وانما تجب
 العنكة على النور فيما باعه من افوا الايتام من النصارى فيما ولا تجب فيما باعه
 لا نبله ونهه عليه لان ما باعه للنصارى فعلا ذلك احتيازا من غير ضرورة
 اليه اذ لا يلزم العنك ان يغير ما لا يشترط فاذ اجعل ذلك احتيازا لاد الوكيل
 لا يجوز اليه ان يفسد عليه بل العنك لكونه بعده ذلك احتيازا واحل نفسه
 على ما في السابعة في الدفوع اليه في بيعه فتنشأه ومنشأه بخلافه فبعضها
 للاد فعلا فانه يصح كوكيل يغير على بيع اخر يغير فله عتق عليه فبعضها حكم
 على ما افترض واشترى الدفوع اليه في نفسه شريكه اذ ابا عنه مع نصيب
 نفسه حكم الوكيل الموقوف اليه العنك عليه وانما افاد في الموازنة على
 ما في في النور والوكيل الموقوف اليه اذ اشترى من الادب عليه لا لشركه
 بينهما اذ كانا من افوا العنك والدير والادب يكونا كذلك لم يبيعهما لاد اهل
 التمدد والادفوع في الدفوع يغيرا فبعضها فبعضهم يغيرا لا لشركه
 لانه اشترى ما لم يفسد منه فبعضه ويحب مضره ويكرهه والادب الموقوف
 ومنه وانهم يبيعون على الادب فبعضهم يبيعون على الادب فبعضهم يبيعون على الادب
 وانما افادوا لاد العنك على الوكيل المغير اذ ابلع واذا اشترى من النور عليه
 نغرا كانا موقعا في العنك او من كل علم شراء سلعة اربيع اليه فبعضها
 وانما ايضا لاد العنك امر ما في قبلة اكر الاستفاد او اكل على عتق العنك
 ومنه افر لا يبيع فلهذا ان جعل على الوكيل عتق فيما يبيع وجعل عليه انما لاد
 بالنور لان كل مثل لا يدرك ولا يكره وانما انما في العنك في العنك المسلم فيه
 على احد القولين ووجبت في المبيع المغير لاد العنك المسلم فيه غير في نفي
 التغير الكلام فانه انما يتخففنا من اجل نصيب الادب والاعتبار في العنك بل
 قسبت العنك فيه لاد نفيها عليه وانما افاد ان يكون للعنك في عتق العنك

لاجل

ثم يرد بغيره من غير اشتراط مع اجماع شراؤه مع ان العبد لما خوذ من دين لو وجبت
 فيه العتقة لاداء ابي فسخ الدين في الدين ثم يقول العبد والله ما يبرهنه شراؤه
 وانما الرغب العتقة في عتق العبد او على المستور وقيل في العتق المبيع مع اجماع
 فعلا والله لا يثبت العتق او عتقه ليشترط ان يحضر مخرج عن اطلاق العتق المملوكة
 في مزايا وادنى اقله فترفع فيه ارايه ان اذاعفه عليه وجب تبين اشتباها
 الزوج اذا لا يبيع العتق على مخرج لا يشتبه في العمل والعزج لا يبيع اشتراكم فيعمل
 اشتباها عنه لانه كما اشتراكم العتق في عتقه الثلاث واشتراكم العتق في مخرج
 مزايا في اثبات العتق فيه لكون الاثبات فيه يقتضي منع النكاح وجسده له ولا
 يبيع حكم العتق وهذا مزايا فيكمل اتمه فيكون هو الباع كماله عليه
 وانما اقله في الموازنة والواحدة لا عتق في عتق وفلانة مستور في الزنا في
 وقيل في المبيع لا يملك كبريغه المعروف فلا يثبت المبيع عليه على التيم والتمتع
 المالك كايسته وانما يثبت له في العتق المبيع المزايا او اذنه في مبيعة نفسه فخرج
 عليه ما جعل خلافه المبيع نفسه ولما قلنا في التولية لا عتق في مبيع
 على المعروف لا يثبت في مخرج في الاقله في عتق من ابي عتق في الاقله
 مبيع يبيع او ابتداء يبيع فلا يثبت في مزايا يبيع وجب ثبوت العتق فيها
 لانه نفس وارقله باعها ابتداء يبيع فان مزايا يبيع فغيره من المعلوم بل يبيع
 بالعتق المفقود فيها المزايا والله على حمة المالك بيمته ولم يقع في المزايا
 خلاص في الرد بالعيب انه لا عتق فيه واركله في مبيع في احدى الكثر فيعتق ان
 الرد بالعيب كما ابتداء يبيع ولا كرم مزايا في مبيع او حب الشرع بغير
 اختيار ورجع اليه العتق مخرج عن العتق ولا في عتق المبيعة المفقود فيها
 المالك كايسته وانما لا عتق في العتق المزايا يبيع وقيل في العتق المبيع اركل
 منها فعلا والله لا يملك المالك فملك نفسه بالامتناع ملكا فاعلا لا يفتقنه رد
 وجب ملك الزوج العتق كذا ولا يبيع المانع ليس كالمبيع المحرور لمزايا
 مفعول بالغير على احد القولين وانما يبيع المزايا فاشتباها في مزايا المزايا
 وهو مزايا يبيع في مزايا يبيع كذا كما اشتراكم العتق في مزايا يبيع وقدر في
 ان اشتراكم العتق في الثلاث لا يجوز فاعلا في مزايا يبيع العتق في المانع

منه انما هو
الشيء

مع المعروفة وجب منه في نفسه دور منع اصله كما تفرد في التوجيه
لا منقاد العنزة في النكاح وانما سفكت العنزة في العبر المسلم بدور
البيع لان السلم يقتضئ انما جرك اذا قيل لا يجوز تاخير زواجك ان السلم يوفى
فان ابن زبير وانما يجوز تأخير الزنا انما ابلغ اذا وقع على انما جرك وهو قد
من العرونة بربيل وانما سفكت العنزة في العبر انما جرك به على انما جرك
دور البيع لان انما جرك به كما لمعة في عوالب وبيع وانما جرك به يقتضئ انما جرك
لان اخذه على تركه خوفه ولا يجوز انما جرك به وانما سفكت العنزة
في المستقر على المدة دور الزرع والزرع والزرع المدة خيال بيع المدة بيع
اذا اكلوا انما جرك به يعود الغائب على انما جرك المدة خيال بيع المدة بيع
عوضا فاكع للضرر وانما سفكت العنزة في انما جرك به دور البيع لان انما جرك
به اكلوا وعينه فكما انما جرك به اكلوا وعينه اكلوا وعينه اكلوا وعينه اكلوا
خارجة عن المعروفة المدة المدة المدة وانما جرك به انما جرك به سفكت العنزة
فيه وانما سفكت العنزة في بيعة الثوب وانما جرك به دور العنزة دور
البيع لان بيعة الثوب كمن يفهم المدة المدة والمدة المدة والمدة المدة
خارجة عن المعروفة المدة المدة المدة وانما جرك به انما جرك به
يفعل قول الزاخر في عيوب العيوب والمدة وانما جرك به انما جرك به
ينكر انما جرك به ولا يفعل مع العيوب الا قول جليس حرم غير ذلك على
بفتنسه ويجعله كما ينبغي به بالواحد لان المطلوب مع الفيل بون وهو يوجب
المستشعر الرد بالعيوب والمدة المطلوب مع العيوب غرافة يطلب بها البائع والبلد
دور في مته والرد للمشتري الا بشئ من مته كوز العنزة اكلوا فلما يترك فيه ان
يستكرز الخمين او يستكرز قبل التهمة تبعدوا اكلوا فلذلك هذا انهم يعلمون انما
بل ذلك لم يفعله فيه قول الزاخر

في كتاب الصلح

وانما القبول انما جرك على الغائب ويجوز على الجمهور لان المعاهدة فيها بيع
وقد انما جرك في ذلك سلب للمختار دور الغائب فتمت من المدة غير من اجل ان
انما جرك على الغائب اذا استمر فيها بالسراة للغائب فلان ثبت عليه حو

لعمري

فـ

استاء النظم هو كله رد بعله وانما لا يجوز التكميل في غير الاموال من المحرود
 والتمكك واللعار والكلال والنسب والولاء ويجوز في الاموال من غير الاموال
 يتعلمونها من غير التكميل في غير الاموال من غير الاموال من غير الاموال
 غير شبيهه من ابيه وغير شبيهه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 المحكم لانه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 ومن غير ذلك اليه لم يرد من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 هو الله سبحانه اذ لا يجوز ان يتغير المكلف في الباطن في العينة ولا اريد المعنى
 في اخرى واراد في ذلك والله سبحانه الذي استوفى من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 التكميل في عهده من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 اكثر العلماء ان اريد من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 في حقوا في حقوا في حقوا في حقوا في حقوا في حقوا في حقوا في حقوا في حقوا
 تفهمنا ايضا ارفاد الدماء وما لا يكره في ابيه اذ انهم يملح الفاضل فيه بخلاف
 المحفوا والمالية وايضا ارفاد الفاضل هو الغلام بالحرود بقدر ذلك تعلم
 انهم ليس به وانما منع الفاضل من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 وعلمنا ضروريا وجوز له الحكم بالبنية التي تفهم لانه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 البنا في ما منع وغاية ما تفهم في الفاضل من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 في ذلك ان قلنا اموال الناس ان لا يكون بعض الفضل فيكم في ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 انما هو في ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 المحرك في ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 بعلمهم في ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 ارفاد الفاضل لا يقبل قوله ثبت عن كذا ان يسمى البنية ويذكر منه في علمه لانه
 ايضا في ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 الناس وفرد كذا اثر الفاضل من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 في افاضل اهل البيت وانما بعلمنا الفاضل من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 با تباين اولئك بعلمه في ذلك على اسم ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه
 متبرحا ما يعلم علمه غير الفاضل من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه من ابيه

ص

الفاضل

قوله

غير غيره وقد يعلمه القاضى من اقرار رجل عنه لا يفر ينفع به القاضى وان
 يشأ ركنه بمنزلة في علمه فلا جمل من هذا لا يفر من اقراره من علمه في مائة ا
 واجيب في التعديل والتخرج لا كالملاح عليه وتغير التهمة فيه ولا ايضا
 نوضح القاضى من اقراره في العذر والتخرج بعلمه لا في المرفوع والاختلاف
 لما يقتضيه التسلسل وان كان القاضى ان اشتهر عنك عزلا لا يعرف
 عداقما او متعنه من ان يملك بقول التمس وكلفناه او يسمع تغديلهما من غير
 ان تقتضيك او يقتضى على من علمهما اذا علم عزلا منه ايضا فلا يسمع عنه له
 ذلك في التهمة الثانية سوغناه في الاقرار وان شئنا في ذلك في العري
 كلمه تعديل والتخرج في جواب ابن عوف بالاعتراف من هذا في قولنا هذا وقاب
 يتكلم في التمس ومنزلة كما يقول لا تمتكلم من هذا في قولنا في استمالة حواشي
 في اقراره وان اوجب فنوا من علمه القاضى عزلا وان بعد اقراره يقتضيه
 منع ذلك من التسلسل وجب اقراره بعلمه ايضا في التخرج اذا علم السامع
 مستمرا وانما يقتضى التسلسل لكونه قبله وحصل على ان التعديل والتخرج في منزلة
 التمس سواء وانما يقتضى حكم التمس انما يقتضيان السامع عذرا ولا ينفرد اذ تيسر
 انه لا يمكن العذر والتخرج امرار بقول القاضى فيما على الضرر وان جتمعه في
 غلب الامر فلا يامر من اقراره في التمس غلبه ايضا في تلك العبر فان مقتضى
 يكونه عذرا فلهذا لا يفر من ضرب على ان نفسه التمس به وهو كمن يفتل في الاستمالة
 قضيته وكمن يفر من الاستمالة وعذرا وتكونه موقفي عليه بعد التمس كمن يفر
 ربه لا كمن يفر من نفسه والتمس تغلب العلم وانما فان اصبح بنفوس حكم القاضى
 لو انك ووليك وزوجته ولا تغير شهادة ته لئلا السامع يملك عما يفر بعلمه
 والقاضى يملك عما يشك به بمنزلة لانه لا يفر من ان القاضى الا بشهادة واحدة
 بميل عليه ومن هذا بخلاف حكم القاضى بعلمه بما اقراره من غير ان يفر من اقراره
 ما يفر به ايضا كما في الشهادة قضيته وما يفر به في منزلة السامع فتوى المقتضى
 لم لا يجوز شهادة ته كزوجته واقاربها التمس لا يجوز شهادة ته لئلا يفر من اقراره
 اما ان القاضى الذي يفر عليه علم رواية كذا مره واستمالة كان كذا في ذلك مثل
 احالة القاضى على بيته يسميه في حقه اذا احكم لافاد به ولا كثر بل يفر من البيوت

المرزوق

وايجوز في حال جنونه فتميرها فلا اشر على كل من غير الله بكم لا يقدر
 ببعض الفضل ولا يقول انه لا يعرف موضع مير الفضل ولا يضعه في موضعها وهي
 واجبة على من يقوم على الميت او على الغائب او على الميت او على الاحياء من افعلى
 احسنها كبر او على كل وجه من وجهه من وجه البر وعلى ميت ايمان وعلى من اشتق
 شيئا من افعلى او المعروف ولا يتبع الحكم الا بهما فان في التوضيح وهذا بكم لا كل
 بينة مشهورة بظاهر بانه يشتهر بمير الغائب على ظاهر الامر فان ابن ابي
 وفرق في مير الفضل في بعض المهور في ذلك اذا اؤتم الرجل بغيره في يده في
 ثلثه فلا يغير على صاحب المهور في ذلك بمنزلة الوصاية وفي مير الفضل منكم لان
 على وجوبها لعزم الدعوى على افعلى بما يؤيدها ابن ابي العلم واذا كان
 على سبيل الاستصحاب فحكم الميت والغائب وحيا كنه عليه وحققنا ما له للسكر
 في بقائه المير عليه وان لا يملك على الغائب في الرباع على افعلى غير ما
 ويحكم عليه فيما سواها في مربعة الحكم عليه في العقار ايضا في الغائب اذا
 به فوافقه واليه معاداة واذا في الرباع لا شغل ولا تعيب ولا ميزان بها فينسى
 تلعبها على مستغفها وكذا العلة الموجبة للفضاء على الغائب اربعة في الرباع
 بل يبيع الحكم فيها مع الغيبة كالميتة وابو حنيفة يروى ان من شهد عليه البينة
 وهو حاضر في بانه لا يملك عليه وهو يود في قلبه ان يقول حتى يغفر لصر
 دينه ابرا فيقول ان الرباع من غير ما تمنا فخصم ما يبيع الحكم على الغائب في
 الرباع مغير انتم تكلم بغيره ويضع في نفسه في الجواب وانما
 يكثر الغائب من التخرج بالفسخ في الوكالة اذا حكم بهد وهو غائب ولا يكن فيما
 سوى ذلك على افعلى في الوكيل في الوكيل في الوكيل له بالوكالة من غير ضرب اجل والحكم
 على الغائب بمفعول للبر فيما مابع مستفكاه وضرب الاجل كما يعمل في الحاضر
 وانما قال في العقار انفس الغيبة وشمير عنكم عنكم ان كان
 حكم بها فانه يملك بها مشهورة النساء من افعلى مربعة فلا يملك بترك ولو كان اكر
 للفتنة وكذا اذا شهد عنكم عزول بار فاعلمت غير عموك عما في فضي بفضية
 فانه يجب عليه تغييرها اذا تمرك اليه بهما واذا شهد عنكم على رجل بانه
 شهد بكذا وكذا اوله يترك مو في نفسه بانه شهد بترك ولا عنكم علم منه فانه

ع
 ما

المحرم وتلقوا الاموال كما يجد من المشافهة عند شيوخهم وخلق الافلام بخلاف
 الفصل: فتميزت باختلاف في الفاضل من جهة انهم ليسوا بالمشافهة عند شيوخهم بل بالافلام
 فان ابن علي ابو عبد الله لما زوجه الله الله كما هو من مذهب علي فوليتا ابا
 الفاضل ان ابن الفاضل لا تنعقد ولا يثبت فكونه فاسقا واركانا لعشيرة عليه بعد
 ولا يثبت انهم من عشيرة ولا يثبت ان الفاضل اياها كما يستعمل في احواله فاما احكامه
 فيعقد منها ما كان هو اياها واما كل من كانت منه له ثم وكل ما كانه جنيح اذ اعتبره المصلحة
 بما عرفت المشايير كما يجوز على الانقياد الى فلان حكم الفاضل به نعم وعليهم وفيه
 يترك عنه الا لا يفرض بينهم غيره فلو قلنا ان ما كانا فاضل هو اياها في احكامه ينقض
 اذا لم يترك عنه فلو انما من الفاضل انما لا يثبت احكامه من فاضل فبهم
 نعم وعليهم في احكامهم وعرفهم يوجب ختم الامانة بانقضاء ما كانا فاضل من الفاضل
 لا انما حكمه في الاحكام لا يعلم حكمته الا الله تعالى وانما منع ابن شعبة وروى غيره
 ولاية فان قيل علم ان لا ينفذ حكم احد من اهل البيت ولا اجازوا
 حكمه الكبير في جزاء الميرور في الشغل وروى غيره ان الحكمين ان اختلعا الشغل في غيرهما
 فلا مفر في اختلعهما وفي الفاضل في ولاية لا يبيع الشغل عنهما بعد انقضاء هذا
 ونقضاء هذا ويؤيد في اختلعهما في رفع الاحكام والغالب اختلال الفاضل في قضية
 في حكم الفاضل ابو الوليد التليج رحمه الله انه قد روى في بعض بلاد الاندلس فلهذا
 فقلنا على الصفة ولم يتركه لك من كل في البلد من فاضل به فقل وعرف وفوقه من
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انما روى في فاضل على فاضل فان الفاضل ابو عبد الله
 الفاضل رحمه الله وعنه انه لا يقوم دليل على امنع اذا افتتحت لك المصلحة
 وقد عنت اليه الضرورة في تاركة وروى الفاضل انه لا يبيع التهمة والريبة الا بشفعة
 وحينئذ فيها واما اختلعهما فهو في ذلك وليست حكمه بغيرهما وانما يجب على الفاضل
 اذا حكمه بامره ونسيبه ونسبه به فاضل اذ يفتيه باختلاله ويضيقه اذا شمل على
 فاضل غير ما يتعدى الى احكام غير ما لا يثبت حكمه فيها الا بالشفعة فيكون فيها بالغير
 ففاضل احكامه بان لا يعلم من جهة نفسه فلا يرجع بمسألة الى الحكم فتميزت فاضل
 على من لا يجازيها وانما قد نكس احكامه فيمنسب في ضرورة الى ان يرجع فيها
 الى الحكم وانما لم يوجبوا عليه الرجوع منها الى فاضل الفاضل في غير الفاضل في فاضل

كذلك طرقت

لحكمه وأوجبوا عليه الرجوع بان يقولوا في قولنا العزلة في القللة إذا اخترنا به
انقاع القللة لأن الأهل في القللة علم في الزفة والزفة إذا عرفت بغيره فلا تنبأ
أنه يغير ويغيره أن الشك في القللة كمنفعة ولا كقولك الحكم لأن القللة عرفت
بما عمل استعمل به العلم في التباس العلم وأما يرجع القضاة في قول
العزلة ما عتلى إذا اخترنا أنه قد حكم وهو منكر الحكم فلا حكم بغيره ولا يرجع
القول في قولنا في القللة إذا كان عالما لا علمه في مشكلة الحكم عارضة علمها
وتعلم مشهدة تملأ من التحكم عليه فترجح أعمال مشهدة على القول بذلك وفي
كذلك في القللة ما نالنا وجبنا على العلم الرجوع في قولنا العزلة في ذلك العلم
علمه وأعمال علمه مع مشهدة وأفراحت ذلك ترجيح من غير مرجح وهو ما لا يسيل اليه
وأما القضاة العزل العلم أن يحكم لنفسه ويعاين من تناوله بل لقول وأما له
بأن يثبت اليه العلم والمواجعة بحضرة أهل مجلسه ولا يحكم لنفسه بما مشهده أنه إذا
وهو غلب لأن قولنا اجتمعت من قبل الأفرار وله الحكم بأمر فرار على من أشك فلهذا وإذا
كان له الحكم بالأفرار فلهذا كما حكم به لغيره كما أعزوا في حكمه بالأفرار في عرفت
كما يحكم به في عرض غيره لما في ذلك من القول لأن الاجتهاد على الحكم بمنزلة قومي
هم بالمعاجزة أو قومي القللة في ختمه محمد العبد تعلم في مشهدة القللة في
تبع ابن القاسم في ليل من الحكم وأما له فحكم أبكر العزلة وهو الله عنه يدرك
الذي صرح وعرف وجهه اسماء لا اعتمد بسيفته من الرواية الصبيحة وأما نطرح
لأننا نثبت على قولنا القللة وأعماله سواء وهو قبل موت الكتاب أو عزله أو ولد
المكتوب اليه أو عزله فيقول وهو الكتاب اليه أو لا إذا كان القضاة الكتاب المنه في
استند على كتابه وأما أن يفسر على كتابه وأما اجترأ بما فتح كحل فضلة الزماني
المغرب أو مشهدة أو أقصى وأنه لا يجمع قبوله وللا العمل باللائحة والقضاة الكتاب على
حال ولايته بأوقات أو عزله وهو كتابه لم يجمع للقضاة المنه في العمل به يوجد
حال الكتاب المشهدة عليه كما لا مشهدة على حكمه فيجب انقضاء عملها في بلد
العلم في الله إذا ثبت فيعلم فعلة قول القضاة نفسه ثبت عن كذا لأن لم يوجد قول
الكتاب ومنه أنما يفعل منه فلا داع وليا فإذا اعلم فيقبل منه على حال اللان ويحكم على
ذلك المشهدة في حال النولية يجوز عملا بالمشهدة ويؤيد قولنا المشهدة وأما القضاة

عزلة

مال عرفت

ولم يكن لأمرهما الرجوع عنه وإذا ارتقى شهادتهما شاهدان لم يكن بينهما ذلك وكان
 للمشهد عليه الرجوع مع أن التكميم مؤثرون في الجميع لأن مقتضى الشهادة أنما هو
 اقتصر على ما يعلم أنه جازا ادعيا خلاص ذلك كان لها أو مراد على منها الرجوع لأن له
 أن يقول لم يكن بما أعلم وليس كذلك التكميم لأنه اقتصر على ما لا يعلم أنه فلم يكن فيه
 رجوع لأنه لا يجرى التكميم فيه تذكر من التكميم عليه وإنما قال ذلك لا يجوز على
 مستمر شيء من الرجوع والعقد ولا يتم مستمر شيء من الرجوع والعقد ولا يجوز عليه
 أنه ما يباح ولا يجب لأن الرجوع والعقد ما جرى العقدة بكتب الوثائق بينهما عند اشتغال
 الملك عليهما والاعلان بالشهادة بينهما فإذا لم يكن عندهما عليه شيء من العقدة
 والملكات وفادما ليست للملكات فويت حجة وأكتفى بالنية عن احكامه فجلا ف
 سائر المتصورات التي ينفرد بها اشتغالها وبغيرها من التمسك على الشهادة في كتب
 الوثائق بينهما فتوجهت اليه لذلك فتميزه فان بعض المتأخرين ومنزلة الاستغنى
 من غير غير غلبه وإذا اراد استغنى من غير غلبه فلا يجوز على مقتضى ما إذا ثبت ملكها
 فيسرى كتاب الشهادة أن والآخر

وأما قال ذلك بقوله شهادة لا لا يثبت على إيمانها بكلامها وإيمانها إذا كانت متكررة الكلاوي
 ولا تقبل إذا كانت قد عينة له لأن الإجماع إذا كانت متكررة للكلاوي وإيمانها يثبت على أن يجرى عليها
 بشهادة تمام من شهادتهما وإيمانها وإيمانها بغيره على بعضه العقل
 والجرى ولا تقبل في الاقوال لأن الله عز وجل قال واعتزوا بهما اشتكنتم من فوق وما كان
 بنا حاجة إلى تعليم الشيا وتكريرهم على الحروب لم يكن بد من حفظ جراحهم وما بهم الشئ تقع
 بينهم ولم يكن حجة بينهما إلا بشهادة تهم لا تهم معدون عن مواقع الرجال ولا يكادون يثبتون
 بهم بكذا يثبتون في الحفظ على عليهم كما كان يثبتون في الحفظ العرفاء والاحتياط
 عليهما بما جرت العسافه بينهما ولم يجر في الاقوال لأن القائل يكلف قوتها لا يثبت التمسك
 وكذلك جازت شهادة النساء فبما أنهما لا يكمل عليهما الرجال من الرجال ولا استكمال
 وكذلك شهادة النساء فبما لا يكمل الرجال فبما لا يكمل الرجال فبما لا يكمل الرجال فبما لا يكمل الرجال
 والشراب إذا تجاوزوا وتجاوزوا في العبدون لا يحضرون ذلك فيلزم لا يثبت بينهما حاجة
 الرجوع في علمهم وجراحهم بل قد نزلوا في عتقوا ويعلموا من ذلك فلم يجر الرجوع ويجري
 التمسك بالزمن فداوى بتعليمهم وعلمهم كما كان في إيمانهم إذا ثبت بغيرهم

الجراح ووزن الفضل للزينة اعظم من الجراح بزيل لان الفسادة فيه دون الجراح
 وشهادة القضاة من جهة فوجها فمنها من علم ان دعوا الامر في انفسه لا يجوز
 شهادة القضاة اليه بناء على بعض المواضع التي لا يعضها الرجل مثل الجراح
 والعسر والظلم وتجاوز شهادة القضاة بنفسهم على بعض مما لا يعرفه الكبار لان
 قبول شهادة القضاة في مثل ذلك على خلاف الاصل فلا يبعد القضاة عن علمه في
 شهادة القضاة اليه بناء على ما اخذت الشهادة في ايزنا باربعة شعراء وفي غيرهم
 على ان يشهدوا ولا اهل البيت بشا من غير لان الغلبة لا ضرر في به الى الغرض بغلبة
 عليه بذلك بزيادة عدد الشهود ليتعزز عليه بما لا يتصور فيكون رد علمه
 من عدل وكون الغرض في فعل المعزلة على الغرض في افضها الاشارة الى قولنا
 على نفسه وعلى غيره فلما لم يكن على الشهود بالزنى القيلام بشهادة فيهم فقاموا
 بذلك من غير ان يثبت عليهم وتركوها فلما امروا به من الستة عليه في ذلك ستر
 من الله على عباده وايقض الزنى جنزلة فعلم لان الزنى منه وفيها منه
 العمل وفيها التكرار في احتياج كل واحد الى شامور وفيه من انكره لا يتركه فلهذا في
 كل ما يكون من انفسه واخضعها للثبوت والنية اعلم وانفسا فان ابر القاسم اذا ان
 يعرف الشهود بالحقية مع علمه حتى يثبت الروايات التي يعرفها بالعدالة يثبت
 على غيره ما حتى يتركوا اهل النكاح من جهة من اذع وعواء والغالب ايضا الحرية
 ولا كرك انحراله للثبوت فاعترف القاسم من البسادة وانفسا فان جهر شمع
 شامور من غير ان يخلو بعينه افر عندهما جمل الغنى واشتهرهما على نفسه بذلك لا يجوز
 فيما ارشعرا على شهادة الشامور من انفسه ان يكونوا اشهرهما على شهادة تمام
 غللا ان فرار بالحقوق فيما يشهد ارجح سمعهم ذلك لان الشامور ولو سمعها
 بتركها فيك فيتم ان يكون ذلك الرجل فرقة عليه واشتهرهما ايضا بالرجوع افر
 اشهر غنى مما اوفاه به بتركه له عليه فلما احتمل ذلك لم يشهد الا ان يشهدا
 على انفسهما بان يقولوا انما اشهدا عليه انما افر عندهما لعلنا بتركوا افر
 بالحقوق فيما اذا سمعنا بحالهم في حقهم بالحقوق واستوجبوا ان فرار يكونه بفرا ليعلم
 بفساد كذا في قضيتهم منه كذا وفي علمه كذا في شهادتهما تقبل في ذلك وفيه غللا
 وايقض انفسه جمل الغنى لا يجوز له الرجوع عنه وان شامورا لا يجوز له الرجوع

عشر شهادته فلذلك اجتمع فلان فلان في المجلس فاجتمعوا على ان يشهدوا على الشاهد ويشهدوا على
شهادته حتى يقولوا انهم على شهادته وجاهلوا ان يشهدوا على حكم الحاكم وجاهلوا ان يشهدوا
انما علم بذلك لان الحاكم لما كان لا يشهد على حكمه وجب ان يشهد بذلك غيره والشاهد
لما كان يشهد به لم يشهد غيره على تلك الشهادة لانها يفور منها من يشهد بها وانما
قال المخرج ان الملك بن الحارث بن عيسى وعلم السوء اذا غلبوا او عليهم الغرم اذا كذبوا
واعتمدوا بالزور والغلاة يلزمه شيء وانما قل ان القاسم وانما جشور وابن
حبيب لا يقبل حكم القاضى انه حكم لعلنا وبكنا الا شامدا ولا يقبل شامدا من قدير وان كان
الحو المحكوم فيه فلا وقال ابن القاسم اذا القاضى امره ان شامدا او احدا على التكلام بعد
الموت لما ثبتا على قرة واجتمع بينهما ان كل واحد منهما شهادته على ما ليس به الزور
قال ابن الحارث ان ائمة الامم بنكروا المكلوب من الحكمين للمرجع اشتملوا المكلوب
على وشهادته ان الشامدا لم يحكم به فذلك لزمه الغرم بلا غير ولا كذلك ان التكلام بان
الضرورة فيه لا عية الا الغيور فالله في التوفيق وانما اخمنوا الشامدا
ان ذلك شهادته ثم انما تسيب ولم يخمنوا القاضى انما فيها شره وافضلته الغلاة
افتضت عزم نصير الحكماء فاعلموا انهم لا يفتكروا بهم مع كثرة الحكماء فان
وتروا انهم فلك لزموا الا خبرا في الاوليات واشترافتنا على ما يفسر حال الناس بغير
الحاكم فكما ان الشامدا لم يحكم به لان الله قد دخل للملك في الانزاع والشهيد وكما قيل
الحاكم امير الشامدا وانما قلنا انما شامدا انما الشاهدا بكلمة شهادته
البرع وقالوا في المنهي انما انما في المنهي انما في المنهي انما في المنهي انما في المنهي
عنه بل يقف في ذلك الى فقهه وشهادته البرع لان ائمة الامم لا يشهدون شهادته الا على
لانما اجتمع عندها ولا يصح المنهي له اجاز له ان يفتي بما في المنهي بحضوره وعنه جاز
للمنفذ عنه ان يفتي بذلك وان كان في تفسيره المنهي ولم يفتي له في شهادته البرع ان يشهد
في حضوره شامدا لانما لم يفتي له ان يشهد به انما عنه في حال تفسيره الا على فلذلك
اجتمعوا وانما قلنا انما انما شامدا من على وجل بعينه عنده فموت شهادته
لا يجوز لو امرت انما انما في المنهي انما في المنهي انما في المنهي انما في المنهي
بهم الغرماء عنه بل انما اشترى به لم يلزمه فيه عتوق ان العتوق في الجميع لم يفتي
لا عتوقا لم يفسر فيه بكمال بيع السلوكا وبغير حكمه لم يلزمه عتوقا واعاد الينا لان

الشهاده كما مشا سوار فلا يبرم اليه كجل المنقول عنه اني نوكتها سوارا وهو
 حكيمه ثمينه فلان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 ما كرا ابراهيم عليه السلام فابا فيقول سوارا سوارا على من سوارا ان الله اعلم ان الله اعلم
 انني على نفسي فليما فقام سوارا سوارا على بعثه فلهذا لا يغفل سوارا سوارا
 عن سوارا سوارا وار فلهذا لا يغفل سوارا سوارا على بعثه فلهذا لا يغفل سوارا سوارا
 عليه وانما قال الله ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 له به حتى يحل مع شهادته ولا يقتد به اليه على شهادته بل انه سوارا ولا
 ان يبين ان ذلك فليما ولا يبع ولا ومب وانما ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 على ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 عليه من يبع لا يغفل سوارا سوارا ولا يغفل سوارا سوارا بل ذلك لا يغفل سوارا سوارا
 في يره فلهذا لا يغفل سوارا سوارا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 الكثيره ولم يبع موع في سوارا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 فيه تمامه ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 كما ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 وثيقه الحق وشركه حقه في وثيقه الحق ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 وحلف الحق على الحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق
 حكمه ولم يكر الشهاده ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 البرو على يعرف بعينه يعرفه عليه ولا كرك ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 فلان ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 في كنهه لا يبع في البسر في كنهه ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 كما في سوارا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 فلا يجوز له ان يبع حشر يكر له ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 بعثه كما ليس له كرك الشهاده فليما لا يبع في كنهه لا يبع في كنهه لا يبع في كنهه
 الغليل فليما لا يبع في كنهه ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 لا اضروى وايضا اذا لم تترك الوثيقه كنهه فليما لا يبع في كنهه لا يبع في كنهه

٤
 (بعضه)

اسم

الشاهدين فاشهد به فلا ريب عربة ربه الله واخبرنا شيخنا ابو عبد الله
 ابو سلمة رحمه الله في هذا الخبر عن بعض قضاة مي غزول توفروا بموا ابو عبد
 الله بن ابي نوح كذا في رواية يعقوب الوبيعي وكتبنا ان الله كمال ابو يعقوب جال
 له بلان على امره وانكره وانكر الشهادته عليه به فكذلك منه رفع شهادته
 في الوبيعي عندهما يتفقوا منها شهادته في محكمه وتذكر موكلتها وانه شهد على
 ذلك الرجل وكذا في الخبر لا يجلع يترك ذلك وعرفته له جميع يتقارر على انه
 يفيقه حكمه ويثبته عن تفرع شهادته على الرجل المذكور فكذلك في الوبيعي
 يدره وموكلتها قل وتذكر في يثبته وعرفته له خلاصة اخرجه من يثبته ومضى في
 بركة جاتقوا ركنهم ولا يترك منها مرفوعة اعلا وعنده ومضى في تفرع الشهادته
 بصره على شهادته في كل غير الوبيعي فتدله لفرع الشهادته بصره على شهادته في
 الكا غير الوبيعي فلا يخفى بل انكرت فيه هذا فهو على المكلوب فلا تكسب
 عنه وفي خبر اربع الوبيعي له يومهم فالتفت وتذكرت فالتفت له فالتفت فالتفت
 فلا في ولا فير ولا فير فالتفت في ذلك ان بعض غزول قاضي فرع ظاهر باس وان شهادته
 معه وشوقا معقروا شهادته من محكمه ثم اخبر شهادته ان شهود بذكره وعندها ب
 فلا فيهم اية يومهم يعقوب الشهود الشهود باقر اعلم رحمه الله فلا فتدله من
 رصروا عندهما فلا فيهم الشهادته فلا فيهم الشهادته فلا فيهم الشهادته فلا فيهم
 فلا فيهم الشهود وازاد تسميها على هذا حينها فلا في الجماعة يعاينها ابو عبد الله
 ابو علي الاعلى الله فلما شرع في هذا بكتبة مع بعض غزول الحضر الكريمة بعد
 اعلان فلا في الجماعة المذكور بها ثبت من اصول الشهود عند قاضي تكتبوا
 لذلك الشهود في العوايه فلا في الجماعة فلما استشعر ذلك التلاني المذكور في
 ان يلد بغيره يستبصر بهما الشهود ابو عبد الله ابو عبد الله ابو عبد الله ابو عبد الله
 في البربر والريث واللاخ في الفان في كتابا بر شهور لور وعلا شهادته
 في اقراله ورجل انما لعلاروشما محمد في ذلك بعد العفا بذكره وانرا با لزور
 فلا فيهم في ذلك وقد لولوا فيم بلع او غاب بعليته كلبه حتى يدره جلا فيهم عن
 رده مخرج دينه لورنته في كذا الموضوع فرائد حول رتبته الشهادته

بذلك

في رفته انفع من السبب اليه في رفته لا شغل لا ربح بعد برقة وعمره اشتغلان
 الشا من برقة شمس وكنت مزمع في رفته فلهذا في رفته الشا من برقة رفته الشا من برقة
 قال ابن عبد الحكم ارشدنا على رجل انه افر لعلنا وقولنا في رفته في رفته رفته رفته
 بغز الفضا وقولا انما شمسنا في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 بنحسب عليهما ولا تقبل شمسنا تمام للاخر بكل انما في رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 له وعمره في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 لزم برقة في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 ولو ضم في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 على تفصيله فلهذا ابن عبد السلام في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 البروق وقال قوله وعمره في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 البغضه انما هو عمره في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 فلا حرما فيها بعينه لا فعله في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 لا رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 عمره تفصيله فلهذا ابن عبد السلام في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 كما رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 والشا من رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 على تفصيله في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 له هو رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 اية القربا من رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 المصنوع في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 كلاما من رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 رحمه الله وايضا الشارح لما في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 وفلهذا في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 وايضا فلهذا الشارح في رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته
 الشا من رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته رفته

لا يشترط انما يعبر عنه بالخطا انما يعبر عنه
 ح (الشارح) انما يعبر عنه بالخطا انما يعبر عنه

الحكم به فانه ابن عرفة رحمه الله وهو معصوم في الشرف والحرمة في شرفه وحرمة
العزلة وهو داخل في صفات الشهداء والعزلة وهو خارج عن الصفات
ثمة تعقيب ابن عثمة السلف رحمه الله برواياته بقوله زيادة العزلة
بمنزلة الغير مسلمة وتقر في علم الاصول ان العزلة مما كان داخل تحت ابن
تصلحكم وابعده عن النقص والكس كما ان في زيادة العزلة من قبيل محسوسات
يتعلق والعزلة مركبة من قبيل مضيق الزيادة في صفات تعزلة او متعزلة ولا ينبغي
ان تعز في الترجيح وزد عليه تميزه ابن عرفة رحمه الله بل قال زده او كما
بقوله لا تسلم زيادة العزلة بمنزلة الغير مسلمة بل بالزيادة لم يتسك بها هذا
مسألة بل انما هي كمنعة غير مشقة وكونها ليست لا يمنع امكنها عادة وقوله
ضبطك زيادة العزلة متعزلة او متعزلة جميع ذلك بل انما تعلم بل العزلة في مشود
شيئ خفا وانما لنا من غيرهم وانما فان في كتابنا في شجرة النشأ من
يشمل من غيرنا جيد من غيرهم في شجرة النشأ من غيرهم في شجرة النشأ من غيرهم
واذا شئنا بعض العزلة بعين مشود الغنى فيها لو اورد شهدا تنفع ابن العقيم
لا يلزمه من غيرهم والزيادة الغنى او كما يسير جدا فلا تامة او تنفع
لاري العزلة من غيرهم ليست في التبرج لا في شجرة النشأ في التبرج وهو الحرمة
بالوفاة في شجرة النشأ في شجرة النشأ في شجرة النشأ في شجرة النشأ في شجرة النشأ
متعزلة بعون وقته فانه ابن عرفة رحمه الله وانما اجازة العزلة
لشهود الزنى تعزلة النكاح في عورة العزلة على شجرة النشأ في شجرة النشأ في شجرة النشأ
الزوجه في عورة النكاح في عورة النكاح في عورة النكاح في عورة النكاح في عورة النكاح
(اختلاف في الالة ومع بكر فضل تعزلة في شجرة النشأ في شجرة النشأ في شجرة النشأ
في الزنى هنا في شجرة النشأ في شجرة النشأ في شجرة النشأ في شجرة النشأ في شجرة النشأ
في ذلك الشؤن غير محصورة في شجرة النشأ في شجرة النشأ في شجرة النشأ في شجرة النشأ
(يعقبة في علمها بل لا ينبغي ان يتركب محرم وهو النكاح في عورة النكاح في عورة النكاح
ابن عثمة السلف ثمة تعقيب ابن عرفة رحمه الله برواياته بقوله
يرد بالوفاة النكاح في عورة النكاح في عورة النكاح في عورة النكاح في عورة النكاح
عزلة النكاح في عورة النكاح في عورة النكاح في عورة النكاح في عورة النكاح

مسألة

تقلى

الله افوز لغربتنا بمرسرو وفكع بغير جلا عمرا بفكع للسرفه وسفكم الغضا
 التما في فالا جله التكره وموايزه معقول الموعود اوزا حيد وثوب الغبن فمقل على
 التسوية التلات المتكفرا اليه في الزفر اذا هو غيب الحسبه ولا يستلزم ذلك
 مرالا حاكمه بل تكفر الى الفرج فلا يستلزمه التكني للعيب وانما فذل انما
 بغضه بل لتسلموا اليه في الجراح ولا يغفر به في غيبه ما من المفعول البذر فيه في
 الجراح لوبعلا الفصل فيها تملأ الاقوال وانما يحكم فيها بالاسلام واليقين
 لا في ذلك الى الاجتماع على البراءة فلا علم انه يغفر منه بالاسلام مدوا اليقين
 كما في ذلك انكبا ما وزجره فتنبيه نقل الفراجير محمد الله انما انما على الغناء
 بالاسلام مدوا اليقين في الفقد وفي جراح العبر بانة يصالح عليهما بالمدان في بغض
 الاقوال وانما تستدل به بوبانة الغر الاهل واعتم الكوار والبعيد في ذلك
 لا في له في التبعير ايضا وتوخلد الاجتماع واستستدل ايضا مرعب انه انه يغفر
 في ذلك في الاجناس مع انتم فتلوج ولا في التلاد وقطالته الى البراءة وغيبه في ذلك
 بما مثله الى المدان وانما فذل في الدرونة ارشيد على وجل شامرا انه سرق
 متاع فلان انه يغفر له ما جيب المتاع ويشتم منه ولا يعاقب الاسلام اولا ولا عركا
 وفلان بمر شتم على وجل انه شرب الخمر انما كان بمر شتم وعنه ينكر فجعل العمل
 في منكر ينكر في ذلك لا ينكر الى المشهود به في مسئلة الشرب فمقل لانه شتمه
 بعد لا غيبه في مسئلة السرفه المشهود به تعدد لانه شتمه في المدان وبغير
 اي فويله في مشغور ذلك الما في نقل لثروفت الشتمه الى المدان وانما وجب
 الفرج في غير التبعير فيجوز التكرار عنها ولا يجب في غير التعفير الا بغير غير المعنى
 لا في التبعير لغيبه لا في غير غيره فيجوز التكرار في الامور والاشياء منوع ارجل على فذل
 يعلم عرفه في يمينه وانما في الجواز في التعفير انما يعلم على يمينه
 به الاسلام مدوا علمه في ارجل يعلم ذلك الامر في الاسلام مدوا علمه على كنهه
 صرفه بغيره او غيبه ذلك لا في الجراح اليه بغير ذلك حتى يتغير واجبا عواله التفرق
 في فلان شتمه به شتمه انما لا يبعد بالانتم في الاموال ورد من الشرع انما
 لا تعويل فيه على الفجر للمشهور في ذلك ولو عرف ذلك على اليقين لا في انما

لم يرد عليه واذا قيل انك لا تتكلم به فكيف اكل الله والفسم به بغير الصريح فلا
 يلزمه فلو كان فلا لانه انما هو عهد الله تعالى في نفسه ان كان في العوازم في
 الموضع اذا كان عند احتضاره لم يعل فقلنا فلو كان في يد من كان في الموضع
 عليه يعل ولا تراعي اهلكته في يمينه ولا يعل في غير يمينه ولا بد ان تب
 اهلكته لا امر في معتز انه مشغل في امر اخر فبتعد التهمة في امر غير محال
 فتستفح مراعاة اهلكته ولا يكون اهلكته في التهمة بما عيها بوجه اليه
 حيث فلو ان عوازمه اهلكته في الفضا في حياضه للموا والاختيار كما ان يكون
 لا يكون اهلكته في يمينه ويكره في المعاملات بالمدار فانه المدا في كتاب
 المحلة في تميم في منزله احدى المساكن التي تروجه بمسا اليه على امر
 عليه من غير اعتبار اهلكته ولا في يمينه الصانع وثالثها انتم بالسرفه وراعي
 الغرب ينزل من منزله انه استودع رجلا مالا وخاف مسما اليه في عرض في الرفقة
 بغير عيانه من ماله في رجل في دار كرا من عيانه عليه عدا غيب فتم يمكن ان يهلك
 عند الصانع اصبغ وعلل يمين عمر فوجه اليه على الصانع بانهم فتمشوا
 انفسهم في المناظر والزه الباجي فله في ثمار السور وقال النعمان في الصانع
 من اركب على امر عيانه في شبهه ان يغير به اكلها منه او لئلا من اكله ولا لم يعلبه
 في راعي في الدود يغت ثلثه او وجه اركب على امر عيانه فله في جنسها وفدوا
 وكون في يوجب الا يبراع ليس الغالب في الغف ببلد اربودع فله في السبب
 خرو او كلب مثل كرا او ضعي في غل في الشعر فلو ان يكون امر عيانه في يردع
 في ذلك وانما فله ممنوع من افلا في يمينه ارفقانه فخر على جارك فتمسك
 في ليس يجوز ولو جرت عليه اربع سنين كاذب حيازة وقال لم يعل دارا في يمينه
 زفا و مثلون بد عيانه كونه يرد منها ما في دارا اخر في يمين جارك في دارك غرقه
 ويخرج كونه في يمينه بملكك كذا حب الغريزة سر من عليه فملكك الاخر تسد
 الغريزة وفي من خمس سنين على كذا حب الغريزة فله في يمينه كذا في يمينه الجوار وتسد
 الكون في ذلك كله امر غير في حيازة اربع سنين لا في حوز الا كذا عفا
 له في غل في الغل فانه امر عيانه عهد الله وانما لم يقبل في الغل
 في السنة و مع كونه العرانة وفيه في العترة والرواية مع ارا جميع اعتبار

ص
 يكره

لأن الشهادة من المناصب السنية والمرتبة العلمية والروافد غير في
 الأولية وتحتوي منزلة الشخصية بحد شهادة النساء إلا في مواضع الضرورية وفي
 الاموال ككثرة المعاملة بينهم من هذا الشارع لا حكم على من نصبه لسانه
 ومن المناصب التي لا يعجز عنها النساء في العسر مع امكان الاختيار منه
 وحصول الضرر بغيره ولا كثر في الرواية اذ في لا يتصور ان يسمع العبد غير
 النساء والعسر في شئ الشهادة كقولك اذ في كثر الشهادة كقولك اذ في
 شئ من ارفيل هلا سلك بالعبس فشكلت النساء في قبول الشهادة قلنا
 نعم يشك به من هذا المسلك اما في مواضع الضرورية بلا مبالغة واما في شهادة
 الاموال بما لا يعجز عنه فمعقول السداد لا يفرغ له الاداء ولا يغير على
 الاموال لان الاموال يقع بين النساء والرجال بحيث شوا غفارا والرجال
 والضرورية تدعو الى القبول اما الموضع الذي يتبين فيه حضور العسر في شئ
 فيه حضور الا حراز فغير بان الا حكم اذ امكن فروع الاموال والعسر
 اشد الاحكام

كتاب الوكالة

وانما يتم فعل الشهادة العبر مع حضور الاموال وفي تلك الوكالة مع حضور
 الموكل وان كان في نيابة لا يشترط الموكل وكلاهما ككلاهما وشهود العبر انما
 يشهدون بنقل الشهادة وشهود الاموال يشهدون بانهم من اهل بله بل يكره
 كمالوكالة وايضا الفلاح يلزمه البحث عن عذالة الشهود فكذلك الشرع
 فيقول في شهادة العبر كسبي عن مرفق شهود العبر وشهود الاموال وشهود
 فيه كلبه بخلاف الوكالة وايضا عدول شهود الاموال عن الحضور مع
 عدم العذر بها يستتاب اذ لو حضر الكفني للفلاح من حاله وقاد به
 شهادة ثم لم يوجب النوفع عنها ولا كثر في الوكالة وايضا الوكالة
 يجوز من اجماع اذ ارضى عنه ولا يجوز قبول شهادة العبر مع حضور الاموال
 والروافد عنهم وانما تمنع الوكالة على المتصل اذ اكمل الموكل حاضرا
 على قول ويجوز الوكالة على فقهاء التبرير وان كان الموكل حاضرا وليتبر من

حوله الدوران في بيع مبيع له من قبل الوكيل لا بالامتناع من قبول الاختصاص بوجوبه
 له فيه ثم في بيعه لانه في بيعه كل الاثر المحاذي له في البيع في الاختصاصات بحيث يعبر
 اليها بطلان في موعدها ولو ترك المصنف مع غيره لا يرد ذلك مع كون الوكيل له علم
 عنده من جهة الكلب وبطلان او الامتناع عنه من مبيع هو ان ياكله وفتر
 يتعذر منه فلا يجوز فلهذا يجب ان يقع وكالاته المحاذية لوكالاته على
 فضاء الدوران في بيعه من قبل الوكيل او الوكيل سواء اقبلت او اقبلت لا اعتراض
 فيه وليس من ذلك ان يعمد المكلوب والكلاب وهو مفضل كماله الوكيل الغارث
 بوجوبه الاختصاص وانما فكتلاته وانما قلزم وكالاته المكلوب بغيره ان الكلب
 ولا قلزم او حوالته بغيره وفي بيعه الدوران في بيعه ان الكلب عفا في محاولة المكلوب
 واذا كان ذلك من حقه فكيف يلزم ان يشغل عنه حقه ان يغير من اختصاصه عليه
 لان الزام في الدوران حوالته اسبقا من ملكه عروضة واشترائه في اخره وفي البيع
 والشراء لا يكون ان يلائق بفضله الوكيل فانه لا يشعور به من هذا المعنى
 وانما فان الاية اذا وكل على شراء سلعة بعينها انه ليس له ان يملكها بائنه
 انما اكلع عليه بعد العفوان به من هذا لعمرك وانما في ذلك واحدا في
 على قولنا ان كانت السلعة ليست بعينه وانما وكل على شراء سلعة موقوفة
 لغيره لعمرك في بيعه وانما في ان يملك تلك السلعة سليمة فلا ان تكون
 سليمة من العيب لم يلزم ان يبيعها الوكيل ثم يعجز على ما امر به فلهذا
 من غير مكل لعمرك وانما في غير الموكل في بيعه وفي غيره في بيعه في بيعه
 او حاله كانت فلهذا لم يملك الوكيل من هذا وانما في ان يبيعها بغيره
 يبيع له سلعة بغيره فلهذا لا يلزم الموكل بغيره بغيره وانما في ان يبيع
 واذا امره ان يشتري بغيره فلهذا لم يملك الموكل في بيعه بغيره في بيعه
 الشراء لا يملكه بغيره فلهذا لم يملك الموكل في بيعه بغيره في بيعه
 المشتري ولا يملكه الا بغيره الوكيل من هذا في بيعه بغيره في بيعه
 للموكل لكونه لا يملكه بغيره فلهذا لم يملك الموكل في بيعه بغيره في بيعه
 ان يبيعوا على قولنا ان الاختصاص مع الوكيل في غرار المصنف انما في بيعه

في اشتلاهم في مفرار النمر من النمر او للمراو للمراو في الزوج الموكل من ان يقض
 المهور وشوا ينفق ومثوا الزوجة يبيع النمر غلايا ايضا عما كان الموكل له يقض وبيع
 المهور في ما جزا الزايع بشعر من المهور الموكل المهور اليد ولا يزا بشعر من
 الموكل المهور من لان المهور على ولا تنفع شيئا في الزايع اذا لو قبلت شيئا منه
 لم يعل نفقت من المهور ومثوا في الترجمة المهور من كتاب الموكل ان مخرج النملعين
 للمعام في غير الله المهور في حمة الله تعالى وفيما اشعلوا الموكلة المملكت
 حتى تغير بالثبوت او بما فرو صحتوا في حمة المملكت وجعلوا المهور على النمر
 في كل شيء لا ان يشتر كما كان ممتا كما ان يشتر في كل شيء ولم يور عليه والبر غير
 من المهور الموصية له كما في ذلك فربته في ثبوت من المهور على الموكل في ذلك
 فاد على النمر فيما جعل للموكل ولا يزا من المهور في العدا ولا احتج في تغيير
 الموكلة بالثبوت او المهور في ما يستثنى من عموم الموكلة مع دار السكنى
 وبيع عبر النمر في زواج المهور وكلا في الزوجة خور غير هذا من النساء لا في النمر فله
 بل في ذلك لا يزوج تحت عموم الثبوت وفيما جعل الموكلة اوقع النمر عليه وفيما
 فله في الموكلة على الموكل في ممتا او اشتها وان اصرح بالموكلة في وعليه النمر وان خرج
 في النمر في الموكلة او اعلم بملاك يكون مقتضاها لعدم المملكت لانه بالنمر او المهور في حمة
 والاصل عدم الاشتها وفيما في المهور في ان الموكلة النمر في الموكل
 قبل ان يعل المهور بان الموكل يبيع على موكله بالنمر ولو قل ان الموكل يبيع النمر
 او لا واذا ارجع اليه قبل الشراء فباع فانه لا يلزم الا مخرج النمر في الموكل
 الشراء في الموكل على مته بالنمر في حمة حتى يعل في برزبه غلايا المملكت فانه
 فلا بعينه فردم في فلا ينقل حكمه في الزوجة تنبيه في تعقب بعض شرائع الجلاب
 المهور في النمر والله اعلم وفيما فله الا حرا الموكل المهور في حمة في حمة في حمة
 وليس الا حرا الموكل المهور في الا حرا في المهور في حمة في حمة في حمة في حمة
 الموكل المهور في حمة او اخر فله او اشتها فله حرا في حمة في حمة في حمة في حمة
 حمة المهور في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة
 فله في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة

المهر

المهر

المهر في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة
 المهر في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة في حمة

في كتاب الشريعة

والفان مع ملك الشركة. بالكلية من التفرقة والتشعب. وأما في الشركة بالذات
والترافع مع الزاوية من جهة الحكمية خاصة. فبما كان جعلك في الزاوية من الشركة
بالكلية من تفرقة مع غير فتنه وذلك أن كل واحد منها باع نصفه كعقابه بنصف
كعقابه ولا يجهل فيض ليلها، بركل واحد على باع، فإذا باعها فليكون منها باعاً
للكلية من التفرقة فلهذا عند التفرقة مع بعض شيوعه وأيضاً لو سويت الشركة
بالكلية من تفرقة في ذلك إلى غير الكعقابه الجير بالذات فلهذا أن الجير وفيه تفرقة لأن
الجير احتياقاً فما اعتل به أحالة للمساواة عن مذهبنا في التفرقة. باختلاف
تفرقة الشركة فبما بالكلية من تفرقة وأيضاً التفرقة مع الزاوية من جهة الحكمية
الشركة بالترافع والترافع مع الزاوية من جهة الحكمية مع الزاوية من جهة الحكمية
التفرقة وأيضاً الشركة في الكعقابه من جهة المساواة في التفرقة والبيعة وذلك
فتعزى عنه فلهذا التفرقة في الكعقابه لا ينفص منها مع الكعقابه بعضه بعضاً
المكسب في البيع حصول المساواة في التفرقة ورواه أبو يوسف بأنه تفرع على خلاف
أهل مالك وأيضاً التفرقة وذلك أن كل واحد يفتقر جواز الشركة بالكلية من التفرقة
النوع إذا حصلت المساواة في القيمة ورواه أبو يوسف التفرقة بالكلية من التفرقة
في القيمة مع اتحاد النوع فتعزى مع اختلاف النوع وفلهذا بعضه في قول القاضى تفرق
لأنه لو حصل المساواة في تفرقة تفرق في ذلك الأمثلة وأيضاً الكعقابه بالكلية
فيه إلا أن كل واحد يفتقر به بالكلية من تفرقة وعنده في العير لعنه والبعض به فيصير
فبما كل الكعقابه تحتل به فلهذا بعضه وفيه تفرقة لأنه يرجع إلى قول القاضى وأيضاً
علل الكعقابه كونه في خلاف التفرقة والترافع وفيه أيضاً تفرقة لأنه يرجع إلى قوله عبد
الحق عن بعض شيوعه وأما جاز في الشركة بالعرض من جانبها والتفرقة من جانب على
المستور ولو لم يكن بالترافع مع الزاوية على المستور لا العير والتفرقة في التفرقة مما لا مانع وأيضاً
وهو البيع والشركة وهو فتنه في أهل الشركة بخلاف التفرقة مع الزاوية من جهة الحكمية
على البيع والشركة والترافع مع غير فتنه فلهذا في التفرقة بالكلية من التفرقة
والشركة فتعزى من جاز فتنه لا يجوز البيع والشركة كما لا نقول البيع المتفرقة

الشركة منها فاكلا وفيها خلاصتهما والمنشوع فاكلا وشعارهما معهما فاكلا فاصبح في
المشروقة يتبع وينارود ويتم بدنيا رودة زعم ويتبع مرفح وفرد فبع بثلثهما واجاز في الشركة
ان يخرج مخرافتهما وزرقا والاخر فثله فثله وفيه مخرافتهما مع ان المتعذر من اجماع غير اقل ان
يكون منها ثلثا من كل وجه بملزج جواز البيع او فثلهما وثلا بتمشع الشركة او لا يجوز اعملا
راير المال والنسابة في النسخ على سبيل الشركة الا كوعلا او النسابة في ثلثها في العوض
متعذر ولو تساوى لما فعله بما فعله ولا بد من شيء راير في احد اجماع غير اعني الا الاخر وهو
غير ربحي البطل فاشع لذلك يتبع دينارود زعم بدنيا رودة زعم في ذلك ان راير بعضه كد
واصر على سبيل الصداقة الحقيقية فستبدره عرفا حبه ولما بغير مخرافتهما في الشركة
ففعلا فثلهما مما ليعز او مستبدا مما ولعز والمبا بعة الصريحة فثله بعضه فثله على
المشروقة فثلهما لا جلا لثلهما البعة الصريحة في الشركة جوزوا في الشركة اخرى
لكل واحد من الشريكين منها اخراج الزديعة واخراج احداهما العلو الا خرا لثان والنفى
وانما انهم يشاءوا في عزم فثلهما اخراج احد الشريكين بغير ثمن عليه كما جوزه وولوا او عزم
او جوزه او عزمه فثلهما واختلوا في اخراج مخرافتهما بلسه فثلهما عليه لا في الجلس بغير
الربح في ذقته بغير الافراد ولا كذلك الشريك فثلهما التوضيح فثلهما ففعلا في الشركة
ابو العنصر النجدي حجة الله من الاقرؤ فثلهما لا وجه له ليعلس في الشركة فثلهما فثلهما
ويعني بغيره لا شيء له في عزمه فثلهما فثلهما ولا ليعبر اليه في عزمه فثلهما فثلهما
النجدي لا يقبل افرا احد الشريكين بغير ثمن فثلهما فثلهما ولا في ثلثه بغير ثمن فثلهما
الا في الافراد لا يكون الا في عزمه فثلهما فثلهما ولا في ثلثه فثلهما فثلهما
فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما
انما انهم عزموا في قال الافراد فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما
بعدا ليعلم ان اذ افترقوا لا يكون له ذلك الا في عزمه فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما
الشريك لا يتم اذ لا يعلم احد وجهه فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما
شهادة والبرهان افرا من اخله فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما
يتبع بكملا فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما
اليه لوجوه في فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما فثلهما

يلزمهما في افواهما وانما قلنا في الحروفه تشع الشركة في الرضا بغير الزواجر
 ما وقع وعملنا بكل واحد واحد من راس مالهما ويقتسمان الربح لكل عشرة دنانير وبنوا لكل
 عشرة دنانير من ذلك التوضيعة وانما كل واحد السلعة التي اشتريتا بماله
 بيعت السلعة ونفس كل ثمنها عمدا ذكرنا وقال اذا وقعت الشركة في العرض فليس
 بمراسل كل واحد منهما فباع به عرضا ويذكر شركا كل عمل بعرضه ذلك فكذا ينبغي
 ان اشترى بالانفاقين وانما عرضا او يكون له حصة ذلك المال كما كان في العرض في
 شركة العرض فليس شركا له حصة ذلك العرض الا انما الذي يبيع عرضا بالعرض
 واختصاصه بيمينه بعرضه اذا شركته في بيعه فخلان العرض في ذلك قال في صفة الحروفه وفي
 اود عنه دنانير فابتاع بهما سلعة فليس له اخذ منها الا ان كان اخذ دنانير ولو اود عنه
 عرضا بيمينه بعرض او بغيره فلك اخذ ما باعه به والمثل فيما له من الاقيمة فيما
 لا مثل له فذا اوفقت على هذا علمت انه لا يلزم من اخذ عرضا العرض بيمينه واختصاصه
 في العرض بعرضه فخلان فلتقوم التوضيعة انما يوزنوا التدا علموا وانما قالوا
 في الجواز يكون في الربح فبينهم وبين احد منهما بثلثه وياخذ الاخر الا بثلثيهم في الرواية
 المستمرة واذا كانا في البيع بينهما فخلان كما في الملاحمة عليهما وقران بينهما جبر
 الا في البيع يتقوا البيع بالملاحمة وفي تركها الملاحمة الملاحمة للمال ولا كذلك الجواز
 بل انه في شتغتي عنه بالربح فكل منهما على نفسه بربا او غير ذلك وانما قالوا في
 القاسم بيمين زرع زرع ايضا فانه وانفكع شغبه وحب على زرعيه وعمله فخل
 عرض بيمينه عليه ان يترك حياج الزرع الشقوق عليه من قبل فانه متى يعلج بيمينه وان
 امشع من ذلك جبر عليه من غير تركه فان اذا الكعبة الكعبة في خمسة دنانير بيمينه
 فيمنه الكعبة لا انما ملك فيه فملك المستأجرة اذا مر الحوجود فيه كغيره اعدا
 ولا نورد فيه ولا يبيع بيمينه ولا يجوز ذلك في الكعبة فتنبيه على عكس ما ذهب
 من ان علم فخلان بيمينه في شغلها وانه لا يبيع في الحصة والعرض له بيمينه الحرفه النقص
 اعني من حرفة الاقوال لانه لا خلاف الحرفه يجب اخذها وله باللعرض ولا يترك حربه
 على النقص حربه على الزرع وغيره مما لا يوافق قوله في الجواز

في روي كتاب العمل والبيع

واما في الجوز او مشتق من الرجل فبالا ينسب له غزاة بنصف النوب ولا يقبضه ويجوز
 ان ينسب اجره على غزاة بنصف النوب الاخرى النوب الزد يخرج مع هو النوب ولا يترك
 الغزاة بلانه فغزاة لا يجزى به ولا غزاة ايضا النوب الزد امتناع به لا يسلم اليه
 الا بعزوة وهي حصو النوب وكرت النوب فيمنه لا يبرز في بكر وفقراملا واما
 فدا لراة افا لراة النوبة للاجم اعلم على انته بنصف فاكسبه عليه اوالا فغزاة مندر
 فبملا فغزاة الكسب فافوع كمال الكسب كله لراة النوبة وادخله واجرا المثل جميع الكسب
 للعلماء في ارا الفع في الجميع فبالا ولا افا لراة النوبة وفع على لراة النوبة والاجم كان
 بمنية الكسب وراة الا وفع على ارا الفع واجتناء الكسب من قبل لراة النوبة فافوع عليه
 بمنية النوبة لانه لم يكره من الكسب شيء ولا في حكم النوب والافوع عني فدا لراة النوبة
 وغيره واما فغزاة النوب المستكر ولم يفتوا ارا الفع المستكر مع اراة النوبة منها اجم
 لا يجوز ارا الفع مع ارا الفع ارا الفع الكسب لانه لا فاعا عليه اذا تم بيت فغزاة واراها
 ارا الفع لم يفتوا في ارا الفع وكرت النوبة الا مير ولم يشبهه سائر الاجزاء من النوب فقبل
 ان يفتوا في النوب فليل في النوب وليس يعلو قيمه كاستثناء اراة النوب وراة النوب
 البعير لم يفتوا في الضرورة في النوب واراها الا فغزاة على ارا الفع من غير ان يستثنى
 اراة النوب فغزاة على النوب التي فيها غزاة النوب الا بتعليم وتعلمه فليكون في الضرورة
 كالفروزة في النوب فغزاة النوب في الضرورة في النوب على الاستثنى اراة النوب
 العا لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب
 النوب في فغزاة فغزاة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب
 عليهما وعلى من احتج بفغزاة في كتابه المستثنى فغزاة النوب لراة النوب لراة النوب
 اراة النوب فغزاة فغزاة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب
 مثل النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب
 مشا فغزاة لراة النوب فغزاة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب
 فلا في كتابه اراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب
 فغزاة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب
 ان يفتوا في النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب لراة النوب

واما على ما في قوله لراة النوب
 فغزاة النوب لراة النوب

فغزاة

المستثنى فغزاة
 فغزاة النوب لراة النوب

لراة النوب لراة النوب

بالكلية عن المعرفة وقد قلنا ان معرفة لا يعتبر من احكام فضلا العشر الا كما انما
 المشهور وقد ثبت الحروفه وقال غير له من يشوخذنا انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 علم المشهور فيه الا بالمشهور وكذلك حكمنا في قولنا انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 ما اجبت فبحر في المشهور ولا اجتنبه فلا اكل انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 يخرج عن المشهور بالمشهور ولا يخرج عن المشهور على خلافه بل يفتي بمبدأ
 انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ ولا يفتي بمبدأ الا على العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 على الوجه الذي ذكره من علم العلم ويقتضي على العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 مشهور من حيث لا يقع الخبر ويثبت حجاب الخبر من العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 في زمانه في انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ لم يستمر من العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 ولا يفتي بمبدأ من حيث لا يقع الخبر ويثبت حجاب الخبر من العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 فلا يجوز والوجه انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ لم يستمر من العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 لا يفتي بمبدأ من حيث لا يقع الخبر ويثبت حجاب الخبر من العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 البتة عيت ليست بمشروكة وقال انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ لم يستمر من العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 ثقلت مسألة من علم الحروفه وهو الحروفه ثوابه لا ينبغي ان يفتي بمبدأ لم يستمر من العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 كما ان علم الحروفه خلافه لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 بالمشروكة فبأنه كذا في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 ويسمونها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 احراز غير من العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 التذمة في الباب بالمشهور في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 والاعراض في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 على العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ
 في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ في اخبار اسرارها في العلم انما خبره لا ينبغي ان يفتي بمبدأ

لا زال كرمي الحج فو تعذر ما لشك و تعذر و صورا المكشور الى غرضه في الكرا و موجب منحه
العقد او اعادة ذلك المكشور كما وجب ذلك في العيوب بطلان غير الحج فلا زال المكشور بطلان
غرضه وقت اعادة من السنة لا فنه بغير علم الخروج و ليس كذلك كبر بوجوه او فانه لا يملك
السنة مرة و سائر الكرم الا شيعلا او وقت اعادة الا سائر خرج و منتهى قصده و عدم
تتميمه في غير بعض اشياء غير فانه كره في غير الحج بعد اذ كان الكرم بطلان و اذا
لا كان غير شيئا لم يملك به الحج و انما اجاز اجتماع البيع و الاجارة و لا يجوز اجتماع
البيع و اجتماع النكاح في عقد الاجارة و بيع منافع الشيء و ذلك في المعلى و نور المحمول
بما زاجع منعا لا شتوا بهما في المعنى و لا كذلك البيع و اجعل كل واحد من البيعين بغير لازم
الأنه لا يقع على عمل موقوف بل يقع في ان يقع في عقد فلهذا كما لا يجوز ان يقع في عقد ان يكون
البيع و عقدا لثبات البيع و انما فلا في الجلب و من اشتعلا عقدا في شيء من انهم في غير
اذ يصره و يكتب في قيمته و لا في الجلب و القيمة و الاجارة و كذلك اذا اشتعلا شيئا صغيرا
و كبره بغيره او ابله لا يبرر و لا يملكه و لا ما يبرر في شيء من انهم في قيمته و كذا في على
العقولة و اذا اشتعلا العترة او العترة بما لا يقع فيه انه خسر من قبله و لا العترة او العترة
او العترة و السيف في جرابه او فخره او ما اشبه ذلك فلا يقع فيه كذا في العترة او العترة
جرت به او قبل من لا يكون عنه تلك و التناثر شيئا عو و ما بينهم به فلا ضار به و ان كان
عنه تلك و لا اجرة فيه مع السلامة و اقالا كل واحد في شيء من اشتعلا فيه فلا ضار و بل
و تكلم الا في في فلهذا فهو متعلق في الصغير و كبير و تكلم البنية بما لا يحل او سلم انه اشتعلا في
منافع منها قيمة بغيره او في له الا في منها بطلان منها للبز و او كل واحد في ذلك في العترة
و قيمة العترة و انما كان كل عقدا لا يقع فيه من ان لا يقع الا بالشرع كما جعلوا القراض
و انظار سنة و الشراكة و المزارعة بطلان النكاح فلا بد بلزج بالعترة و انه لا يتغير بطلان
لان المعهود بما جعلوا القراض خلاف المعهود بالنكاح فان القراض و الاجرة فمهرها انما هي
و انما جازية و كملب الا عترة الممقنة و النكاح فمهرها انما هي و انما جازية و فراجعي
و فراجعي الله تعالى ما لم يكن في القراض و انما مواعلي و عترة النكاح لا معنى لغيره و فراجعي
تعالى و انما النكاح هو فلهذا في عترة اخرى عترة و انما يقع في ذلك النكاح و اذا اشترى
الاعمال و ليس الرجوع ليللا يبرر عمله بها و انما فلا ان الجلب لا يبرر بطلان

الغير

لا زال كرم الحجة فتعزز به التعلق وتعزز وصول المكسرة الى غرضه في الكراهة بموجب مخرج
 التعزيز او اراد ذلك المكسرة كما وجب ذلك في العيوب بطلان غير الحجة فلا زال المكسرة يميل الى
 غرضه وقت اراد من السنة لا نه يغير علم الخروج وليس كذلك كسر بوجوه او فانه لا نه في
 السنة مرة وسأبر الكرم والاشعار او وقت اراد الاشارة مخرج وتسمى فصره وحرك
 فخره في غير بعض الاشياء غير ما ذكره في غير الحجة بما اذا كان الكرم مرسا لما واما
 الاشارة في غير ما لم يانه بمنزلة الحجة وانما اجاز اجتماع البيع والاجارة ولا يجوز اجتماع
 البيع واجتماع الاجارة في غير الاجارة بيع منها مع البيع؛ وذلك في المعلوم وهو المجموع
 مجاز الجمع منها لا شتوا بهما في المعنى ولا كذلك البيع واجتماعه لا يجعل البيع بعينه
 الا انه لا يقع على عمل معلوم بل يقع على ان يغير عن غيره فلا يغير في غير غير
 البيع وغير المسافات البيع وانما فلا في الاجارة من اشتعلا غير في شيء من اعظم فغير
 اذ يغيره بمكتب فغير فيمنه ولذا في خيار في القيمة والاجارة وكذلك اذا اشتعلا حيا فغير
 وكما يجوز ان اوله لا يبرر فلا ياله ولا ما يبرر في شيء من اعظم فغير في شيء وكما نشأ على
 التعاقب واداء المشتعلا يعتبر او العيب بما لا يغير انما فغير مثل من اوله التعاقب او حجة
 في الحرفة والشيء في جرابه او فخر او ما شبه ذلك فلا يغير من كذا عنده الا في العادة
 جرت باو مثل هذا لا يكون عنده تلك والتمس في شئ عموما فيما بينهم به فلا فخر به ان كان
 عنده تلك ولا اجرة فيه مع السلامة واما ان كان البيع المشتعلا فيه فلا فخر في ذلك
 وتكلم الاجرة في مثله فهو فخر فيكون في الغيرة فغير في كذا لانه لا يغير في ذلك فغير في
 مناجع له في قيمة بغيره او في كذا الا في مكانه فغير في كذا لانه لا يغير في ذلك فغير في
 وفيه الغيرة وانما كان كل غير لا يغير في كذا لانه لا يغير في كذا لانه لا يغير في كذا
 والمخارصة والسرقة والمزاحة بطلان التعلق فلا نه يلزم بالغير في كذا لانه لا يغير في كذا
 الا في المعلوم بما جعل في الفرض خلاف المفسر في التعلق بما في الفرض واجتماعه في كذا لانه لا يغير في كذا
 والمغالبة وتكلم في الامور المحفوفة والشك في المفسر في كذا لانه لا يغير في كذا لانه لا يغير في كذا
 وفراغ في التعلق بما في كذا لانه لا يغير في كذا لانه لا يغير في كذا لانه لا يغير في كذا
 تعلو في انشأه من فخر في كذا لانه لا يغير في كذا لانه لا يغير في كذا لانه لا يغير في كذا
 لا يعمل في الرجوع ليلما يبرر عمله بما في كذا لانه لا يغير في كذا لانه لا يغير في كذا

الغير

النزوع وجراد النملة على نصيبه او ثلثه او غير ذلك من اجزاء يوم ولا يجوز حمله يوم ولا جراد
على نصفه فاعلم ان فيه او يجرده لا حمله النزوع كله بحسب نصيبه معلوم وكذلك اذا كان
احصاه بما حصره فذلك نصيبه مما يربطه لانه معلوم له ان كل جزء من النزوع يستحق
بما رابعا من نصيبه فلا يجوز ان يجرده لجزء بعينه مثل ان يكون احصاه من الايام بما حصره
فذلك نصيبه فلا يجوز ان يجرده الى يوم غير معلوم وينبغي ان ذلك جائز في الاجزاء
في الجملة ففكر في تنبيه هذا بما في المسئلة ان كل ما يجوز بيعه على التقدير في الاجزاء
به وان جعله من كل واحد من الاجزاء يبيعه على تقدير البيع بعينه الاجزاء به غير جائز وكذلك
العلم في ان يبيعه من كل واحد من نصيبه او ثلثه او غير ذلك من اجزاء يوم ولا يجوز بيع ذلك
وان كل واحد من نصيبه ما يستحق منه اليوم فلا اذا لا يبيعه مع ذلك وانما فالج في الجلب
يجوز ان يشتريه بغيره او ينسبه ولا يجوز ان يشتريه بغيره الا اذا كان يفرق
في غير ذلك لان الجبر لا يتعلو بل نزوع وانما يتعلو الحكم بعينه لانه لو ملك المبيع لم يترك على
ونه البرد بل ما كان لا يتعلو بل نزوع فلا يفرق ان يكون نفرا او نسبة بطلان اذا كان
معلوم ان لانه لا يفرق من النزوع العفرا ان يفرق ان يفرق فحقه ان يكون ذلك دينه بغيره
وذلك كما سلم انما عرر اسفلان اسلم له من يفرقوا لغيره او يفرقوا لغيره ان
يبلغ في النمل ان احد النمل يفرق ففكر في ذلك في الاجزاء المضمونة اذا شرع في تركها
ان اخذ في الركوب وقد ديه فيه يفرق ففكر ان يبيعه به كما يفرق له في المذاق بل يفرق
بعمه بالركوب وان كان المعضود عليه لم يفرق له لانه في حكم الموجود لثبته به وانما
جوزوا لغيره اكثر من اية ليحل عليها شيئا او يحل عليها غيره مما هو عليه واختلفوا اذا
اكثر املا لغيره بغيره فله ان يكرهه من غيره مما هو عليه في غيبته وحزفه باليسر
لان الجملة تتعذر غالبا في اداءه ويحل بغيره مثل الاخرى المختلفة والهيبة ولو
يشبهه في المثلوق في اية تناقض بالشيء كونه فلا يكون له ذلك وانما
فذلك في المرونة بغيره اكثر من اية المثلوق ليشترط ان يبيع منه الى غيره وانما والاهي
المسئلة والمضمونة واذا اكثر الاكثر لشيء بعينه جاز ان يبيع منه ماله او غيره
وكذلك اذا اكثر من مضمونة لشيء بعينه او اكثر من المضمونة لشيء بعينه او الزاوية
للكوكب من مثله بعد المرونة من غير كرامة او في الجملة من مثله مع الكرامة وشروطه

كسبي

ولا فافان ذلك ربحه الله فممن غصب من كسبه ارضه وورث فبنتها يلزمه كراؤها وان
 غصب رقبته لم يلزمه كراؤها ولا جميع غصب الا ان الزمة غصب الشكك كانه له ولا غير
 اذ ولا يلزمه ارضه ارضه عليه اذا اجرت عليه الاحكام ووجوب من فيه ولا يلزمه ان يرضه
 الا اذا اوقع يده على غيبته على حصة ذلك لا على معنى الغنم والغلبة فيغيره فلو وضع يده
 على غيبته فبنتها ويطرحه فاما ان يرضه منها فلما كان النصارى عليه كما في كراهاج له الحرف
 الحرف بالانصارى فاما ان يرضه فاما الكفاح اذا لم تقع له رغبة على النفع من
 غنم صبيته ولم يرضه فاما غنم حقه فغنم غنم عليه البيعة بالتقريب وان فلا علة لا العادة
 جارية الا ان كراهاج يرضه من ارض الكفاح الزمة ان يرضه لزمه ولا انفسه ولا يعلم ولا يرضه
 انما الاقرار والبرء ان كانا في مرفقها لنتهم مثلها كولات لا سيما الغنم مع كراهاج ورضه
 فهو منها جفرا نفع النعم يغير ولو لم يرضه فبنتها رعاها اخرا اذ لا يرضه غنم فيه وكذا
 يشع النصارى ان يرضه غنم النعم وتدخل على النصارى في ترك النصارى لزمه ورضه
 على ان يرضه كراهاج ربحه الله عند كراهاج الاحكام الصانع وفلان لا يرضه النصارى الا من يرضه
 والذين انما كراهاج فاما كراهاج الكفاح فاما غنم الكفاح فلا النصارى عليه بجملة النعم في
 النصارى ولا النصارى علة الا فانه الا فانه وكذا ذلك الا فانه على ما كان وفيما لم يرضه
 يرضه في نفع النصارى في الجنس الواحد واجاز ذلك في غنم الا فانه واركانه فبنتها
 ختلافه فبنتها فبنتها فلا يرضه النصارى من المستأجر فبنتها كراهاج ليعتبر النصارى
 النصارى ولا الزمة يغيره فاما النصارى الكفاح ولا تنال النصارى من ذلك الكفاح وان كان
 ذلك به فبنتها فاما كراهاج بالانصارى وممن اخصب ان يرضه النصارى واشبعها بلدا وانما
 فمن ذلك النصارى المستأجر فاما لا يرضه من به بيعة بالتقريب فبنتها لا يرضه
 ولم يرضه من المستأجر والمستأجر غير ان النصارى انما فبنتها النصارى فبنتها فبنتها
 ولم يرضه من المستأجر والمستأجر النصارى يرضه النصارى فبنتها النصارى فبنتها
 وايضا في نصيبهم معلومة ونكح النصارى وانما بالانصارى وفي نكح النصارى عليه في رغبة
 انما انما الا فانه وذلك ان النصارى فبنتها انما النصارى اذ ليسوا احد من النصارى
 يرضه فبنتها او يرضه او يرضه فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها
 انما فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها فبنتها

جمع
 كراهاج
 ورضه

في النصارى
 في النصارى

المستأجر الزمة يرضه النصارى والمستأجر نفسه

فلا يغفر عفو الشيوخ الا مثلهم ووجع فقته اذ على فهو التملك الا يتوارى فقول
 فذلك في الدعوى والصلح او متسما وفيما من على العارينة لا نه اذا قبض هو نفسه وقد
 جله انما موداك فان وفدا شكرا على فكل منهم في دعوى الرد مع انهم يقضون بغير حينة
 عمدا عداقة فمكة واذا اهدوا اجد دعوى الرد منهم في دعوى الصلح امر واما يقال
 لهم لو يقضوا الصلح على كل امر الى الرد او احوالهم انهم يقضونهم وقد كثر من العيان
 لا يغالب موداه الا متسما ودية الى فكل المتشرك لا يقضونهم ولم يبع فيه شيء موداك
 لا فقللا لهم على اشتباك وعدا شهم مع اولا في الصلح ضرر من موداه بكثير على ان تغزير
 الا تنساع واهلح امور الندم وفخوة لك مما خالف الاصول الشرعية ومن لا حقيقة
 انما زير المتشكسين ان يتجزوا على فكل العدة احوال الرد وفخا عدا المزمع والا فكل اتقوا
 على اكل التلاد الزير لا يقضونهم وقد جسد من افواهم على التسلط على وفخا احوال الندم
 بما يلزم غير احوال الرد غير فكل املا المتغير والمضيق في اقل ان الرد مع مودع
 جلد التفرار ليحل له منه خبير او شفعة ليقتل له منه فيها ولم يبر له دبعة مالا
 بعلمه بعمل دبعة تشاكل مثله ان ذلك لا زع له ولوا على ثوبا لصلح يعبد وتتم
 بهم به بالنون بصيغة لولا يشاكله ان ذلك لا يلزمه ويغير الرد لا نه لم يامم بذلك
 اللزوم مع ان التفرار واخيهام لم ياممما بذلك ايضا ولا فكل امره كلكه قريب
 بعضهم من بعض واخر الا لوار مشا عرجا فتيه عنهما الا عرا لزل ذلك فله ان الرد وواش
 زسروا فاما اجاز مالا فله وهو ابع مختلفه في دبعة واخر في وفخا وواحد لا يجوز
 على اجزاء مختلفة ان ذلك زيادة زاه من اخرها على اللام وذلك منوع واما
 فان فلك فبوزاجارة المبروكه فبوزاجارة المولود والكل منوع من بيعه موقوعا
 بقود معتقه على الموت لا زعتوا المولود او اولا يضا وعتوا المولود تنيم في احوالها
 بغى له فيما المنعة والمبرم خلا ذلك بحكمة حكم الوصية في كثير من احكامه واما
 فلا فلك اذ افادته على ان يسله اخرها للام كما للعامل اجر مثله واذا افادته
 الى اجلا وشره الفمار وحب فيه فراق المتكوفي كلالا الموضعين فشره كل منهما في الغراف
 فليش منه لا في الغراف الى اجلا وشره الفمار فغراف له ينجم اليه غير علم فيغله عن
 حكم الغراف وليس كذلك في شره المستل لا نه من غير الغراف اذ هو معنى انهم اليه من

في الرد موداك على الرد في امره غير مالا فكله
 (الرد موداك) موداك موداك موداك موداك موداك
 (الرد موداك)

الرد موداك

محرم الحرام

جوعته ويمنح للمرفق والمجلس ليست مثله وتوجب جمعته اذا لم يكن هنالك كسر ثم وقلا
 يعيش فيه هو وامثله الا يام للزنا الغرقاء انما عملوا بالمجلس بل غنينا منهم من دخلوا فعد
 علموا ليس قلا يشبهه وينبغي علم امثله وعينه له غنات مأكولا الزبولي بعد ملكه وقد
 دخلوا معه على ذلك ولا اذ قول له في شيء منه فانه ابن زسر وابو حامر وانما
 يجوز فعلا فله مستغروا الزمة ويجوز فعلا فله من اخاه الزبولي له لان الغرقاء قد
 دخلوا معه على انه يبيع ويشترى فهو فكلوا على ذلك فانه يبيع بوا على يده ويعلموا
 بخلافه المستغروا ولذلك لا يجوز له ان يبيع بعضا من ثمنه عذته دور بغير ان علم منه
 فانه في الاجوبة وانما فدان قالك يقبل اقرار المجلس بغير المجلس او بعد كمال الغرقاء
 ولا يقبل قوله بعد بعد لا الغالب في عوض يعلم ان الناس ان لا يشتتم جميع فله عليه
 في وقت واحد لا يبيع وانما فدان لا يشتتم فستولت ويشتتم جرد بغيره لا المستول
 لم يولد فيهما الاستمتاع بخلافه المرفق فانه في مواج ثمنه لبقاء الغرقاء له فيهما
 وانما كان البايح اسوة الغرقاء في الموت ولا يسيل له في السلعة وفي البايحين
 باختيار في الزمة فزخرت فيهما لا رقة المتباع فله حمة موجودة يبيع اليها
 صاير الغرقاء ولا يكلل حتمه واسما ليرجاء علم رتمه ولا كرك اذا فلت لا فذ بكلمت
 ذمته بذكر وجه فله في ان يبيع كل واحد السلعة او في لانه يملك كل صاير الغرقاء ووجب
 النكر للغير بغير جميعا موجب ان يشتتم او باعلاكم وايضا انما لها البايح او في باخر
 في المجلس للزنا الزمة جاء ومو قلا روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما
 رجل باع فله ليس الزمة ابتداء ولم يغير الزمة باع فله فستولت بوجرك بغيره بوجوه
 به يبيع فله فلت المستش في هذا حب المتباع اسوة الغرقاء رواه في مشر مشايخ عراقي
 بكونه من الرحمة من المماري فتميمه فدان بغير الشيوخ من الرحمة فجميع من
 وجوه منه ارباب المعتصم هو الزمة وروا في حديث ومو بموول وفيه ايضا ابو خلك ومو
 بموول فشكروا فيه والرحمة لا يغبنا به وليس له بينهما ان يبيعوا به لانه فيهما وانما
 فدان في الزوجة اذا ملكك الزوج من نفسه ليشتمها منه حتى يقبض القرا ولو فلع
 الغرقاء عليه بل يغير فله الا المكالبة وقالوا في البايح انما السلعة المستش وكان
 اخوه انهم ثقت ويحتمر فله دور الغرقاء مع لان الزبولي على الزوجة كغير السلعة لان

عالم

ن

ع
ينقصوا

العلماء

ف

السلعة

كان له اخذ اربعة منها بايدي
كله اربعة عشر من اربعة اربعة اربعة
(او اربعة)

ع
م
ن
م
ن

ع
م
ن
م
ن

الشيء

السلعة كانت مما يتناول ولا خزنها فلا يرى لك كل معاوضة عما يجب له من المسمى
والزوجة لا ما يرى منعتا نفسها بعد الرخول منها الا قبل الرخول او اذا لا اخذت منها فيما
يجب لها الا يقال الرخول على الجملة كقبول السلعة في المجلس وليس الرخول كما يقدر
لانا نفرضه جعله في ذلك في الزوجة فبعض السلعة في بيع الامور بما هو كذا الرخول على
الزوجة في انكاح الولي والتمتع في العلم وانما فلان في ذلك اذا باع امة فولدت عنده
التمتع ثم اجلس التمتع بعد موت احدكما كما في التمتع بالتجارة او باخذ من وجهه
محمدا به من الثمر الاول او تركه في الغرة في جميع الثمرات التي لا يتبع المسمى
فيه بشيء بل ذلك يؤخذ من بعض جميع الثمرات لا سبب للتمتع في موت قرابة والبيع من
سبب التمتع وعمل له الا شبع بما قربت في وقته من ثمر البيع بل ذلك يؤخذ من بعض
بعضها به ويصرف من بعض الغرة وانما فلان منها في بيع احد ما انده باخذ من وجهه
فمنها بمسما به من الثمر الاول او تعين قيمته لا يؤخذ من ثمره ثم تجزئتها من ثمر الا انه يؤخذ
ومما ويصرف به بغية من الثمر او انما فلان في السلعة ان بيع بعضها
او الباقي يؤخذ بمسما به من الثمر ولا تعتبر قيمته لان السلعة يعرف منها جزية ما بقي لها
بيع فلا يبيع النصف من مسما به من الثمر وكذلك الثلث والربع وليس كذلك الا في الولد
الا نسبة من اللام ولا للام من الولد فلم يتوالا القيمة وانما باخذ البائع من اللام
اللام ولا باخذ الثمرة المتبقية مع الاصل ان الولد كما تجزئ من اللام ولا كذلك الثمرة فاما
الخروج التمتع للام وانما باخذ البائع الثمرة مع الاصل في التمسك من ثمره
باخذ من التسليم في التمتع الا قاله تيسر لان الثمرة في اربعة شقوق كل شقة واحدة بالانصاف
بعضها بعضها والشيء فيه نهي وانما التمسك على اخذ الحقوق قبل الايقاع واختلوا
في الثمرة قبل الايقاع فبعضها من الثمرة انما لا باخذ منها اذا ابرأ لان الحقوق
يكون للمشتري بمجرد العقد والتمتع اما بوزن لا تكون له بأكمل العقد وانما يستخرج البائع
الاصحى مع الثمرة اذا ابرأ وكان له باخذ قيمته ولا يستخرج الثمرة مع الاصل اذا جازت وكانت
قائمة ولا كره على احد من بينهما من الثمرة ان كان بينهما احدى من الثمرة يؤخذ من الثمرة لا من الثمرة
وما بغر الجذر كما كثر اشتروا كنهها واخذ منها ثم اياها بسلا سيما اذا اقلنا ان واما التمسك
كما بتراء شراء وانما تسمى بمقاتلتها جزئنا عن كنهها العينة ليست ولا كذلك الا في النوى للام

الحمد والحمد في سائر المعقولات مع ان كل كماله كما علم على ان يكون له الحمد والحمد
 اخذ من الكمال والحمد لا يجوز اخذ من الكمال والحمد فلو اخذ من الكمال والحمد فلو اخذ من الكمال والحمد
 ومنه كماله في الحمد والحمد من مع الله سبحانه وتعالى الثابت باليمين كما هو
 في الزيادة من الحمد والحمد واما لو كانت الحمد والحمد من مع الله سبحانه وتعالى
 انما ثبت الاضمار والحمد بالكلية للمعجزة على القول عندنا ان المعجزة الرجوع على
 افراد واراد ان يكون له معجزة ولا شبهة وكذا على القول بل هو من مع الله الرجوع على افراد وفرد
 اختلج الرواية في حديث العامة من كل كماله وسوا الله صلى الله عليه وسلم على
 افراد بالرجوع من مع الله سبحانه وتعالى ولم يكمل في معجزة على منزه الاصل وانما
 لا يتبع الجملة بالكتابة وتصح في سائر الكتابات ليست بدور ثابت على الكتابات والحمد
 على كل حال لا يتبع عندنا كما ان الذي ليس بكتاب على الاصل والحمد على من مع الله
 وتبع له وهو الجميل وانما قال ان شئ من قال لرجل كماله عندك وعلى ما نرى فينا يجوز
 ولا يجوز ان يتبع بالكتابة مع ان الحمد من الجميل وهو العنصر للمكاتب فلا داعي ان يحصل
 له العنصر وحسب بكتلة الجملة فذلك بكتلة من اوله لا من كتاب عندك على ان اعطاه جميعا
 بالكتابة بغير اعطاه جميعا بغير فلو لا ثبت فلم يبع ذلك ما فوضنا له ان المعقود من
 الجميل وهو العنصر والحمد على الله العليم في الله العليم ومسألة ان شئ من ائمة
 فلا على ان يثبت ان الكتابات ويرجع حقه في مع العنصر ومنه ما فيكم فيه فتبين ان يجوز
 الكتابات في ثمانية اوجه وفي الكتابات والحمد والحمد والحمد والحمد والحمد والحمد
 بعينه واجازة الا حجة على ان يحل في نفسه وحسب ذلك ان يثبتها
 وانما فالوا يشهدكم اعماله على المعروف من المذهب اذا كانت المحمل من مع الله
 واد ان تعيب عن البطلان فيه فلا تنقطع والفرقة لا تفرق لا يكون لا يكثر الكتابات ولا تنقطع
 منه لغز الفروقة البشرية على دفع الموت عمر مع عمره ونحو ذلك لا تنقيب فلو لا
 ما يكسب ويكسب التنقيب منه وانما اخذ الجميل بالوجه ليشهد من قبل محمد حتى
 بعينه واد ان غلبت الفروقة فلا انما اجزء الجملة مما فوض والله من الغرافة
 وان الغد من قبل تحصيله في الفروقة من الوجود فتبين من لرفع الموت بغير تنقيب
 المحمل من مع الله فلو ان الفروقة من احد ما مشغوك من الجملة بالحق لا تثنى
 ان الموت بعينه البطلان يشهد من الجملة والائنة ومب ان القاسم ولولا

ثبت
بالاخر

الحمد والحمد
 الحمد والحمد
 الحمد والحمد
 الحمد والحمد

الله

الحمد والحمد
 الحمد والحمد
 الحمد والحمد
 الحمد والحمد

الشلحار حيسر المتعلم بوجهه تعريفا عليه وفتح فنده ولا سبب فيه للغريم
 فقال الخازن انه يجرى ففته وموته بسفط الكفاية وكذلك اذا كان
 متوازيين مثلاً ليس من الغريم ولا سبب له فيه وانما لا يغرم حيل الوجه
 اذا ثبت بغير المتعلم بوجهه وكذا حاضراً وبغرم اذا ثبت بغيره ومتو غداً لا يغرم
 بتعظيمه وانما يتوجه مع اليقين اذ لا يشك في صحة ما لا تكلمه او لا يكلمها فلا اذا كان
 حاضراً او ثبت بغيره وحلف مسفكت الكفاية لا مستيعة بشرائط الحكم بل بغيره اذا
 ثبت الكيل في الغريم ومتو غداً بغيره من قدام الحكم بل بغيره بهينه واستثلاً به
 مع غيبته يتعزز وان كانت مذكراً اليقين حيسر اشتكتها ولا جمل التهمة بانها اخبروا لا
 وخبرها مستكتمها والتممة ليس لها من القوة ما لا يارها الواجبة على الزعماء
 المحققين وانما قالوا في السلم ان كلوا الزم له بغير فيه القبح بسفوح مضمون
 ان القبح يكون بل لبل الزم وفتح فيه العفو واذا وقعت اجماله بوجهه ولم تغير
 بموضع يحتمل فيه الغريم بل ان اجماله تسقط اذا اصره بموضع يتكرر فيه من الكلب
 او موضع كان لا يسلح لا خيلاى البلاد في اشغالهم سيما انما في ليلته من الاثر
 انه لو باع سلعة بربنا في ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه
 بل انما في ليلته او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه
 انما في ليلته او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه
 فيه لم يبق له في متاهر البلاد وانما قالوا في الكيل بالوجه اذا زعم الغريم
 لما امر بالخرج في كلب الغريم انه جعل بهدوه في ذلك اذا كان بعد مكره يكره ان يخرج
 ويرجع بهما واختلافوا في الاجم على توصيل كتاب الى بلده اخر فقال بعلت مل يصر
 في ذلك ان الرسول على توصيل كتاب محاور جهره دعواه اثباته في دفعه واخر
 والثبوت لا تثبت في الزم انه يبينه ولا كذلك اجماله فانما لا تثبت بدعواه
 دعواه على اخر وانما امر به نفسه مما الشرح من الطلب ومتو ما لا يكره فيه اخلافة
 اليقينة فكما ان الغريم والكيل في اخلل على تصديق الكيل فاجتبه فاختص بهما
 بقولنا وكما ان الغريم والكيل في اخلل على تصديق الكيل في دفع امره لخلل
 في الكيل من مسئلة الرسول كما توهمه بعضهم وينزع النقص ايضاً بمسئلة الغريم
 وانما قالوا اذا غلب الغريم فغفر اجميل عنه التوفير بغير حمل اجماله ثم دفع

لا مكان
 لا مكان
 لا مكان

هو امر الغريم
 بل انما في ليلته
 او ارضه او ارضه

بغير

الغريم

الغريم فثبت بينه انه كما وفق له قبل شتمه ان الحميل فلا يرجع بما ادى على الغالب
 المتحمل له على وفق له عند واد اثبت ان الحميل يرجع بعد حلول الاجل وقبل رجوع
 الغريم فلا يرجع على المتصور عنه لا على المتصور له الغالب لا يرجع الحميل
 بعد اداء الغريم حكما منه على نفسه وادى فلا يلزمه اذ اوله ولا تكون له حكما لينة
 على الغريم لانه ادى عنه فلا يلزمه اذ صفع باده الغريم له ولا كذلك العكس
 بل انه يرجع عنه فالزعم والغريم هو الزعم وثبت على نفسه فلا يلزمه فتبين
 ان علم تنازع السابو منهما بالزعم من الداعي فالحكم ما تفرد الداعي وحده
 التنازع فثبت انما زعم على انه لا يثبت للحميل رجوع على الغريم مع الشك في
 كونه يستحق الرجوع عليه ولا يستحق ان يكون معه بغيره من الشك فارجع
 على الغريم لانه في صورة الجبر على الزعم وانما جاز للحميل بعض الافعال
 المنزوعة او يعلق على المتحمل عنه بفروع ولا يجوز له ان يعلق عنه فالحكم في الرجوع على
 لا الرجوع لانه كما يرجع فيه الى القيمة وموثر جنس الدين والحميل يعرف قيمة سلعة بفقر
 داخل على القيمة اكلت اقل من الدين واركانا اكثر فقدر على اخذ الدين بقيمة الزيادة
 بخلاف المتحمل لانه من غير جنس الدين فلا يبيع فيه الا فالاكثر لا يراى يشتر كما في
 المتصور والصحة وكذا في الجملة في المتحمل اقوى وانما في الزيادة النقصان اذ اطلق
 المتصور له يرجع على المتصور عنه بلا فاعلم من الدين او القيمة وقدر امره في ان يشتري
 له سلعة بالغير ولم يردع اليه شيئا فاشترى اما بغيره الا امره في ترك ما اشتراه
 ولا اشكال ان يرجع الامر كما دى عنه او يرضى بالشراء وكان ينبغي ان يرضى بالشراء ان يرجع
 له انما امره به او قيمة ما اشترى به واجماع اركل واجرم الكيل والكيل وعلى
 غير ما ادى له فيه فصار المعروف ان المتصور فلا دور في السلك لا العرض ان الامر له
 يعظم شيئا فادى المصنوع له فالحكم افضل على الوجه الزعم بعلمه وموثر السلك
 ولا كذلك الكيل فانه لم يرد له في شيء بوجه وانما قدره من جهة نفسه المتكبر
 فلا يكون على الغريم ان الاقل وانما فلا في المرونة فهو فالحكم يرجع على الاقل
 فانه على ما يعتد به في شيء او ما يعتد به فانه فالحكم يرجع له ولا يلزمه ولو لم يرض
 حتى اذ لا الحميل فالحكم لا يفعل فغيره في الجملة بله ذلك ولو كان احد وانما فالحكم
 ثم يرجع فثبت البير لم يبعده رجوعه ولزعمه الحق لا يرجع جهة المرح او يرضى ان اذ عينة

وإذا كان
المرءى

أرى عليه كذا وفرا حل من نفسه على المرءى عليه فكأنه قال انمرءى عليه احلف
في وأنا انمرءى لا يكون له رجوع فكذلك من أول ذلك قول اليزيد قال عافله وأنا فافهم
بل انه كفول العافله نفسه وأنا اعلمت حيلة فكأنه من ارجع من ارجع فانه ارجع
يؤثره وأنا اذا نوا في اختلاو الحيل وفرا له التوجع كوز الغريم فغيره استوعبه الكليل
على الحيل من غير خلاو او قليلا فيمر توجع الكليل عليه على اختلاو فوا لملك يستل
فيه على قول من عمل على الغنى حتى ينكشف من حاله فابدا على ففرا العطف على اختلاو
فولوا قالك او عمل على الغنى حتى ينكشف فابدا على ففرا العطف على اختلاو ففرا العطف
الغنى او الغنى من نفسه لا يهدو من غير خلاو لا يستل اخذ العطف على الكليل يد من الغنى
يستلهم وجودك كمن حتى ينكشف فابدا على ففرا العطف على اختلاو ففرا العطف
هدو في دعوى الغنى كما هدو ولا شارج انه فغيره اذ الكليل بلا تقاو على ابويه لا كذا
منك الكليل لانه يخذل عنده عودا وأنا ففرا العطف على اختلاو ففرا العطف على اختلاو
فانه ديار وأنا كليل كمن لا يكر من الرجوع غرا لانه وفرا العطف على اختلاو ففرا العطف
الرجوع ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا
غداية ينشئ اليه بالليل ولا كذلك من اهل ورجع ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا
يكر من الرجوع غرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا
اكراما كل شهر ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا
غداية ينشئ اليه ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا
من اجله لا يجوز وانزل صفحت الحيلة ولم يوجز الحيل بغرامة قبل ان تغدا الا جلاو اعكالا
بدل الحيل من الغنى ايضا ولا وفع وفع وفع وفع وفع وفع وفع وفع وفع وفع وفع وفع
مع اركل واحد من الغنى والحيل ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا
كلا بعون في المعاملة الباعس والحيل لم يجره المتأمل ولم يفعلوا فغيره استعمله عليه ففرا
المأزى وأنا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا
من الغنى وفرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا
لنراجع بلا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا
كونه الكرم الغنى ومنه ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا
كذلك انمرءى المتأمل لا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا ففرا

وإذا

هذه

عن

لا زال اجنبى لا يروى من يود ذلك للمكاتب او لغيره فلم يقع بين الشير و بين
 الاجنبى مينا يفتن الاطراف ذلك يشنه و بين غيرهم فخلوا بين السيرا الكنا بته جات
 مغلا ملة يشنه و بين اجنبى لا يشنه و بين غيرهم فلا يفتن فلا يفتن غيرهم حنة الله
 و كتاب الرضوى

عجز

و انا جوزوا في الحرونة و من الابو و السار و النمار قبل برو ملاحنا و منع
 رها جينر لان الغرة لا يجير افرو لا نه با اعتبار وجوده و عرصة فخلوا الابو و غرو
 بذنه با اعتبار و معة و ايضا الغرة لا يجير غير مروي و غير مروي يفتن امرا و افا
 فلا في الحرونة من ان غير امرة حامل كار ما في بكنمنا و ما تلى بعد ذلك و مننا
 معقلا و كذا نتاج ايجوار كله و اذا اتر فخلوا له بدخل في الزهر فامنا مرفر
 ابرو و لم يور از منى و لم يزمو و ما افر بعد ذلك الا ان يشترى ذلك لا يشنه فر
 احكمت ارجلة الرمر للرامر و اجينر ليس بغلة و انا هو عضو من اعضا هذا بوجي
 ان يرخل في الرمر كما يدخل في البع فلا يتر شروا ايضا الاولاد تبع للامنا و بي
 الزكالة و ليس كذلك الا هو و لا لالباء و ثمر الا شجار و انا فمنا يشنه تبعنا لهذا
 مينا في الزكالة و لا مينا في حور منة و لا مينا في لا تقع و مينا و مينا حكم نفسها
 لا علم الاهل فانه لا يشتري و انا فالابى الفاسم ممر مينا علمينا
 مومنا فمنا انه يكون ممر مينا و اذا مر اقول مينا فمنا فمنا يكون مينا و مينا
 لا الرمر فمنا ليزه اذ كسنا مينا مينا لم يتر مينا ايله و انصو لا بد يرك في بقا به
 فمنا شكوت مينا و ليللا علم اذ خاله في الرمر فيكون مينا مينا فمنا ابرو ممر
 و انا فال فانك مرفلح سلعة و اشترى مينا مينا مينا فمنا لالباس
 برك في العروفر و اندور و الارفينر و مرفلح حيوانا مينا ارجل و اشترى مينا مينا
 ممر مينا ارجل فمنا لم يجر لان العروفر ما يسرع اليه التغير و يتر على ذلك
 انما لو اشترى على لا يفتن ارجل مينا و ايجوار ما يسرع اليه التغير فمنا فمنا
 تاج حيوانا على لا يفتن ارجل مينا فمنا فمنا مينا مينا فمنا فمنا فمنا
 و مينا لغرو و لا يروى كيف يجر مينا مينا مينا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا
 ممر ممر ممر ممر ممر و وكله على مينا في حنة لا مينا مينا فمنا فمنا فمنا
 مثله كما انما و غنى القواكه و سائر الكعك النذ و يتر و لا يجوز مينا فمنا فمنا

كتاب

من غير تقدير واما في كل في العارية المكلفه وان لم يملك في التويعه لا العارية
 له ان يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه وانما في التويعه لا يضمن
 للتويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 عليه ولا يكون حيا في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 والعقبة يجوز لنفسه ان يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 وفي العينة انما حاز من نفسه لغني فاقترن فلا في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 فتدعيه في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 معتمدا وقت زوجه في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 وفيه فخر واما في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 زوجه في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 انة العبر في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 المعاد وانه لا يملك التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 ذلك في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 تلك التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 فلم يغير قوله فيما يوجب عليه والتويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 وانما التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 بغير قوله في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 لغير ملك التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 غلب التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن
 على تلك العينة في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن في التويعه لا يضمن

في التويعه

عليه

عليه

على

على المشتري وكان القول قول المشتري في قيمة الصبر فله الشفعة ارضاء اخذوا ارضاء
تري ولا كذلك الرضا والقيمة انما تجوز عن ثبوت بيعته لا بالاختلاف انما هو في
الصفة فلا يلزم بيعه واما اقل من الجواز اذا كانت قيمة الرضا خمسة
عشر وقله الرضا من عشر وقله الرضا من عشر وقله الرضا من عشر على عشر من
قيمة الرضا وقله في قدره عشر من ثلثه من خمسة عشر على خمسة عشر
لا في الرضا فتعلم جميع الرضا والشفعة فيقول له بما لم يبيع به الا ثلثه انما
لوا في الرضا من كل الرضا من ثلثه واما لو افترق بين الشاهدين لم تعلم منه اذ قد
يغير الخمسة عشر فلذلك جاز ان يقول يعلو في الشاهدين على خمسة عشر وفتح
الرضا على العشر واما كذا في غير الخمر والحدود فيضا للموعد له وان لم
يعلم وليس بغير للمشتري الرضا من ثلثه واما فان اختلفا في الرضا
اذ عجز المشتري على حمل غير ارضاء في غير وان عجز المشتري على رضى الرضا لم يبي
ان لا يبيع في الرضا بغيره على اعتبار ردة المشتري بالثبوت عنه ولا كسره ولا
بغيره على علم بتملكه بذلك فتبين فان اختلفا في الرضا من ثلثه فلا
يغير عليهما سبب سببهما وان لم يبيد لا يغير عليهما في سببهما فان كان في
المرونة واذا جاز الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه
ويجوز للمشتري شراء الرضا من ابي وقال ان اختلفا في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه
ويجوز للمشتري شراء الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه
تجوز اهل الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه
الشيخ ابو العباس الصغير رحمه الله واما قال في المرونة في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه
جناية غير النسيان في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه
العبارة الموصى به في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه
والاجماع ان كل واحد من الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه
مخرج واخر الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه
اسم من حيث النزوع للشيخ اراعى الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه
وجه نصر الموصى في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه في الرضا من ثلثه

زمر كثير ومن سبانه انه لا تفرقة الغيبة لا في مهور الغائب ملك الرتبة
 لا تلك المتبعة فلم يفر الغيبة بمر ما رتبها فبعثتها وقدموا الحشر والمنسحق
 غيب المتبعة ومن حلة المتابع ببعثها اذا شاء رتبها وفر منعه بحسبها من منكر
 المتبعة ومن مهوره بضم ما منعه من ذلك فبعضها حتى ان الغائب من الزم
 الغائب الغرافة ولا كنه لم يلزم ذلك كرامة في هذا الغيبة فالك ولو تغربوا الحشر
 على الرتبة في المتسابقة فالحشر في تقييده فيمتنع اذا رتبة ما سلمه ما اعتبره
 في تعديده في الزم ما لم تغرب متسابقة كقولنا منع ذلك رتبها من اشواها فمهر فيمتنع
 اذا شاء رتبها وان تغرب متسابقة يسير لم يكر لربها اربعه الغيبة اذا رتبة ما سلمه
 والعلية في تغرب متسابقة اذا كثروا بعد كماله في تغرب الزم اذا كمال وكثر فالحشر
 ابو عبد الله انما زور محمد الله ولو غيب الدابة في امر التغرب فانه يفر فيمتنع
 كمال في تغرب التغرب او في حتى يرفع في ذلك بفعل ولو تغرب بها عكسها وان
 فان في تغرب المتسابقة المحذورة والزمر المحذورة اذا وقع الغيب في امر التغرب انه
 لا يفر فكلها وقالوا في التغرب في زيادة الحمل المشترك اذا اكثر دابة ليعمل عليه
 عشره اربعه فالحشر على غلبته احده عشر فحين ابعثت فانه يغيب فغزار ما زاده
 بار كرا تغيب في مثله من فيمتنع واكثر لا تغيب في مثله لم يفر الغيبة لا في تغرب
 بالزيادة في المتسابقة او الزم تغرب بعض لا يبعث فيه الا اذا رتبها فانه يلزم اشتوى
 قليله وكثيره والزيادة في الحمل لا يمتنع فيمتنع التغرب بل امتنع مع الالة وبالرابة
 الحشر على غلبته احده عشر فحين ابعثت فحين ابعثت فحين ابعثت فحين ابعثت فحين ابعثت
 في صيرها اذا كان غلبته احده عشر فحين ابعثت فحين ابعثت فحين ابعثت فحين ابعثت
 تكرر الزيادة فالحشر او غيب فالحشر وانما فان فالحشر فالحشر فالحشر فالحشر
 الغائب ومثلا يغلب يكونه مغمورا ابناء لا يفرم واذا ابني غلبته الغائب
 نفسه فانه يفرم بناء لا غلبته مع الحشر والفتك في اقوال الناس سواء لان
 الغائب بن كماله وعزوا على غلبته والحشر يحترم لما لك ومما الغائب
 فالحشر حرة فانه يبعثه على فالحشر فالحشر فالحشر فالحشر فالحشر فالحشر
 اشترا ما غيب كماله في بناء به وما له حرة لم يمتنع فانه يمتنع غلبته بالشرع

غلام الغلام الزم متك حرفة فانه بلا بعونه الشرع عليه فحينئذ
 لو غلب لو حلا فله في شيعته حتى صار في انشاء بها كفي، مراعاة بها فان
 الحكم فيه من ذكر خلافا واما فاما حكمه فمهر غنم حشيشة فيمن عليه فاما في
 صاحب الحشيشة المتبني عليها يستحق فاعلم فكنزك يستحق صاحب مزارع اللوح
 فله من الشيعته ولا كركم مزارع اللوح يفتخر به لا يفتخر فله العجي او الحشيشة
 المتبني عليها لا مزارع العجي والحشيشة المتبني عليها لا يتعلو به مزارع غلام اكثر من
 اتلان بناء الغلام ومنه الغلام لاهم منه له ولا كركم الشيعته فربود فله مزارع
 اللوح منها ان اتلان فاجبتا مثلان يكلف ذلك زوا اللوح ومو على البراوشا كفي
 البحر فانه يكره مزارع اللوح وار فسز نكته اللوح الشيعته كما انكس من ذلك العجي وان
 بسوقا متبني عليه واما اركا في حجة البحر واللوح موضع منها ارفع غنم الشيعته
 وغرف فله منها بحر جبال ارضاء وكذلك اركا فيها حيوان يعمى فانه حرفة ايضا
 تقع من حلاله سواء كان للغلام او غيره من الناس واركا فله منها من الوضو فله
 عروفا وفيها ولا يفتخر مزارع اللوح ملاك ارواح فانه يفتخر مزارع اهلان فله اركا
 لغير الغلام يرفع مزارع اللوح مثل ما تفرع اعلاه فمزارع شجر ابيني عليه ومو
 لا يعلم بكونه مغضوبا فانه لا يهرم بناء له لكونه غير متعدي البناء وكذلك اهل الزم
 في الشيعته اذا كان لغير الغلام فله حرفة مرجعة فانه الزم له يكلم ولا تقرب
 جملة من الشيعته فلا يجوز ان يرفع ذلك عليه واما اركا فله منها من الوضو فله
 الغلام ومو عروفا والاكثره مزارع الزم يرفع صاحب اللوح مزارع من الشيعته
 واركا في ذلك ملاك مزارع الغلام لان الغلام لاهم منه فله الزم يرفع به هذا الغير
 ومو الزم متك حرفة فانه بلا يرفع ذلك من فكري صاحب اللوح مزارع من مزارع
 الشيعته واركا في قال الغلام كما انه يرفع كوز العجي الغضوب يكرهه صاحب وان
 بسوقا الغلام الزم فله عليه ومو كفي يرفع بعض المزارع انما انما كانا به
 انفسا وغيث فانه اهل الزم وجه الله وانما اختلف المزارع في التفتير بالغرور
 ولم يفتكر في تفسير السلة مزارع اذا شتموا على رجل فله يفتخر عليه الغلام ومو سلمه
 لعل له ثم اعني ما عجز الحكم انما تعزرا الكثرة وسداد الزور والغرور والافول فله

پہلے میں نے
مللاؤ فلا
مکروں میں
لاکھوں میں
تھیں انعام
میں اور وہی
ملنا نہ لڑکھا

مختلفا فلا سكر لنفسه ولا مشغولة بالهنة لم يبق خروضا يشتهر ولا
 عليه وانما فالوا اذا غلبت قوتها قلبه يذهب فلا نفع له لسه واما غلبت
 حيوانا فنفسه فيمنته بغيره فلا حيلة للمغصوب منه لان النقيض في الشهوات بسبب
 انه لا كسب للغالب فيه ولا كذلك النوب كما ان الغنى فيه من سببه ولا كماله
 لو حوى الغنى في الغنى بسبب الغلب لكان كل النوب ياخذ فلا نفع الغنى
 انه اختار الشئ والاعب وانما قال فان ذلك من مشيئت شيئا يكره او يوزر كان
 عليه مثله وانما مشيئت شيئا من العزوف كان عليه فيمنته لان المشيئت لا يبريه
 من بدل فلا ذكرا عليه فلان كرا في في المعنى للبدل الواجب لانه اسهل من الغنية
 والغنية تحتاج الى اجتهاد فيما يهيئ الى الغنية الا لتعذر العمل الزم من مشيئت
 والحق معنى البرية والله اعلم وانما قال فان ذلك اذا جنى الغالب
 على الغير المغصوبة جنابة منفسه بل ربما فتنته يتر اخرجها واخذ فلا نفعنا الجنابة
 ان يباخر فيمنته واذا الغلبه اقر من السوء او عجز ذلك من غير الغالب وربما فتنته
 ارشده اخرجه نافعة وارشده لم ياخذ منها في الجنابة اذا كانت من فعل الغالب
 فقد تغرر وغرر وجهه اربو غرر تغرر به كثر غرر غنى الغالب واذا كانت من غير فعله
 لم يجر منه تغرر والغنى المغصوبة فلا حجة فوجبه اربو غرر وربما فتنته كما قال فان ذلك
 وانما قالوا اذا غلبت هابة مجعبت كل موقدة واذا غلبت عبدا فوجبه لا يكون
 قوتنا مع ان الجميع مجعبت في الشهوات لان الرواب انما تراه للقوى لان الغرر فيمنته
 العمل ولا كذلك الرقيق فيه تكلم لان الغرر من الرقيق بهذا العلم ولا يستغزوا والعجب
 مستغزى وانما قال فان ذلك اذا غلبت حليما لم يركس مما فليش عليه الا ما نفى
 الكسر يطم منوا كلفت وضه اوقد مبالا واذا غلبت دنائير او ذاعم فكسر مبالا فربما
 فتنه ارشده الزم مثله وارشده اخرجه كذا ولا يابح فلا نفع الكسر ولا جميع
 ذمبة وضه وكسب على وجه التعمد لان العمل يغنى لاجل منفعته فلاذا اختلعت
 تلك المنفعة وجب عليه بدنها ليدبر في ما الى غير ذلك كما لو نفع عليه كسبنا
 وليس كذلك ان يظفر والقرانم كسبنا لا يجوز لمنعه واما تغرر لا عليه فلا اذا
 اذا غلبت عليه العجز ويكره ان يكون على الجنابة وانما قيل في غرر غنى وارادوا

ع
 رتف

انما يسكن الارض وزرع الارض ان عليه اجر ما اتبع به واذا غصب دابة او
 او عبثا فلا تستعملها الا بشئ عليه لا ان يبيعها ولا يبيع على حاله واحرك لسرعته
 التغيير اليه جعل فيه اخراج بالضرر والضرر لا تكاد تتغير مع الغرض
 بل يترك منه اخراج بالضرر لان الغالب سفوه الضار فيها وانما اتقوا
 الغاصم واشتب على عفوته فرائد ان يظل ان غصب او سرق فلا لا شأن
 كما اتبعنا على ان لا يشترط واختلجا اذا اصاب المرعى عليه ان غصبه
 او سرقه لا يمنع فلا امرعى فقال ابن الغاسم لا يبركون الرعي ولا تشبهه
 ويعد فيه لكونه اهل اليه فعليه فتح مرفرك وقال اشتب على المرعى
 عليه لا غصب على كل حال لا فصر لا ذوق ولا شغل انما يتصور عند اشتب
 اهل ان يظل ان سرقه لا لا شأن له في شدة له في مترك الرعي وعلم بذلك
 انه فصر ان شغل ولا ذوق كذلك لنفسه اذ به ضررك ومن المكر ان يكون فلان
 سفاهة عنه الضرر ان في مترك لا لا شغل الا تروا ان الله سبحانه اوجب على وادى
 المتكلمات الموهبات العربية ولم يوجب ذلك على الزوج اذا اصاب ان امرأه انما
 زنت لا يتبعى الولد عنه الا جل حالته وضروره ان في مترك واكتفى في نهي امر عنه
 بيمينه لا يبيع مران على تصديق عواله وفرد مترك المعنى في حجة من يروى اللعان
 والله سبحانه المستعار وانما افانوا في امره من الغاصم فلا يعلم بغصبه
 ثم يفتون بهدك بامر لا دفع للمستتر فيه لا ملكا لينة على المشتري بيمينه ولا قيمة لكون
 بعته باحة فلا يعلم الشراء ولا يكون اذ يملك لينة على الغاصم الذي يباع منه
 بالضرر الذي يبيع اليه ولو كان العبر الذي كان في ذلك انكسب ان كان عرابا عنه
 منه ويحل لانه يبيع المستتر من ماله لشر على البائع منه وكل منهما تغير ان يباع
 فلا يملك له يبيع امره اخذنا عملا به ان يكون موقوف بالآخر ولا كذلك انما
 انكسب كورا العبر الذي كان مملوكا لغيره فباعه منه لا ان يباع فوجمل له ولم
 يشتر عنه البيع فيه بل اخذ غير العبر سريه ولا غرامة لا يفتد به نسبه موت العبر
 في يديه ولم يمان مستغنى بيمينه فخير لو انكسب ان العبر ليس يبيع في امرية
 ولا يبيع في الملك والروى بل فيه عذر حرية هذا بعقول اجل واجز اولدوا الميرس

راعى

متر

والذكائب فإرا حكم يفتروا منه ولذا لا لزجة من كان منهم لا يترقب عذره والوالد
 على حال بل فليكن أنه يسير به العذر إليه في العربة التي يمتدحها لا جمل كل الولد
 والاعتناء في جمل فإرا ذلك يلبس بالغير الصريح فيرجع المشتري على من يباع منه بل دمع
 اليه من التبرع موت مع الولد والاعتناء في جمل ومما يرد ولا يرجع بالتمتع في الجبر
 والذكائب للكونها مترقب فيها بل يعني الذكائب فيصير رفيقا به بعد وكون
 المبرر قد يؤمن سيره فيباع في ذن عليه وإنما قالوا إذا أراد صاحب السلعة الغصن
 أن يبيع الغصن فيمنعه ويمنع تخليه يرا المشتري في سوء ولا يورث يكره ذلك انقضاء
 لغرفته على استرجاع سلعته الغصن فيمنعه من غير ضرر بل يبعده في ذلك وإذا أراد
 صاحب العبر الغصن أن يبيع الغصن في الغيبة إذا اعتقه لينعز عنه فيه فإنه يكره
 من ذلك وأرا أنه يبيع العبر في حكمه أبا شعبا عن المزمع خلافا لما عدا لأن العتق
 له حرمة توجب خروجه من ملك المالك بغير احتيلاره كعتق أحد الشريكين نفسه وقاداة
 الأخرية العتق ولا كذلك العتق فتميز لا يقال بيع الغصن العبر مع علمه العبر
 لا يبيع إلا بما يملكه البائع دليله علم على الشراء الغيبة أو شراء ما لا يملكه منه كإرا
 عتقه العبر علم على الشراء الغيبة أو شراء ما لا يملكه منه علمه من حكمه أبا شعبا
 لوضوح الباع والذكر وموقوف الاستوى في العربة ولا كذلك غيبته والله أعلم وإنما
 لا يبيع المشتري علمه الشئ بعتقه على أحد أن يبيع يفسر فيه انقضاء ويبيع الغصن
 حلة الشئ بغيته في المزمع المعروف لأن الغصن يبيع الغصن والاشئ لا على
 الرقة فمن حلة فيمنعه إذا ملكه فلا كرا على المثل فما فرائض جعلته ووجبت في حلة
 جعلته في الغيبة ليسير كما لا يكره ولا كذلك المفقود بل أنه لم يجب عليه فما جعلته بأحد
 عتق يسير فعدوه أحد أنه لم يكره من الشئ الغيبة التي أحرقه المشتري فمشترا في أصل
 فما يبيع علمه حتى يوفيه من الغيبة والكثير فتميز ومما لا يعرف به
 لأن الضمان إذا ثبت في الغيبة إذا وقع التلف والتلف مترقب فإذا وجد وانترقب منه
 كسبه الغيبة أنه كان ضامنا في الأصل والضمان في الغيبة لا يفتقر بحجبه الغيبة بل حتى
 يجمع مرد العبر أو يبيع في يديه والله أعلم وإنما قال ذلك إذا غصب ذرا
 أو دابة فلا غنل ذلك لا يلزم مرد الغنل وإذا غصب غنما فمن هو منها وحلب البنا منها

من له حلة
 من الغيبة
 من الغيبة
 من الغيبة
 من الغيبة
 من الغيبة

فقد

لنفسه وذلك مع الرفا بارتكاز وجوده او فيمنه ارتكاز وجوده وكلما هو مفضل
 فهو مفضل لان الغلة غير متضمنة في غير الشئ والمغضوب والشئ والقوى فتعمل بالشيء
 والمغضوب استولى عنه وكلما برز منه فكذلك كانتا ممتصتا معه بلزم رد هاهنا مع المغضوب
 ولا يغزو الزاوية ليست الغلة بكونها غلة ولا مغضوب فلا بد من غير الحروف ايضا
 غلة العبر والزاوية فتكونه بسبب الغامب وبعملة والالبار والاقوى ليس فيه
 جعل في سائر ما فيه بنفسه فلا بد من غير الحروف ايضا فتركب الغامب ليست
 متضمنة في الزاوية والعبر والقوى واللبس فتيقن في الشئ والولف موجب ان يكون له
 حكمه فلا بد من الشئ ابو عمر ارجع الله وايضا فان الغلة فلا بد من غير العبر والمغضوب
 والقوى واللبس فلا بد من نفس الغير والمغضوب ومن ارجع الاول وانما قل ان ابني
 القاسم اذا غصب جوهرا وعار فلبسه المغضوب له والمشتعير ثم استغنى عنه فلا بد
 من ترجع على المشتعير والمغضوب له بما نفس اللبس عن غير الغامب لم يكن له الرجوع
 على الغامب يشيء وذلك واذا اجره الغامب فلا شئ عنه زيه واخر من المستاجر فـ
 نفسه اللبس يرجع اكثر على الغامب بلا حرج اليه ومع كل هذا واجمع ليس غار الغامب
 وتسلط لان المغضوب له والمشتعير لم يزل عوضا عنه ذلك وانما دخل على انه لا شئ
 عليهما بل لم يكن له الرجوع على الغامب يشيء بما دخله في المشتق والمستاجر يزل
 عوضا ليعتد في ما بلمته فبعدة فلا بد من جعل في تلك المبيعة كذا لم يخرجه بزمه من
 العوض لان الغامب انما اخذ منه العوض ليعوضه بزمه فبعدة بما اذا استقر به فيمة المبيعة
 لم يزل الغامب فما اخذ العوض عنه فكذلك عليه زوما اخره وانما قل ان اذا انقصت
 رجل امراله في نفسه فوكتهم ان عليه صراو مثل من امره عليه وانما قل ان في مرضه
 فوكتهم ان كان هذا او مثل ذلك في الزوجة دخلت على انه محجور عليه اخراج ماله
 بما زاد على ثلثه فكذلك اختار في ذلك ولا كذلك المغضوبه بانما لم تزل على ذلك
 لانها غير امنية بذلك وانما ذلك جناية عليه بفوق حكمه على غير ما والتمس العلم
 وانما سائر الغامب غلة ما اكره واعتله ولا يرد غلة ما اشجع به بنفسه لان ما
 اكره فزغوفه مع تلك العبر وكان كالغير الفاعلة بلزمه زوما ولا كذلك فلا اشك
 بنفسه واستعمله واستمره لنفسه فانه لم يخرجه عنه عوضا يستقره عليه

لنفسه بالافضل
 وهو انما يقال
 اذا غصب زوما
 لم يزل الغامب
 في نفسه الحروف
 له لولا المشتعير

ولا يضا لورثة ذلك في اشتراكهم في تركه من غير القيمة ولم يزل خروضا يفرغ عنه وإذا
 اكراه في تلك الغلبة الكراهية يفرغ من الكراهية إذا اشتعل الغلب
 الزاوية حتى يجمعها أو يجمعها في بغيرها أو يجمعها في بغيرها يجمعها يجمعها
 كذا وإذا اخبرنا ولا كراهية ولا لا اخبرنا نفسنا العجب ولا الدور ولو فجع بها عضو
 واختار ربهما اخبرنا كل ذلك وبغيره ما نفهم الفجع وفي كلا الموضوعين نفس
 كراهية على الشئ والعضو بسبب الغلب لأن العجب ليس بامرنا بل لا يزول وفجع العضو
 امرنا بل لا يعود في كل كان عليه كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية اشتعل
 الزاوية لم يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 عضو منها فكلها وإذا فاجال في الدروية في المكث في المشي في التعرض في المسألة في التعرض
 بغيرها في المسألة في كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 التعرض في كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 عليه بكل كراهية العجب في التعرض والغلب والساروا اخبرنا على الظاهر ولم يزل
 كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 بغيره كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 كذا في كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 وفيما في كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 ونفسه بغصب الرضاع والاعفان في الغلب فيقول عليه زه ما اكراهه به وهو عنونا
 فزع غلب الرضاع وإذا فاجال في كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 ذلك في كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 رجل ان عليه ما نفهم لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب
 بل يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب فانه لا يفرغ من كراهية العجب

منها هذا من لفظ الكفاية فمما يتوابعها الرجال والنجيل ففهمه كل من
 في ذلك من معرفة وقد يتركوا على غفلة هذا عهد وانما قلنا انما يبر اذا طاع
 من موثقه عنه من لم يزوج له شيء ولا عذر بل لا يخرج من البحر الاغصان الصلبة وقيل
 ولو غرق الغصن او الغصاة في هذه الترابية ثم وجدت ملكها الغصن على المستور
 ولا تترك الغصنة لا تترك الترابية فيها تعذر وجب تضمنتها في الرقة والرمي في
 البحر ليس بعذر انما هو شيء توجب الضرر لا فلا اذا زالت رجع اليه فلا عذر
 تضمنتها ومنزلة الخلل في الترابية فقير بما اذا لم يترك الغصاة او المتعذر
 باعها بما والاذا لم يتركها فبما في المرونة لركبها اخذنا وان لم يتركها
 افضل من الصفة التي فوتت عليها فليكن الرجوع بتمام الغصنة وقاله اشبهت فان
 ويجعلها ما اخذنا من ذلك عرفان له اخذنا بفراخها لانه لو كثر من مثل
 الصفة لم يتركها واخرج بعض الشيوخ القولين على القول بجمع التبعين فهو الصفة
 بناء على ان بعض الصفة انما بنته للموثر يستلزم القول بتعديده وانما قال في
 الموازنة قد يجمع عتبه ليرجل وقال له فيك بتركه لم يغيرك فلهذا ولو قال اجعلها
 الكفاية في الغصن واغلو عليه فتركه لا بد مقتولا فثبت انما في العذر بجمع
 له على ان يغيرك والكنه لم يغيرك له انما قلنا اغلو عليه وانما قلنا في الموازنة
 لو قلنا له صفتها الزينة في متركها انما هي ان كانت جميعه فحده ومنه وكسورة
 فلا شيئا فتركها ولو قال اجعلها في الكلام في الغصن واغلو عليه فتركه لا بد مقتولا
 فلا شيئا لم يغيرك في كماله المودع خلاي الامر فثبت انما في الصفة في الجمع شرهه كونه
 جميعه وانما قلنا انما في الصفة في العتبه فتركه لا بد مقتولا فثبت انما في الصفة في الجمع شرهه كونه
 عليها صفتها فتركها انما في الصفة في العتبه فتركه لا بد مقتولا فثبت انما في الصفة في الجمع شرهه كونه
 المرونة في الاستار ومنه انما في الصفة في العتبه فتركه لا بد مقتولا فثبت انما في الصفة في الجمع شرهه كونه
 في سبب بعذر ذلك جعل الصفة في العتبه فتركه لا بد مقتولا فثبت انما في الصفة في الجمع شرهه كونه
 بل ذلك جعل الصفة في العتبه فتركه لا بد مقتولا فثبت انما في الصفة في الجمع شرهه كونه
 في ذلك في جمعها انما في الصفة في العتبه فتركه لا بد مقتولا فثبت انما في الصفة في الجمع شرهه كونه
 انما في الصفة في العتبه فتركه لا بد مقتولا فثبت انما في الصفة في الجمع شرهه كونه

[illegible]

المصطفى

فلا ريب من هذا

الفصل

يقوم الغفران المانع والمزتر فيه على الحمار ولما غيبه الله انما على ان
 قبضه ليستكمل كماله بما شبه المتعز من حلال المستز ما انه اذا قبضه على ان ملكه
 قلم يتركه وانما قال ابن القاسم انه اعتل الغدا صبيته المصغوب لا يلزمه ان
 الغيبة يقوم الغصب واذا جنى عليه جناية دون تلك جنى المصغوب منه بغير
 بلا غرة بغيرته يقوم الغصب او بلا غرة بما لا تعزق منها خسر مملوثة واراض الجمل ان كان
 القتل اتلا جميع الزنا وذلك موجب للتفسير من غير قبضه المصغوب يوم وضع يده
 عليه واما فكمع البرد وشبهه جاز من المصغوب بلا قبضه واذا بعينه مبيد ففكر
 لربه غرض غير شبيه وانما قال ابن القاسم من فتح باقلا غدا وان مصرحة من
 جهر فلا في السارو يوم التلبا بعنوطا وامل الدار فيما تبلى او فيم تبلى فزوب
 من الزار بعد ذلك شيء وان لا ظهار على السارو وكلام القاسم سبب في التلبا
 والقبضه كان الزنا في التلبا على الزنا لو لم يضمنه لزم ذلك الدواب بغير
 عن كاحر حلال مسألة السارو فلما اذا ان نزع السارو الا ولغرض من السارو الغنا
 وتغريه او في ما شرته فالله في التوجيه وانما كان في الجسرة الماشية غير
 الغداية من الحوايط والنزوع بما يل على اربا بها ولا في حوز قبضتها وجناية العير
 في قبضتها على اربا بها الا ان يشاء لانها يشبهه لا تعقل فكلام اربا بها مالم يعسرون
 ولا متلعون الما بابت اذ لم يشكوسا والعير يعقلون جميع المعسرون والمتلعون
 حفيظة فكان ذلك في رعايته وانما كل ما راى فيها من حناية العير لا العير
 بقصر العسله يستصر السيل ومولم يمر ولا يتا لم العير ومو فر جنس ولا تزر وازر
 وزر اخرى لا تزر جلد في يد السنته فوجب التسليم

فصل في كتاب اكل مختلفات

وانما فالوا من اقبل امة فوكيتم او اقبضتم ثم استغثت من يده لا يكون
 عليه شيء ما نذمه الا قبضه او اذا ابتلع ثوبا بلبسه ثم استغث من يده لا
 ويرد عنه ما نذمه لبسه وفي كلا التوضيحين فدا شيع المستز ولا ليسر الثوب
 يتلع عيته او من اهر ايد وليسر الا قبضه او قبل ذلك اذ غير الامة باو والامة
 اعلمه وانما او جوا على قبضه الامة اذا صرع منها بعين ومو فر اقبضتم ان

ع
بالفهم

وقال ان رفع اربني بامرنا بغيرته فلما وا فسا قالوا باخذوا فلما وا العروة
 انقار له لربنا الغائب ولا توخرنا الشيعة للغائب لا وانقل العروة انقار له
 بل اخذ له فأتى بالنفع ولا يفر على اخذه والشعبة معوقا خفيا من فرج بنوام
 لا يعون ولو انهم قد استشهدوا له اخذوا فافتروا فاذنوا عتوا نحو وانما اوجبوا
 الشيعة على فدا لا نهى ولم يوجبوا على عود الرؤوس واوجبوا التقويم على
 المتغيرين بغض الاقوال وحمهم قبلاتة على الرؤوس كذلك لا اخذتم تلك
 العبر والامر فنهى والاخر شرسه بل عتوا به الثالث والشعر نهى بهما في معرفة
 واجزله انصب صلاحي (نعم) يفرع عليهما نصير لان العربة يدخل الفخر بقيلهم كما
 يدخل كثيرنا فوجب ان يشترط في الغيبة لا شوا بهما في الفخر وليس كذلك الشيعة
 لان صلاحي التخصيص الكثير يدخل عليه من اخذوا اكثر مما يدخل على صلاحي التخصيص
 القليل فوجب له ان لا ترد الشيعة الى العربة ولا تكون الا على قدر تسامح العروة له
 فكونا فانه لا يجرى في شرح الجلاء وانما اوجبوا الشيعة بالغيبة اذا اصاب
 عرق عمر بشعره من دار او ارض مشتركة واوجبوا له بل العربة ان كانت عرق حكما
 ان عرق العربة غير مقرر فغير رفع الصلح فيه على القليل والكثير والرجل فغير
 ان يعلو نفسه بجميع قومه ولا يقتل ولا يقتل منه في الاجراع وفكح الاعضاء اقل
 من عدا او شروا له حاله اوله نذر والادع المخرج لا يكلف فيه بالنيابة الى الجسر
 وفرض صلح على القليل لكون المخرج له حاجة الى العربة والجدح لا يجب اربوخذ
 فنه غير انقضاء اقل يفوق نفسه او يخله على قومه فنه صلح على اقل من العربة
 بل لم يكرهوا العمل الا في اخذوا الشيعة بالغيبة ودينه انكسار وفردا وانما
 فيه وامر لا نه اذا كانت العربة اقل من الثالث يعني قومه وفردا من القتل وان
 كانت اكثر من الثالث جنى على العدا فنه وفردا من انقضاء ما سبه النسخ
 وما اخذوا امره في الصرا والتمني فانه اربوخذ في شرعه ايضا وانما انزع
 التكلا في قول الرجل اذا شروحت بل لا نه جنى كماله ولم يلزمه انقضاء الشيعة
 في قوله ان شرو فلما وفرا شفكت عنه الشيعة لان التكلا وعو له تعالى في ذلك
 انكسار له اذا وقع ولا يستكبح الرجوع فيه بره في امره انكسار اذ ليس له

لما يجرى

حينه

ع
الامر
بالغيبة

بعرا حرفة واذا اخذ عتير جلا جنى العتير جناية جلا افتكده الموحى ثبت على
 حرفته والا فبل للمعز افتكده جلا وجمع برك على السير واربع اليه ما
 افتكده به اخذه والانه يكر اليه ضيل والكل لا يستحق الا حرفة معلوفة لان
 الموحى حرفته لرجل حرفته لاخر لا يدخل في ملك الموحى له بل حرفته الا بعد
 استيعابه الحرفة فلما اربع المعز جناية له يجمع بينا عليه لا وقتا فوهمها
 في ملكه ليس فتعلو به جناية وليس كذلك العتير والمعز في جناية السير فلم به
 في معناه الى اخذ العتير ومنه على القول بل حرفته الموحى حرفته وبرفته تكون
 على صاحب الحرفة وانما فان فلك يجوز الوصية للمعز او الملاك ولا
 يجوز الا فرار له بالثبوت في كذا الموضوع وهو اخرج فاعر الوصية لان الميت
 غير متم في الوصية للمعز او الملاك لا فلك يخرج من الملك والملك له التصرف
 فيه ولا يبرئ من التصرف وغيره لان التهمة لا تنجم الا في ذلك والافرار بل يبرئ
 الا كونه فتوجه التهمة في ذلك ان يكون ارادة ابيه فرار بل الوصية لانه يخرج من راس
 اقل فلم يجر وانما فان فلك من اسكر حلا مشكنا الى اجل فلك الاستكر فبل
 ابيه جل فلك مشكنا لورثته الى اجله واربع يكر له واري علة الشكر في ربه
 وفر او هو ينفقه على من يكره فلك الموحى له فبل قدما لم يكر لورثته شيء من
 نفقته لانه المشكني ما كانت بل جل فلك في ذلك في راس جل فلك بمنزلة
 العارية وانما النفقة بفصله بها استبدال مودته وادخال المنة عليه
 وكذا المودة عنه في ذلك الا جل فلك فله علة التهمة كما لتعير وانما
 لم يجعلوا الرض وتزوج الرض وتعليمه وانوكه فع العزل دليل على التزوج
 في الوصية وجعلوا ما دليل على الرض في بيع اختيار وفي الغيب لا الموحى به على
 ملك الموحى فله التمس فيه وانما تغلص الموحى له بالموت بخلاف
 اختيار والغيب وانما دخل الموحى في الصحة فيما علم به الموحى ومما لم يعلم به
 ولا يزعل الموحى به الموحى له فيما علم به كما لو وصية على الموحى لا في الصحة فمرد
 عنقه من ماله لا في يكره من ثبوت له وقوته الشكر والكره بخلاف الموحى
 في الموحى لانه يتوقع الموت من ماله ومو علم به فله ما يفصله في الموحى

فمنه

فما علمه وإفلا فلان ابن الفلاس إذا أوصى أن يشتري عبدا فلا يعلم أن يشتري
 قاتلا أو العبد إذا دفع الميزنة كذا للموصي له لا ذلك عوضه وفلان إذا أوصى أن
 يشتري من فلان بن مغل ثلثه ما راى أن يشتريه بوجهه الثلث دفع ثلثه له وكان
 الواجب على مغل أن يشتري منه إذا اشع من وجهه بمثل ثمنه وثلث ثمنه أن يدفع
 ثلث ثمنه له لأنه لو لم يده ثلث ثمنه لم يكن المشتري له شيء العبد ولا يزاد له
 أفلا يزاد للمشتري منه فلا وجه لذلك للمشتري له فلا إذا كان يكون للمشتري
 منه أو يكون من ثلثه أو من وجهه أو من وجهه للبائع ووجهه للمشتري له فمغل
 لا يفتقر إلا على وجهه أو من وجهه أو من وجهه البائع في حكم البيع ولا
 كذلك إلا غير أن ليس فيه إلا وجهه وأجره فالله الشيخ أبو الحسن البغهي
 وإفلا فلان ابن الفلاس إذا اشع ليزاد ثمنه يدفع له ثمنه وإذا اشع بثلث
 لا يدفع له ثمنه ويكفك الثمنية لأن السير إذا اشع ليزاد ثمنه يدفع له
 الثمنية بشرطه فيكون عليه دفع عوضه وإذا اشع بثلث لم يملكوا شيئا فبذلك
 الثمنية وأيضا إذا كان ليزاد ثمنه يدفع له ثمنه بشرطه بشرطه أن يدفع
 له ومنه اشع أصلا وبذلك الثمنية فمغل يدفع له الثمنية لأن الثمنية لذلك فالله
 الشيخ أبو الحسن البغهي وإفلا فلان إذا أوصى أن يشتري من فلان بن مغل ثلثه
 وإذا أوصى ببيع عبده ثلثه فلا وجهه العبد تعلم فبذلك من وجهه أو من ثمنه
 ترجيح الرقة لا غير الكفاية لا تفرق ثمنه ليس له نقصه وفي الثمنية ببيعته من
 أحب لو اعتق ثلثه لم يرد عده أعمال الثمنية فهو كما ينبغي رقة وحرية وإفلا
 فلان ابن الفلاس إذا أوصى لرجل من غلته دارا بدينار كل سنة أو من غلته حيا بكمه
 بخمسة أو من غلته كل سنة أربع بثلث ذلك أو حيا بكمه بثلث الثمنية بشرطه
 ذلك أو الفصح بثلث التركة من كل شيء وإذا أوصى بثلث الميسر لم يملكها
 الملك فلا يختار للورثة أملا أن يميزوا أو يدفعوا لهم بالثلث بثلث ذلك لا يشع
 بعينه لأن الثمنية إذا كانت للمساكين يرجع من وجهه إلى الورثة وفي رجل يمينه
 أو فروع ما عداهم يرجع من وجهه إذا ملكوا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا
 للمساكين فالله ابن يوسف وإفلا لم يرد لوصي أن يشتري بالدينار على أبنائه ويشتري

لهم بالانفرد في جميع شئ لا في ما اشتراه لهم باليوم فربما لم يمش
 عند خلوه وتبع عليه فيه اقوالهم اكلنا لهم اموال وتبع بدوهم اربع
 بكر لهم فلان واذا ضا ما اشتراه بالكره يراه فيه على القيمة ولا يجوز ان يستمر
 لبيته شئ بالكره من القيمة فلا يفعل فكذا الشك في ذلك فلا ريب في صحة على
 ابيته افعاله والا رده فلان في الرواية فلا ريب في صحة على ابيته لزم الوصي
 ولم يكن له ان يرد الا ان يكون التبايع فمصرفه بما زعم على انه انما اشتراه لبيته
 وما عدا ذلك يتفرع او اقرار فلا يلزم الوصي الشراء اذا رده الا اذ لم يمت
 وانما جاز للوصي ان يرد في غير ما اوصى به اليه ولا يجوز للوكيل ولا المتصرف الفاخر
 ان يرد في غير ذلك لان الفاخر والوكيل اقرار بما يكرهان في نفسهما ولا يكون ذلك في الوصي
 فتميم فلان الشيخ ابو القاسم ابن عمر زكريا ملك عفا على وجه لا يملك مع الفبايع
 به عزله ببلد اريو عويم ويستعمل عليه كما تخليفة والوصي والتميم عوف فربما
 ابن القاسم واعاد المملالة وكلف ملك عفا يملك مع التبايع عزله عنه وليس له
 ان يرد في كماله الفاخر والوكيل ولو كان في وجهه ان يرد او خليفه الفاخر في افسا
 قال فلان لا يجوز الوصية في غير ما يوصى به في يوم يرد يرد الوصية الوصية الوصية
 بمثل الورثة دورا في علمه في غير ما يوصى به في يوم يرد يرد الوصية الوصية الوصية
 في غير ما يوصى به في يوم يرد يرد الوصية الوصية الوصية الوصية الوصية الوصية
 وكذا يرد في وجهه في شئ فلا يفرق في ذلك واما فلان فلان لا يقبل في الوصية
 في دفع فلان ابيته ببلد افسا وفيل فوله في النبعة وفي الجميع فهو مردع كالحاج فلان
 عن تركه لان النبعة لا يمكنه الا شهادته عليه فلا يرد لو كلف ذلك لفرده فيقبل فوله
 فيه من غير شهود ولا كذلك النوع فانه يكره الا شهادته عليه ببلد افسا في النبعة
 واما فلان فيحق الشهود به او هو فلان جعلت الشكر على ولده فلا وفلا ريب
 اولاد له فوله في يوم يرد في الا يمدد من سمى وقرنه بسم واذ حبس على تركه فلان
 فلا وفلا ريب فلا ريب في يوم يرد في الا يمدد من سمى وقرنه بسم واذ حبس على تركه فلان
 بان ولاد فزعمه انفسه بملا ومعا الفبايع به وهو ممكنة التعميم في التسمية للتعميم
 ولا كذلك النوع فانه فزعمه انفسه بملا ومعا الفبايع به وهو ممكنة التعميم في التسمية للتعميم

محررها

محررها

محررها

وَإِنَّمَا قَدْ فِي الْمَرْوَةِ إِذَا كَانَ الْمَوْفُوقُ لِمَنْ يَجُزُّ عَلَى الْوُفَافِ وَلَا كُنْهُ بِصُورَةٍ فِي
 مَقَامِهِ بَارِكًا فِي الْغَلَّةِ بَلِيْشٍ حُوزَ كُلِّ بَارٍ وَفُتُوْنَا وَإِنْ يَكُونُ الْغَلَّةُ كَالسَّلَاحِ
 وَالْكَتَبِ وَالْغَنِيِّ بِرِيعَانٍ لَمْ يَغْلُظْ مِنْهُ أَوْ يَنْفُضْ مِنْهُ ثُمَّ يَعْصِرُ مِنْهُ إِلَى الْحَبْسِ مِنْ ذَلِكَ
 حُوزَ لَا يَخْرُجُ الْكَتَبُ وَالسَّلَاحُ وَالْغَنِيُّ مِنْ يَدِكَ حُوزَ لَمْ يَكُنْ فَرَعُودًا مِنَ الْخِيَارِ
 إِذَا كَانَ يَعْصِرُ حَتَّى يَخْرُجَ غَلَاةً مَا إِذَا كَانَ يَنْفُضُ وَمَنْ يَصْرِفُ الْغَلَّةَ فَلَهُ لِمَنْ يَجُزُّ
 عَنْهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ نَفْضُ مَا يَنْفُضُ فِي الْوُفَافِ وَالْمَغَابِرِ لَهَا حِمْدٌ لَا يَلْجُودُ لِحَبْسٍ
 أَيْقَامًا وَخَتْلَفَ فِي نَفْضِ مَا يَنْفُضُ فِي الْحَبْسِ لَا يَنْفُضُ الْوُفَافِ وَأَوْفَقَ وَفُتُوْنَا الْحَبْسِ
 بِمَوْجِبِ مَنُوعٍ فِي الشَّرْعِ عَنِ قَلَا وَرَجِهَ لِكِرَانَةِ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ كَمْ جَسَدٌ عَيْسًا لَا يَجُودُ
 الشَّرْعُ بِمَا فَدَى قَدْ وَدَّ فَتَقَدَّرَ فَالَهُ عِيَانًا فِي سُؤَالِهِ لَا يَزِيدُ شَرْوًا فَمَا قُلُوبًا بِيْنِي
 فِي شَرْوٍ بِرَالِ الْفَدَا لِنَسْءٍ يَنْفُضُ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ عِيَانًا وَفَقِيَتْ فِي الْبِنَاءِ وَالْمَرْفُوعِ
 وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِمَا لَا يَنْفُضُ قُلُوبًا لِبُيُوعٍ مِنْ حِلِّ الْبَيْعِ وَإِنَّمَا قُلُوبًا إِذَا بَيْعَ
 الْبِنَاءَ الْفَرْدَ وَفَقِيَتْ الْبِنَاءَ بِهِ وَمِنْ أَجْلِ هَذَا قَدْ بَدَأَ الْبِنَاءَ لَمْ يَنْفُضْ لَمْ يَكُنْ
 لَنْ يَنْفُضْ بِمَقَامِهِ وَكُلُّهُ لَا يَزِيدُ الْبِنَاءَ إِلَّا بِمَا فِي الْبِنَاءِ يَرْجِعُ لِلْوَالِدِ لَا يَنْفُضُ
 فِي الْبِنَاءِ غَلَّةَ الْبَيْعِ بَلَمَا زَالَ حِلُّ الْبَيْعِ يَرْجِعُ عَنْهُ الزَّوْجُ عِنْدَ زَالِ الْبَيْعِ
 لِنَفْضِهِ عَنْهُ لَا تَمْرُوسُ الْبَيْعِ وَالْعَكَايَا بِمَا لَا غَارَ غَلَاةً ذَلِكَ أَدْلَى لِنَفْضِ
 عَوْنٍ لِمَا مَعَى عَكْبَةِ لِنَفْضِ الْبِنَاءِ وَاللَّامَةُ عَلَى ذَلِكَ يَكْفِي وَاللَّهُ اعْلَمُ
 وَإِنَّمَا قُلُوبًا إِنْ الْفَلَسَمِ إِذَا وَبَيْتَ الْمَرْجُوعَةِ دَارَ مَا وَسَكَنَتْهَا فَعَدَّ أَرْبَعًا لِنَفْضِ
 الْمَوْتِ لَا يَكْمُلُ الْحُوزُ وَإِذَا وَبَيْتَ الْمَرْجُوعَةِ دَارَ مَا وَسَكَنَتْهَا وَلَمْ يَنْفُضْ عَنْهَا الْمَوْتِ فَلَا
 أَرْبَعًا يَكْمُلُ الْحُوزُ إِلَّا بِمَا فِي الْبَيْتِ الشَّكْتِ لِلزَّوْجِ فَسَكَنَتْهَا مَا تَابَعَتْ لِسَكَنَاتِهِ فَلَمْ يَكُنْ
 مَعَتْ الْبِنَاءَ فِي دَارِ وَبَيْتَ الْمَرْجُوعَةِ وَسَكَنَتْ مِنْهَا فَعَدَّ غَلَاةً الْعَكْسُ وَإِنَّمَا
 قُلُوبًا إِنْ الْفَلَسَمِ إِذَا وَبَيْتَ الْمَرْجُوعَةِ دَارَ مَا وَسَكَنَتْهَا وَلَمْ يَنْفُضْ عَنْهَا الْمَوْتِ فَلَمْ يَكُنْ
 أَرْبَعًا الْوَالِدُ لَا يَكْمُلُ الْبِنَاءَ بِمَا كَمَلَتْهُ وَإِذَا فَبَيْتَ الْمَوْفُوقِ لِنَفْضِ الْبِنَاءِ لِيَتَرَوَى قَدْ قُلُوبًا
 الْوَالِدُ لَا يَكْمُلُ الْبِنَاءَ بِمَا كَمَلَتْهُ وَالْقَبْرِ الْمَوْفُوقِ لِنَفْضِ الْبِنَاءِ لِيَتَرَوَى قَدْ قُلُوبًا
 عَلَى الرِّفْقِ غَلَاةً الْمَوْفُوقِ فَلَمْ يَكُنْ لِيَسْرُ مِنْهَا ذَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ قُلُوبًا قُلُوبًا إِنْ
 الْفَلَسَمِ إِذَا وَبَيْتَ الْمَوْفُوقِ دَارَ مَا وَسَكَنَتْهَا وَلَمْ يَكُنْ الْوَالِدُ وَلَمْ يَكُنْ الْمَوْفُوقُ

البنية

الهبة لله وحده المودع حوز للموئوب له وإذا أوصيت فلا تحت يد وكيله ولم يقبضه
 الموئوب له إلا على تلك الواجب بطلت الهبة لا تزير الوكيل كيداً من كل غلابة
 اتوه بعة وأما استمرك لغير القاسم في هبة حوز المودع علمه للموئوب له ولم
 يشتركه فيما تحت يد المخرج والمستعجب للمودع لما كان فداً على رد فلا تحت
 يد المودع بعد له صار كما لو قبل من استعجب علم ذلك والموئوب له وهو
 المالك الذي لا يبرم علم المودع من مودع ولا يخرج والمستعجب غير فداً على
 رد فلا قبل له من مودع بل يثبت الوكيل لا حر ولا يشتركه علمه بتلك فإله الشيخ
 أبو الحسن التوسلي وأما المودع من القاسم فلا تحت يد المودع والمستعجب
 حوز للموئوب له وجعل فلا تحت يد المستعجب والمستعجب حوز للمودع والمستعجب
 حوز عن يده والمستعجب والمودع حوز له وأما فلا لو إذا حصل التزوج
 أو الزوج ثم ارتفع لم يعد إلا عتقاً للذات الهبة وإذا أوصيت أو أوصيت
 له ثم زال المودع فلا تحت يد المودع إلا عتقاً للذات لأن المودع لم يعد له الهبة
 عليه فهو غلابة الذك والقرابنة وأما فلا لو إذا أوصيت الهبة ولم
 يقبلها أنه لا يكون للسير قبولها وإذا أوصيت للسير أرباً غلابة الشبهة
 تسليم حوز واجب وليست الهبة حوزاً واجباً لأن الشبهة أوجبها للغير الشبهة
 لا الهبة أحوز الهبة غلابة ذلك فإله أبو عمر وأما أوجبوا النفقة على الغنم
 واللاماء التمسك فلا بد يكونها على الواجب وأوجبوا السفى والعلاج في الثمر
 والنزوع الموئوب على الموئوب له لا الإرادة على الغنم والأقلاء فلا بد لا
 أو لا منها إذ لو تزل ذلك لما تحت ولا كذلك الثمرة والنزوع بل المصلحة في صفيها
 المأول لها حيث لا يغني فإله أبو عمر وأما فلا لو إذا أوصيت الهبة ثم
 اشتراها بغير لزوم الثواب وإذا أوصيت السلعة ابتداءً فلا سراً ثم بما عتق اليه
 أنه لا يقبضه لأن بعة في الهبة وبيع يترك منها بغير رضى بل الثواب وله أن يشرع
 الهبة ويوجب ويوجب على نفسه الثواب ولا كذلك البيع فلا بد فاسل عليه لا بغير
 على يده وإذا أوصيت ثم رجعت اليه بغير عتق أو ملكه برون إلى ما يعمل بغير
 والعتق أعلم فلا بد عند المودع أيضاً حكم البيع البعير البعير لو لا غير المحابلة

يَبْعُ فَلْيَفْهَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَنْفَكْ بَلْ عَمَّا ضَوْفًا مَرْضِيًّا عَمَّا وَأَوْفَعًا فَمَنْ يَنْفَضُ يَنْفَعُ
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَالسَّلَامُ شَدِيدٌ بَيْنَنَا وَالْمَسَاكِينُ أَهْلُ قَابِ غَوْمٍ عَلَى أَنْتَاهُ وَلَكِ
 لَمْ يَلْمِزْتُمْ فَمَنْ يَنْفَعُ مَعَهُ كَيْفَ يَنْفَعُ بَعْضُ الْمُسْتَرْجِعِ إِلَى سَتْفَقُوا قَالَهُ ابْنُ ثَوْبَانَ
 قَالُوا: ابْنُ الْعَلَاءِ إِذَا بَلَغَ الْإِيَّامَ قَامَ الْعَبْرَاءُ لِيَبْرُحَ أَنْتُمْ تَبْرُحُ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ كُنْتُ
 أَعْتَقْتُ أَنَّهُ لَا يَبْرُحُ وَإِنْ كُنْتُ أَقْنَهُ فَقَدْ كُنْتُ أَوْ لَوْ أَنَّ أَنْتَ يَبْرُحُ أَوْ لَمْ يَبْرُحْ
 الْأَنْتَ يَبْرُحُ أَنْتَ أَوْ لَوْ أَنَّ يَبْرُحُ وَيَسْمَعُ مِنْ عَادَةِ النَّاسِ مَعَهُ فَلَا أَنْتَ يَبْرُحُ أَنْتَ
 أَنْتَ يَبْرُحُ أَنْتَ أَوْ لَوْ أَنَّ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْإِنْسَانِ الْأَشْهَادُ عَلَيْهِ وَالْأَشْهَادُ لَهُ فَإِذَا انْتَبَهَ
 انْتَبَهَ غَيْرَ تَبْرُحُ ذَلِكَ قَالَهُ غَيْرُ الصَّوْفِ فَإِنَّهُ فِي الْجَلَابِ مَوْجِدٌ
 بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَلَا يَبْرُحُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَمِنْ حَرْفِ الْإِنْسَانِ وَالْإِنْسَانُ عَلَيْهِ
 أَوْ كُنْتُ مَعَهُ أَوْ فِي مَرْجِعِ الْإِنْسَانِ بِالْغَرْبِ فَمَنْ يَبْرُحُ يَبْرُحُ الْإِنْسَانُ وَلَا يَبْرُحُ
 أَنْتَ كَلِمَةً وَيَسْمَعُ الْأَنْتَ يَبْرُحُ نَفْسُهُ وَتَشْتَعُ مِنَ الْحَشْرِ وَتَعْيِشُ بِنَفْسِهِ
 وَتَعْرِضُ عَلَى الشَّرِّ مِنَ الْعَزْوِ الْأَكْلِ مِنَ الشَّرِّ وَتَعْرِضُ عَلَى مَعْلُومَةٍ الْجَوْعِ وَالْعَكْسُ مَعَهُ
 خَوْفُ الْإِنْسَانِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَهَلَا الْغَنَمُ بَيْنَهُ لَا تَجْعَلُ نَفْسَهُ وَلَا تَعْرِضُ عَلَى
 مَعْلُومَةٍ الْجَوْعِ وَالْعَكْسُ مَعَهُ غَيْرُ الْإِنْسَانِ وَالْإِنْسَانُ يَبْرُحُ أَنْتَ كَلِمَةً عَلَيْهِ
 الْإِنْسَانُ وَلَا فَوْقَ وَلَا يَبْرُحُ وَلَا يَبْرُحُ وَلَا يَبْرُحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ
 جَوَابًا لِمَنْ سَأَلَ ذَلِكَ وَلَهُمَا مَعَهُ حَرَامُهُمَا وَسَفَاؤُهُمَا قَوْلُهُمَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ حَتَّى
 يَلْغَا هَلَا وَبَيْنَهُمَا وَقَدْ كَانَ الْغَنَمُ مَعَهُ الْأَوْجَعُ أَوَّلُ لَزِيْزٍ وَأَوَّلُ لَزِيْزٍ

فَسَوْفَ نَرَى كِتَابَ الْحَدِيثِ فِي الْإِنْسَانِ

وَأَنَا قَالُوا بِهِمْ وَكَيْفَ قَبِيَّةً أَنْتَ يَبْرُحُ لَمْ يَبْرُحْ عَلَيْهِ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ مَعَهُ
 خَفَعُوا الْأَوْجَعُ بَيْنَهُمَا وَحَدَّثُوا لَوْ فَكَيْفَ لَمَّا مَعَهُ أَقْتَضَاهُ مَعَهُ وَلَا دِيَّةً بِكَذَلِكَ مَعَهُ
 وَأَمَّا الْإِنْسَانُ حَتَّى لَمْ يَبْرُحْ عَلَيْهِ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ مَعَهُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ مَعَهُ
 الْأَنْتَ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ
 بَعْدَ قَوْلِهِمْ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ
 الْإِنْسَانُ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ
 أَيْضًا أَنْتَ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ لَمَّا هَدَا الْأَنْتَ يَبْرُحُ

للبطع النزي وجب على المشتك منه ان يعرض وما ثبت ان ذلك البضع لا يشغل اليتم
 لم يثبت له مع موصفه والله اعلم فلهذا الشيخ ابو الفاسم بن عمر زوالنا او جئوا
 الصرع على من وجب عليه ولم يوجبهوا القطع على من فصح منكم عنوا لان من الزنى وجب
 للزنى وموثر فيهما على وجهه لا شبهة له فيه فكل من اعور اجبا عليه وان قطع
 انما يجب في العصفوا اذا كانت متبعة فاما في ما قبله فتبعه فيه من ارب عتدا فلا
 فصار فيه كالغير السلاء واما لو اقتصرنا من بين حية لغيره لزم بغيره فاما على
 الحقيقة لا الزنى اخرونه اكثر من الزنى انك والعتدا من موضوع عن النساء وان قيس
 العصفوا منك والعصفوا مشروبه فلهذا الشيخ ابو الفاسم بن عمر زوالنا فلهذا
 اذا وضعت الحمل من وجب عليه ان يعرض وما ثبت ان ذلك البضع لا يشغل اليتم
 لم يثبت له مع موصفه والله اعلم فلهذا الشيخ ابو الفاسم بن عمر زوالنا فلهذا
 من كان حركا جمل فلا يجوز وفيه عيش عليه فيه انك وذلك موضوع في انك لا في
 موصفه واليبس حرما لا يرجع فلا بد من وجب عليه ان يعرض الزنى اخرونه موجود
 وموثر فيهما على وجهه فلهذا الشيخ ابو الفاسم بن عمر زوالنا فلهذا
 والسفرة قبل افراجه ووجب عليه ان يعرض الزنى اخرونه موجود
 لم يثبت له مع موصفه والله اعلم فلهذا الشيخ ابو الفاسم بن عمر زوالنا فلهذا
 او جئوا الصرع على من وجب عليه ولم يوجبهوا القطع على من فصح منكم عنوا لان من الزنى وجب
 للزنى وموثر فيهما على وجهه لا شبهة له فيه فكل من اعور اجبا عليه وان قطع
 انما يجب في العصفوا اذا كانت متبعة فاما في ما قبله فتبعه فيه من ارب عتدا فلا
 فصار فيه كالغير السلاء واما لو اقتصرنا من بين حية لغيره لزم بغيره فاما على
 الحقيقة لا الزنى اخرونه اكثر من الزنى انك والعتدا من موضوع عن النساء وان قيس
 العصفوا منك والعصفوا مشروبه فلهذا الشيخ ابو الفاسم بن عمر زوالنا فلهذا
 اذا وضعت الحمل من وجب عليه ان يعرض وما ثبت ان ذلك البضع لا يشغل اليتم
 لم يثبت له مع موصفه والله اعلم فلهذا الشيخ ابو الفاسم بن عمر زوالنا فلهذا
 من كان حركا جمل فلا يجوز وفيه عيش عليه فيه انك وذلك موضوع في انك لا في
 موصفه واليبس حرما لا يرجع فلا بد من وجب عليه ان يعرض الزنى اخرونه موجود
 وموثر فيهما على وجهه فلهذا الشيخ ابو الفاسم بن عمر زوالنا فلهذا
 والسفرة قبل افراجه ووجب عليه ان يعرض الزنى اخرونه موجود
 لم يثبت له مع موصفه والله اعلم فلهذا الشيخ ابو الفاسم بن عمر زوالنا فلهذا
 او جئوا الصرع على من وجب عليه ولم يوجبهوا القطع على من فصح منكم عنوا لان من الزنى وجب

من ان يفرق لانه وكم في موضع لا يجوز ان يستقيم مشتبه والمزج بينهما يجوز ان
 يستلج وكنهه بعزل النكاح واذا كان الاخصار لا يقع من جهة الذمير وانما يقع
 من جهة القبل فكيف يجوز ان يقال حتى يعمد الى الحضانة انما هي ليعود بالاحلال
 في الموضع المتلج وكنهه يجوز ان يباح النكاح فيه بل يترك العلقة ثم تراع الحضانة
 فيه وانما لم يوجبوا الحرج على من تزوج معتزك على المستعور وواجب على من
 نكح خاتمة او مكلفته ثلثا مع ان كلا منهما معرفة في وقت ذور وقت بل يخرج
 المعتزك اسر لان عزمها تقع من نكاح كلاهما وغريم الحضانة مفسد على من في
 عهده اربع وكذلك المكلفته ثلثا انما تخرج على مكلفته لا غير بل في نكاح
 المعتزك بشرط معرفة بينهما وبنو ابيه وابنته ليشتم النكاح ولا كذا لك
 المكلفته ثلثا وانما مفسد بل انه لا يشتر فيها بقوله البينة فانه بعض الشيوخ
 قد عرفت تعقيب بعض الشيوخ هذا العرو بل نشر الحرة على بقوله للشبهة
 المستفكة للعدول لا يحسن التبريد وهو كذا قال وانما في غير مرجع من امرائه وعهده
 او خاتمتها وجمع بين الاختين من الرضخ وغير مرجع بين الاختين من النسب والجميع
 جمع مراع لان الاول غريم بالنسبة وليس معرفة بالكتاب والكتاب في غريم بالكتاب
 فانه عبر الحرة ومزاها في غير عهدها ما كان معرفة بالكتاب فهو الزوجة غير ميم وملا
 كل من غريم الشبهة فلا يفرق فيه وانما قال في المرونة اذا ارتد اع ولرب فوكيها
 ومو علم انها لا تغل في حال ردتا لم يفر وكذلك مروك في مجموعية عالم بالنسب
 بل انه لا يجوز اذا تزوج بموسمية فوكيها عالم بالنسب فانه غير لان ارتداد الزوج
 لا يفسخ ملكه عنهما ولا سزا تعتز عليه بلا خلاف ولا حرج على من وكل بكه ايممي
 وانما هو كونه بموسمية لغرض شبهة الملك ولا كذلك بموسمية فوكيها عالم
 بالنسب اذ لا شبهة ملك له فيها وانما اوجب في المرونة قيمة الالة المحللة
 اذا وكنهه من حلت له حلت اوله غلر لم يوجب على الشريك انواك في قيمتها الا اذا
 حلت لا الشريك برب معتزك الالة وبيع شريكه مروك به ابا ما ويرفعه الى الحاكم
 ولا كذلك في المحللة لانها موافق لانه له ذلك وكذلك في الالب بكها اذ اجته لا الالب
 يفتي على الالب ولا يفر على منعه منها وايضا وكه الشريك وكه عزاء والحمل

ولا يجوز

فرداء ولهم فداء نفسك بماله ما قصده من غير ربة العروج وادة لا يوم أو ليلة له
 أو لغيره فمأفية وإفاسا وجنوا العذر على الذكر على التزوي ولم يوجبوا على المرأة
 مع الزنا كماله على من يملكه لا يملكه على أن يملكه من ربه العذر والتشاور والتكلم
 الكفاية وليس ذلك من مكرمة على العذر

في كتاب الفطوح في الشريعة

وإنما فلا فلا إذا سرور أو السرير بكسر من قال الشريعة يوم عرفة بثلاثة د راع
 ففكح وار سر وافر لم يفكح وإذا سرور من الغنم أحراراً غير ففكح سرور وفوق حقه
 بنصها بـ أو لا واجمع ضربك للزنا سرور من قال الشريعة عفة مغلول فله ذلك
 راع له ولا كذلك السرور من الغنم بار عفة غير مغلول فله ذلك لم يراه وإفاسا
 فلا لو إذا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا
 الزعم وإفاسا السرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا
 للسرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا
 لأنه قد سلكه وإذا لم يـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا
 مالك في الزنا لغو في جوف البيل في معه ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا
 له عذر الله عز وجل في ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا
 فلا الزنا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا
 واشتراك بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا
 في جوف البيل في ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا
 شيوخ الفروم بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا
 يشبه فلا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا
 وغفوة ذلك ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا
 فليست له الزنا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا
 السرور بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا ففكح بـ أو لا
 منعته بغير هذه الزنا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا
 غير المشروء فلا يعلم المشروء منه شيئا بل ذلك لم تنع عليه منعته وذكر ذلك مسألة

السرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا
 السرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا
 السرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا سرور من الغنم بـ أو لا

الصحة

لم يجز عليه بلزك لم يفكعه وانما قلنا في المرونة اذا سروى وحل مع صبر صغير
 او مجنون ما يفهمه فلان في ذلك لم يفكعه الرجل وحركه واذا سروى مع اللاب او العبد لا يفكعه
 لان العبد واللاب اذا نال للتماريق وسما من يصح اذ منهما والصبر والمجنون من لا يفهم اذ نال
 فلانه ابريوس في ايدى راية المرونة والصبر والمجنون لم تكن لشيء له في الحال لان
 اذ نال اذ نال في انما كانت لكونه عيما فغلبها بالشرع وكما حكم ابن خزيمة من سروى بلزك اذ
 وافر عيما او مجنونا فعمله او سروى بهما جميعا ففهمه فلان في ذلك لم يفكعه ولو سروى العبد
 من موضع صبره عنه فسيره فقلنا فلان لا يفكعه فقلنا في عشر الفولان فيع والاول
 انشبه لاني العبد شبيه في الحال بالقبول فلان في المرونة والشرع فاصفح من الردة والتم اية
 بالثبوت ولم يشفح من الزنوف والزنوف والشرع والشرع فيتم اذ يكون ذلك فمنهم
 قبيلا لا يشفح المرونة فلا يستأجر برك فلان تغلي بلما راوا ابا سندا بلانته وحرك
 وقلنا تغلي بلما راوا في زك الغرو فلان في اقلت فلان في المرونة به سروى من
 لر جليرو اعد ما غلب لانه يفكعه ويفض للمار بيقف فيمته اركان في شتبه لانه
 ثم ارفع الغلب والشرع فيعير بلان فيع الفكع عليه جميع القيمة وجمع على
 شريكه جندى فلا اخذ وقلنا في الاقضي اعد الغريم نصيبه والغريم ملو ثم فزع الغلب
 انه لا يدخل على الاقضي بها اخذ لا يستأجر ولم يلقه المرونة منده على بقاء ما وجب
 له في ذقته فكل ما يجب ان يوفى الغلب نصيب الاخر فلما جعل غلبه هذا في فهمه غير
 جابر في بلع يتم لغيره في افيض ولا كذلك في المسئلة الاخرى لانه متوال في الغريم
 على بقاء دينه في ذقته فلا يقسمه جابري فلا رجوع للغلب على الغلب اذ احكم له
 الغلب في غير نصيبه فلان ابريوس وانما قلنا ابريوس اعد المرونة والشرع وروى
 وما قربا لشرقة ان افواك برعير او سير لا يلزقه واذ اقلع عليه شامروا اعد انه يكلو
 امراته او غزو عهده فحب عليه المير فستل عنها فيستعبد اعداكم فيع في الاستعبد
 او افواك يلزقه وانكل افواك في السير لا في الذي فلام عليه شامروا اعد يكلوا وافتوا
 هو فلا ر على المير فاذ اخلع لم يتعلو عليه سير ولا ضربا ففرا اعتبار ترى في ذلك
 بلع بعد زك السير والشرع ففكم في ذلك لا اختيار له فيه بل اعداكم متوال فيع
 في ميمته وهربه حسيما يرا فيه وانما اختصر الفكع بلان اعداكم على وجه

(الشرع بالشرع)
 اذ المرونة في الشرع
 لان كل واحد من
 اذ ان في الشرع
 (الشرع بالشرع)

(الشرع بالشرع)

(الشرع بالشرع)

السرفنة

ع
لما

الذرة اتملم وجر الغداف لتزاد الذرة ارتوا ويراعى يوم القيامة بلا يقتل الذرة
 اتملم كما في جمر الغداف تمزلا لا يغزوي ارتوا جميع عمله بتفسير ارتوا بكون
 كما انك مران ملي وغد كسيف الغيث انه لم يزل من ترو ولا يصح ارتوا في الذرة اتملم
 لما اتملم كسيف الغيث انه لم يزل من ترو ولا يصح ارتوا في الذرة اتملم
 صغفك حرقته ولا كرك في الغداف الذرة اتملم بل في ذك هو عليه لغزول و
 يشفع استلامه هو الغير لا يتر من ذك فتبينه وملاذ في الذرة واقلا عزوي
 ان الذرة مشلما في بئر اعره او قتله ثم اتملم بل في ذك كلة موضوع عنده
 والذرة من جلد جبهه **فسر** وكتاب لا يجملها يا قات

والا
بغير

م
م

واذا فالتوا اذا سبب الله تعالى او من قوله على الله عليه وسلم مشلما و
 ولا يستتاب بانفا وفي اختلاف اذا سبب الله ورسوله كما جري غير فانه كمي ثم
 اتملم بل يقتل لا واجمع سبب لان الكامي يعلم منه اعتقاده لك واذا يقتل
 على الكفار وامسأله ولا كرك اتملم فانه يعلم منه اعتقاده عنده صلى الله
 عليه وسلم فسيبه له وكالته على ربه بل في ذك اجترافه واذا فالتوا امر قتل
 له وخرج في الحراية لا يجوز له ان يعبر فقتله واذا اقتله في غير حراية بله العفو
 والنفوذ في الحراية ما وخرمنا حفا ليه غم وحمل لا اذ في يعينه من قبل ان
 الجمل في لما فمرا الجملة لا ان عينا وفيها ان هو بسبب ذلك لا لو احد يعينه لا فانه
 لما يتر من القتل وراجل اخرا الما لا لا عرافة بهما ضروري انكم من ضرر من فمصر
 قتل واحد يعينه فيكون من مزا الى وليه واقرا الجمل الى ان ولا لانه ليه يفصر
 واحدا يعينه فيفوق وليه يه وانما يقتل الذرة جوا في يظلم الى الياء وسم الكفر
 ولا يستتاب ولا يقتل امر تروا بعد الاستتباب واجمع رولة كرتوبة امر تروا تعلم
 بشرط انك اصر ولا كرك ان تروا بل لا في فتو صلا في العلم بتوخته لا انه لم يزل على
 ذلك وتمزا الحكم في كل شئ يجعله اذا اغزول فتوخته لا تقع عنه امر كاستار
 والذرة من جلد جبهه امر تروا الجمل اذا اصاب غير صلا ربه قبل الغزوة عليه وانما
 ابا حوا كبر الى استار بل لا كركه حو في اللرقاء مع كونه من اعلم الجمل ولم يعجز القتل
 والذرة والذرة بل كركه مع كونه جمل سرمد وانه لا في فترتها عن كلمة الكفر

حوله تعلم وخذله والمترب عراية فوالقنل والنواك حوله ولعلله ففسر
 ابن مويه وايضا يكر ان يفلح ففسر القنل والزف والنواك ففسر
 كبر ان فوالقنل عمدا لا يتفق لانه يفسر من الاستمراء وان حصار وانكر
 مستمرا ولا يفتقر ان لا يتفق ذلك مع ابن كراه ولا ايضا الا كراه على انكر
 غدا لا كراه على غيره من القنل والزف والنواك فادروا فما فلا بعض
 شيوخ النجاشي في ان القنل يعني جنديان وكانت قيمتهما مثل افلا جنديان ان القيمة
 تكو بر الجنين عليهم بالسواء لانه لو انفرد احدهم كراه جميعا فلا يبر الاكثر
 على الاقل وفي المجلس بينهما من غير فدا وفيما يوجر له وان كان افلا القنل يفتقر
 ما يوجر له وفي كلا المتنين لو انهم حارب الاقل كان الجميع له ولا يفتقر
 المجلس بكثرته يبرك ويقدم اجلا اسلمه اليه كل واحد من القنل ولا يفتقر
 الغريم له ذمة فتج بعد ذلك ولا كذلك ان القنل فالتج حمة الله وانما
 فلا ففسر في ان القنل يقتل بغيره عمدا انما تقتل به باجمعهما او لياء القنل
 عتقت وليس ما جنت بالانجيل عتقتا فافترضا من العتق وقال في المرونة تقتل
 تقتل بغيره عمدا او عتقتا او لياء عتقتا وجميع جندياته عمر فمعه عتق حرة
 لان المرونة تعتق من ذلك ولطفها البر ومثلها عليها الغراء فله ان يبر
 حمة الله وانما قال في المرونة اذا جنت امة فمعه وكهنتها السير جملت ان يعلم
 بالجندياته اذ ابن فل من قيمتها يوجر عتقت وان وشرو فان ان القنل يودر الاقل
 من قيمتها او لان يوجر الحكم لان امة كانت تقوم الجندياته فمقتله ولا كذلك
 ان القنل يفتقر ان يكر يوجر الجندياته فمقتله بل ذلك اعني يوجر الحكم فمقتله وانما
 قال اذا جنت امة فمقتله يوجر الجندياته او يعلم بالجندياته او الاقل من قيمتها او الدر
 بالبر بكثرته ما لا يتبع به وقال اذا اتى بالجندياته واعتقها ومو عتق بر العتق
 مع الا لياء هي ان العتق لا الا لياء عندك افوز ولا تتغل به احكام فمقتله
 القنل لا يتروك في اختلاف قوله في الامة المستمعة على ثلاثة اقوال يجعل في القنل
 الاولي القيمة وفي الثالث يلاخزها وفيه القنل وله قيمته قوله في القنل مستمرا
 يلاخز فله الشبهة ابو الحسن وانما القنل يلاخزها مع وغيره في موك الامة الموك

وقال

يقول

مباح

مباح

بغوا جنباية فتحملت انما تقوم بما لها اكلان لها فالاختلاف في تغيير ايام الولد
 ما لها لان من لا الامة تغلف الجنباية برقيتها وقاهاها والوكية ان جعلت فيه
 حادئ منع من رقيتها بل لا يزال كنه فيمتد ما لها لان الرقبة والامر فرج
 ارجلها وام الولد الجنباية ولما قال من حيث جنس مجموع من رقيتها مولا فكل
 في تغريمها ما لها لذلك فاله غير الحوقا فافان في المرونة اذا وكن بعرض علمه
 بالجنباية يلزمه ان يرضى بالغاميل ولنه يقل على انه لم يغير الشراعي ابن ومن
 وقال ان اعترا بعض الجنباية يجلع فافض على ابن رضى لا يلزمه ان اعتبر
 انما اعتقد بعض الجنباية ينجح بل ان يقول ان رضى وعاد بالاب رضى وقت
 ولا كذلك في منكر لانها بعد علمها موها كعب بما يكرام رقتا يتما فلا فقلان
 له فاله غير الحوقية الله تعالى فغيره فلا ابن يوضر انما الشراعي جميع
 ابن رضى لان منع بؤكيد من استلامها فكما انه رضى ما يتكا كنها بالاب رضى واما
 فان في المرونة انما اوجب تسليم الامة وفرجها يكون انما عريها وعرفه بالجنباية
 لا شئ عليه في فيمة الولد وانما اركب ابن من تركه ابيد امة يجلع فقتل العرف
 فانه يلزمه فيمة الولد لان ابن فنة اجمالية وجدنا هذا في الاصل لا تسليم الجنباية
 بولومها وان كان حادئا بعز جنبايتها وتبلغ في الدبر وعولومها فذلك اجتراف
 فاله غير الحوقا فافان في المرونة في النزة وكنه الامة من تركه ابيد
 حملت انما عليه الا فلا من فيمتد اوالدبر واروكسها على ما بالاب رضى ولا يلزم الدبر
 كله وفان في الامة اجمالية يكرام ما سيرها على ما بالجنباية يلزمه الا رضى كله
 لان الدبر لا تعلق بعينها خاصة وانما حكم ذلك ان قيل في جميع العرفه فتمت ما اذا
 كان فيها اقل من الدبر فهو انما تعلق العرفه فلا يلزمه عقم واذا كان الدبر اقل
 فلا حجة بهم وانما الجنباية من تغلفه بالرقبة ولومها الرقبة بكتك فاذا
 وكنه على ما بالجنبايتها عرفه منه رضى لعل ما تعلق بعينها من الدبر فله غير
 الحوقا فافان في المرونة اذا عبي عن الحرقا فلان عموما على ان تؤخر منه العروة لا
 يبروا اذا عبي من العرقا فلان عموما على ان يؤخر كل ذلك للعلم في حيز السير
 استلامه وانما كنها بالاب رضى في كلا المشكلتين انما وجب له الدبر لان العرفه

في

السير

فذلك لما جاز قتلته وان تلاحه على سيرك جاز استرفافه وغروجه غرطك سيرك وان
لا يملك قتلته غير اخذ ماله اية بكموعه واذا جاز ان يقول اوده فلهما وان يفرط
لورثته والعبر لا حكم له في نفسه فلا حجة لسيرك لا في قتلته واخذك عليه سواء اكان
يزرع الا تترك فلا حجة لورثة المقتول انهم لورثوه عن الفوق هذا فعله كما يحكم ولا
يتشقق في ذلك في امره لا نه كذا تكون الدرية على غاقلته ومما لا يفتقر شيئا من عمره فاعلم
معتبر وفلان غير اعوانا فلا في الدرية لغيره الا كتاب والعبر في فتيها اذا قتل
شيئا وفلان في امره يقتل ويعوانا لينا في على الدرية انما تكون على العبر افر وفقر منك دينة
مع ان الدرية عوض عن الغير المحلوم بها لا امره بغير ان ملك الدرية في امره جزء من اجزاء
حياته لانه مريض منه الملك ولا ملك العبر والكتاب فانها لا يصح او يفر ذلك فيها
واذا فال في الدرية اذا عمل غير مكاتبه او غيرك على قتل يكون عليه دينة ثم فليس الا بفرط
السير في العرفاء وغيره الدرية وفلان في امره عليه دينة من امره جناية لا جاز المحسن عليه
يملك دينة العرفاء وغيره ليشتر اعله مريض ولا ففر لا في امره في امره متوسبا جنايته التي من
بعله فلا حجة فلا استغنى من دينة امره بها بطلان وما يحل عليه عن غيرك ومكاتبه فال امر السير
العبر عليه واوجه في دينة لا منع للعبر منه بغير حكم الجناية لانه المحسن فانه غير الحق
واذا اعتق غيرك على ما لا يكون عليه ككاتبته ليله فله الا يجره بغيره فانه امره في نفسه
تعبت الشيخ ابو الحسن محمد بن مروان بن يوسف فادله في من انكسر لا شيء الا كتاب الدرية لما عمل
عنقه والكتابة ليست كتابته في الدرية لا قرا الحلالة لا يجوز بها ذلك بغيرها في الزمة
بذا لا عمل غير الكتاب جاز الحلالة وهما دينة فادله الله اعلم وانما فلان في امره كتاب
الجناية وانما قتل العبر وجل له وليا وجعهم احرم ما تم فلان معون وكذا في ذنب العبر له
يعود الى امره في قتل وفلان في امره كتاب العارية ومركب دينة وحال في بلور وادعي انه اقل
اعاكي ايامه وفلان في دينة اكثر منها منه فلا ففر في قتل الا ان يكون قتلته لشيء ذكره الدرية
اشربه وفرك واجماع انه في كذا المسلمية اذ على عليه المعروف وموخير كذا في امره في مسألة
الجناية بلا امالة انما مورا العفاق وهذا اسفكه وموليس بغير عي العبر على غير فلان ادعي
ما يشبهه من امره ليس على غير فلان ولا كذا في مسألة العارية اذ هو بالقياسية
فلان بعض الشيوع فلان لا يفر من امره في امره لو كانت المسلمية في العبر فله وكذا امر

الدرية

مادة

د

او قيمته اقل من ثمنه فيل للفرقة انما الجناينة احوى منكم الا ان يروا على قيمته الجنا
 ينه خذوك ويحكم عن اتميت بغدرا لند زدتك لكم ثم انما عموك بغير كل منكم لا من
 السير على ما يصر به المرونة وقال في كتاب العيوب واد او جرافته التي يباع بغير
 المتشاع بعدا وليس كل احوى منها الا ان يعمل له بقيمة الفرقاء جميع الثمر ما يعملوا ثم
 ملكت الامة قبل ان يشاع كذا من المصداق عليه حسنا وقله وبعثا مع ارب كل
 منها جزاء رفقة تعلو حوا غير منها بهما يجعلان فيهما من ثلك عليه وثمنه عليهم
 للار الفرقاء في العيوب اذ واعدت فلا الزم ولا كذا منكم اذ انتم بوجه واعدت شيئا
 لزمه لا منكم فتعلمت برقة العبر فلا بد بعث عز او المتنا غرير وانما انتم يعملون
 المرونة للفرقة في مسئلة الجنايات المتفرقة مقلدا لا بد من زيادة على قيمة الجنا
 بغدرا منكم في مسئلة التعليل ليع يشترك الزيادة على الثمر مع ان الفرقاء في كذا
 المتشاكير استلزام د بعهم بك ما تعلو به حوا غيرهم لان الجناينة تعلقت بغير الرفقة
 ويزك انهم يقيم الجنبى عليه ولا كذا منكم الثمر في مسئلة التعليل فلا بد تعلو بالزفة
 واد الواعتار هذا حب السلعة المملوكة لك ان غنتا زاما تعلو عليه با د هالة
 فلا بد ابر غنة رحمة الله فتميزه تعقب الغدا في العاظر ابو عن الله في عند
 السلام رحمة الله من لا يعرفون الزيادة منكم يشجع بهذا المبرر يكون التعلو
 بالغير وحقا كذا به بالمبرر منكم بمنزلة المستشرق واد شئت لهما فعلا البيع
 واجاب ابر غنة رحمة الله بل المستشرق لها غرض مبرر فخرج بغير ضرر د بعهم له
 هو غير زيادة عليه ولم يفعل منكم فعلا وانه من المبرر والجنبى عليه فلا يرمى
 زيادة على ارض جنابته يتخرج بهذا الزم زاد عليه وانكسر لم لا ان الغدا سيم
 في مع مسئلة المبرر منكم لو اشغط الفرقاء فيهم كذا السير كذا بغير عليه د ينى
 ويقتولك المبرر وفلان في الزكاة لا كذا على المبرر له المبرر حتى يتم له عوارى
 الهمة فلم يعمل كذا سعا لملكه او المهور وفعلة منها كذا انتم بكرة وكذا المبرر عني
 اشغله حوا لله تفرو وجوبه قنا ففرا ملة ولعل المبرر فوك ففوق الشرح الى
 العتق بكذا في الزكاة

في كتاب الجمل الحيات

وانما

في خفض رقبته من قتل العمد لا المستحق به مال
والاستحقاق بل العمد يجره الخلفاء على ما كان

مفصلة

عقوبات

فصبه من الدية وإذا كان بعضهم قتل عمرا أو فلان بعضهم لا علم لنا انه يجره من ادعى القتل
عمرا او يجره ويستوفى اليوم وفي كلا الحالتين غير ان قتلا في قتل العمد ما لم يجره
العمد لان العمد لما يرد لا عز الفود ومرة لا ينفذ ولا يتكلم انما في ادعاء العمد وهو ذلك
يجب تعيينه فكل واحد من الاولين ان يجره ويستوفى نصبه من الدية لانه انما
يجعل على ما هو عليه من علم عنه نعم قبل القتل من يجره فثبت عليه العمد في كل
يعله يستوفى نصبه وليس كذلك العمد لان اقواب فيه الفود والفود لا يستوفى
باجتماع الملائكة وانما فانما لا يقبل غير الميت وفي غير قتل ولا يكون لو لم يجره
القتل ولا يقبل قوله عن معرفته في غير قتل ولا ولا يجره الفدية بقوله وعنه في كل
الحود غير عود يومه لان ذلك حرامه للعدو وان تنكره واحتج عليه ونفي عنه
افوز من قول الله ان لا تقاتلوا منكم الا من قاتلكم وانما اجتمعوا في القتل من اجتمعوا
يبرع على غيركم فعدا فصبه وشو من اعلمهم الا حرام وهو قوله بالقتل انما هو على
الايداء ولا يشبه ذلك دعوى القتل لانه يمكنه ان يجره لغيره من الدية
فصبه من الاول فانما العمد وحده الله وانما استكمل الدية من مال الله
امل الشراء والبطالة على اهل العدامة ولا تقبله في العدامة ويجعلوا التوبة جنة لهم
ولهم بذلك بما اصفوه واداء الكلب الرجل منهم يجره من وجهه من وجهه من وجهه من وجهه
وتنقله في قتل وفي غير قتل حتى يقتل الكلب بالدمج له عنده لانه يصور وهو ينقل
العدا في قتل حية واخر ولو كان اروع الناس في مرضه وخلفه في غير قتل او في
واجر له يصور له بغير قوله وانما يجب عليه ان يجره في انكاره ولو لم يجره في انكاره
في قتل من الا اهل العقل المستوفى والنوع المعروف اذا ادعى على من لا خير الكنية او قهر
عنه التهمة لكان حسنا من الفود انما في قتل شهاب الدين القزويني رحمه الله في التسمية
الناتجة من الفود والقتل في النكاح والما تشرعوا في قتل العمد في غير قتل العمد
بمنه قول الكلب احرمه العمد يقبل فيه قول الزوج كذا في العدا انما يجره من
زوجته انما يجره من غير عمنه على عمنه بالقتل حية مع ايدائه ايضا فوجه القدر وبانيه
القتل فتم يقبل فيه قول الكلب ليرجعه بدني وفي ايدائه فبما قول الامراء في القتل
ليلا يجره من الفود في قول الا فقلت يعرف حاله انما التهمة على عمنه انما فقلت

في خفض رقبته

ما

في

في

يعرف

في

التي هي
التي هي

مر

وَأَبْعَدَهُ بِغَيْرِ قَوْلٍ أَعْلَمَ فِي التَّبَرُّجِ وَالْمَعْرِضِ وَبَعَثَ بِهِمَا مِنَ الْأَعْلَامِ لَيْلًا تَقُوتُ
الْمَصْلَحَةَ الْمُتَرَدِّدَةَ عَلَى الْوَلَايَةِ لِلْمَعْلُومِ وَخَاصَّةً مِنْهَا فَيُتَوَلَّى قَوْلُ الْقَامِعِ فِي التَّنْفِيعِ
بَيْنَهُ لِلْمَعْرِضِ وَالْمَعْلُومِ لَيْلًا يَلْجِزُ فِي الْمَعْرِضِ فَيَكُونُ أَيْضًا مِنْ جَمْعِهِ مَشْتَرِكًا مَانَةً
وَمِنْ جَمْعِهِ الشَّرْعِ وَالْمَعْلُومِ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ قَوْلًا فِي يَدِهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ لَا يَفْسُخُ الْإِنْ
وَلَيْلًا فِي قَوْلِ الْإِيمَانِ فَتَقْلِبُ الْمَعْلُومَ الْإِيمَانُ بِمَا مَعْنَاهُ فِي الْعَمَلِ بِغَيْرِ مَعْنَى وَاحِدَةٍ
قَوْلُ الْإِيمَانِ فِي الْعَمَلِ بِغَيْرِ مَعْنَى وَاحِدَةٍ لَأَنَّهُ شَاءَ عَلَى الْعَقْلِ وَالْمَعْلُومِ لَا يَفْسُخُ
عَنْهُ الْإِيمَانُ بِغَيْرِ الْمَعْلُومِ وَالْمَعْلُومُ لَا يَكُونُ بِغَيْرِ الْعَمَلِ وَلَوْ شَاءَ عَلَى إِفْرَادِهِ بِذَلِكَ شَاءَ
وَاحِدًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَعْلَمَ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ لِلْوَلَايَةِ أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
الْعَمَلِ أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
وَلَا يَجُوزُ الزَّامُ وَلَكِنْ تَحْتَ الزَّامِ عَمَلًا يَسْتَعْلِمُ وَأَمَّا عَمَلًا عَلَى اخْتِارِ الْعَمَلِ فَانَّهُ لَا تَشْغَلُ
ذَوَاتُ الْعَمَلِ بَلَى وَلَا تَفْرُجُ ذَلِكَ أَيْضًا عَلَى تَسْيِيرِكُمْ بِالْوَلَايَةِ أَوْ ذَاتُ قَلْبِهِ لَمْ يَكُنْ يَسِيرُ جَمْعًا
فِي بَقَاءِ عَيْنِهِ وَاسْتِظْهَارِ وَلَكِنْ بَادَا عَمَلًا عَلَى اسْتِظْهَارِهِ لَمْ يَكُنْ يَسِيرُ بِذَلِكَ بَوَاقِ أَرْبَعٍ
بِتَكْرِيرِ مَعْنَى الرَّجُلِ مِنْ اسْتِظْهَارِهِ لَا شَرْفَ فِيهِ خَتْمِهِ وَمِمَّا إِذَا ثَبَتَ الْقَلْبُ بَيْنَهُ وَأَمَّا
أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْإِفْرَادُ الْعَمَلِ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
كَلِمَاتِ الْعَمَلِ مِنَ التَّسْيِيرِ فَلْيَسَّرْجُ الْإِيمَانُ بِغَيْرِ أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
الْمَعْلُومَةِ مَعَ قَوْلِ الْإِيمَانِ بِغَيْرِ مَعْنَى أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
عَمَلِهِ بِكُلِّ أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
عَمَلًا مَامًا وَفَلَمْ يَكُنْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
وَأَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
الْإِيمَانِ فَتَقْلِبُ أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
وَالْمَعْنَى مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
عَمَلًا وَلَا يَكُونُ اعْتَرَاذُهُ أَذَلَّ بِغَيْرِ مَعْنَى وَلَا تَشْرَعُ أَيْلَانَهُ لَا عَمَلًا بِهِ لَا يَنْبَغُ بِكُلِّ مَعْنَى
الْإِيمَانِ وَلَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى أَوْ لَيْلًا أَوْ مَعْنَى
الْمَعْنَى عَلَى جَمَاعَةٍ فِي الْعَمَلِ بِالْمَعْلُومِ وَالْمَعْلُومِ عَلَى جَمْعِهِمْ وَتَوَزُّعِ الدَّرَجَةِ عَلَى عَوَالِدِ

جميعهم لا يرضى حوكم واحد منهم في انكحار اربع الف الف من اجبهم ولا يرضى عاقلين بل ان
 ولا يرضى من عيشه في العز لا ارجو ان يرضى من الفسامة لضعفها من السنية والافرا لا يرضى
 منها للفن الاكثر من واحد فاجتهدوا في ذلك والله اعلم وانما في الفاسم في الجبر اذا
 استعملوا في قولهم يترافق الموت في الدنيا بفسامة وفي الكسراء التي يترافق في القور في العز
 والدية في انكحار بغير فسامة ولا يرضى من الفسامة يرضى عليه الموت باذن الله سبحانه
 ولا كذلك الكسراء وانما اوجبوا في جنس الالف عشرين في المائة ولم يوجبوا في جنس البهائم
 الا ما نقص من قيمته لانه لا يلد فيلاد من غير معرفة على غير هذا واذا كان في جنس صبرا صرع
 والاصراع عشرين من واحد لا يلد من معرفة والله اعلم وانما وجبت الدية او العترة على
 الزوج اذا اجترع عترة ولا يجب على الزاني من هذه كونهما منها لان الزاني فيها قد لا يشفق
 حقا بتكليفها من نفسها بفلان ذلك الزوج فلانها يوجب على التكبير شرا ولا كذلك
 الا جنسية فانه يجب على من يفسد بغيره بغيره وانما لا يزوج امرأته بفساد تثبت
 المهر ويترافق امرأته البكارة لا يكون الوعد بان لا يزوجها ولا كذلك الا بعدا والله سبحانه
 اعلم وانما اوجبوا في الجبر على الزوج اذا ادعى عليه الفداء العقب بغيره في الدعوى ولم
 يغيره في دعوى امرأته الكلا على زوجته والعبد على سيده في العترة وفي كل منهما دعوى
 بشرع لان الفداء امر نادر ولا كذلك الكلا والعترة فانما يترك اربابا في الزنا لا يمتنع
 للزوج والتشديد كما ادعت امرأته الكلا والعبد على سيده في العترة في كل منهما دعوى في الحرج وانما
 تؤخر امرأته في فسخ البكارة للفصل ولا تؤخر في فسخها للمرابطة لا حرجا في امرأته
 الفسخ وانما الفسخ ولا كذلك غير ذلك لان حركتها من الفسخ بغيره وانما يجوز الفسخ
 الفسخ يستحق البكر على المفسد ولا يجوز له المفسد لضعفه في الفسخ وانما يرضى من الفسخ
 عليه لو تولى الفسخ فله الفسخ وشرا من غيره وانما يرضى من الفسخ على الفسخ في الزنا لا في
 الفسخ ولا كذلك الفسخ وانما فدانوا في اجتناب النسا الا بكم والا على على صريح
 انه لا يكون للصحبة على الفسخ على الفسخ في الفسخ وانما اجتناب النسا الا بكم والا على على صريح
 على البكر للصبي لا يترك للصحبة على في البكر النسا الا بكم والا على على صريح
 جمالا وفي النسا ان يترك البكر النسا والنزول ولا كذلك البكر النسا ولا كذلك البكر النسا
 فان ذلك باعينا ربح العبد بعد البكر بغيره ولم يفسد في موهبته ومنفصلته

منه في الفسخ

لا يزوج

الفسخ

وما روي

لا تترك

من صبيحة يوم عداها لغيره العبد وإذا لم يحسن الكبر في عداها لم يزد له من الكبر في عداها

فيمنها ثم توجوا منها ذكرك لآل رب العزبة ووشاء يجعل بينهما وأما فلان في
المرونة إذا فكم بغير رجل ولا بغير له أوله بغير مثله وبينهما في طاله لا على عاقلته وخلا في
المرونة وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
الغفار فوجبا لغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
فيما ولا كذلك البير وأما فلان في المرونة إذا كرهت سر الصبي بغيره فيمنها على عاقلته
الأنفا وعاقلته بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
الصبى إذا فكم عداها فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
لا سر الصبي فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
الكبر فوجبا لغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
الصبى والعبد والنمى فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
وغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
تدريتها والصبى والعبد والنمى فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
والمزلة والمشتومك من الصبي إذا فكم عداها فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
ولو أفرأه أو مشتومكها أفلا فكم عداها فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
حفيها ومنزلة العزبة فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
تدريتها وأما فلان في المرونة إذا فكم عداها فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
فكم له وإذا فكم بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
في الغداه أو عداها فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
يركوا أما البير فكم له وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
فلذلك ابتعدوا عنه فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
بوجوه الروية الكافلة على عاقلة كل واحد من الجماعة لا بفسادها لا بقتال الجماعة بالبر
مشوع وعفا العزبة فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
رحمة الله وفتى في كتابه لا يشتبهه ولا العزبة أو عداها فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
من الجماعة البير وأما بغيره فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته
فوله بالفرقة فكم له على عاقلة فيمنها على عاقلته وأما بغيره فيمنها على عاقلته

أما فلان في المرونة

على

منه

وذكر

على الجماعة خروجاً فلما عرفت ما كان عليه من ليس فادله على الكمال وفرفاه الله تعالى
وكتبتنا عليهم من ان لا يعسر بنا لنعسر وقتلنا غيرنا فلما خرج من الامم على سبيل الله فلما
فرغنا من هذا بعض الناس وقال قتلنا الجماعة بالواحد خارج عن القياس والما قلنا ان الجماعة
تقتل على واحد لا عررض الله عنه وليس من هذا المسلك من ضبطنا عن الجمع في بل الجماعة تقتل
بمقتضى القاع عنك التي تنبى على طاعتك بقوله ولكم في القتل ما حيلة في قتله اشرعية
الغزو يقع الا من عررض الله بكونه يشرع الغزو على القاع عنك لا الكفيلة الاستعانة
ذريعة الى قتله الرضا بوجوب القتل في مقتضى حكمته القاع عنك الضرورية وقدر ان يضا
عنه ان الرضا بقتله على الاحتياط من جهة على الجملة لا الجندي وهو على خلاف قاعده
اقتضوا انما القود تروا بالثبوت والافعال يثبت مع الثبوت وتقتل الجماعة
بالواحد تقتل على امر الله ولا يتصور ان يكون كل واحد قاتلاً على الكمال اذ مقتول
واحد وتقتل الجماعة والقاد مقتول لا يجر ولا يقتل امر الله اقتضى ان يقتل كل واحد
كما تضمن بالقتل منكم فلا عررض شرعية في حيلة قتله الرضا وانما القاع القاع من
تروى من قتله من رجل بدين له حيلة بدين له ووجهه بل ما خاف على نفسه من وجهه خلاه
بما كان الله يظنه وقال اذا كلبك على قتله فاحذر ثم خاف الموتى فقتل الله لا يشك
عليه لا في مسألة القربى انما هو بنفسه ولا كان عليه دور شركة الكلاب يجعلوا راجعه
عن الله فشاركوا بنفسه من رجل بوجهه فلا عررض شرعية وانما القاع القاع من
الاب والوصى اذا قتل عبد الله من غير اختياره اذ لا يثبت ذلك اذا قتل وليه
او من على الكراهة ولا العبدان ولا يوجب له في القتل ان لا يثبت ذلك ولا يثبت الجماعة
على وليه او على الكراهة بل انما يثبت ذلك في اختياره انما عررض عليه في
والله سبحانه اعلم وبيد التوبيخ وقال قتلوا من يسيى لطف الله له
في الجملة والجملة على الاخرى فلو عرفت اليه العتلية والجملة لو اب القتل
بلاندية والشكر له على ما اورد من القتل والعداية والقتل لا تسلط الا بقل
على سيونا وقولنا محمولاً من غير علم الجملة وكلم القراية وعلى ايد والجملة
والجملة وانما راجعه المشتى عليهم في غنى فلا ايد قتله وسلطاناً بحمد الله وقاية
ووالله اعلم بالبراه من وجهه وتغييره واعلادته وقدره بفضل الله تعالى وتغييره
وتوحيده وتغييره خلاصه من ربيع القلائع على خمس وثلاثين ومائة فائدة عررضنا

ع

ع

ع

ع

الله خير له ووفاء بما سؤ بقوله مثله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
ومو حشبتنا ونعم الوكيل وحلى الله على ميزنا ومولانا محمدا وعلى اهل بيته وصحبه وسلم تسليمنا

الذلازم ٢٢ الاول بتجميع اربعين العلامه في احوال الرضوخ والاملازم الخمس
بتجميع الشريكات العلامه فوقها والكلام من احسن الكتابات الحسنه والشريكات العلامه
سركا واحدا لتجميع كل اهل الله للجميع والامبي
محمد بن ابي طالب ابن مروه مسمى الذلازم العشر الاخير من هذا الكتاب
وقوله يا باقر انك انت مني لغير وجود عيني وعبر ما سمع من الرضا في الكتاب
وله الله تعالى بمحمد والامبي

Library of



Princeton University.

Library of



Princeton University.

